الجمهـــــورية الجزائـــــرية الديمقـــــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي و البحـــــث العلمـــي
جـــــامعة محـــــمد خيضـــــر – بسكرة –
كـــــلية العلـــــوم الاقتصـــــادية و التجـــــارية و علـــــوم التسييـــــر
قســـــــم: العلوم الاقتصادية

المـــــــوضـــــوع

دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-

مذكـــرة مقـــدمـــة كجـــزء مـــن مـــتطلـــبات نيـــل شهـــــادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخـــــــصص: مالية وحوكمة شركات

إعـداد الطـــالـــبة:

- سليماني رشيدة

الأستاذ الدكتور:

- خنشور جمال

رقـــم التسجيـــل:	...../2013
تـــاريخ الإيـــداع	.....

المـــــوسم الجـــــامعي:2012-2013

الجمهـــــورية الجزائـــــرية الديمقـــــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي و البحـــــث العلمـــي
جـــــامعة محـــــمد خيضـــــر – بسكرة –
كـــــلية العلـــــوم الاقتصـــــادية و التجـــــارية و علـــــوم التسييـــــر
قســـــــم: العلوم الاقتصادية

المـــــــوضـــــوع

دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

-دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات-

مذكـــرة مقـــدمـــة كجـــزء مـــن مـــتطلـــبات نيـــل شهـــــادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخـــــــصص: مالية وحوكمة شركات

إعـداد الطـــالـــبة:

- سليماني رشيدة

الأستاذ الدكتور:

- خنشور جمال

رقـــم التسجيـــل:	...../2013
تـــاريخ الإيـــداع	.....

المـــــوسم الجـــــامعي:2012-2013

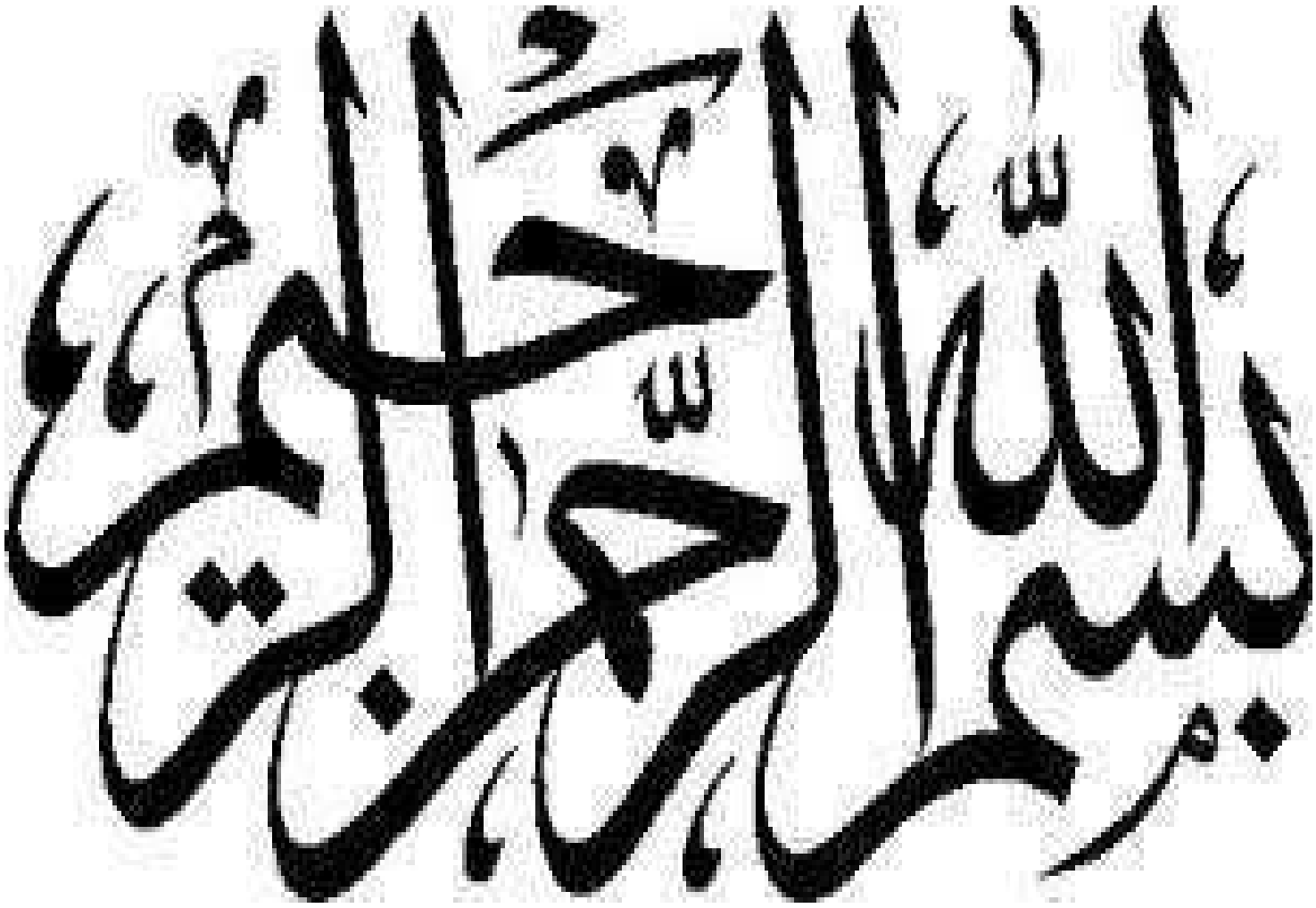

"... وفوق كل ذي علم عليم "

صدق الله العظيم

(سورة يوسف الآية:76)

الإهداء

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى كل الأصدقاء وكل من قدم لي يد المساعدة من

قريب و من بعيد.

إلى كل طالب علم يبتغي به وجه الله.

الشكر والتقدير

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أتوجه بعظيم الشكر وبليغ الحمد لله عظيم الشكر أن وفقني في إنجاز هذا العمل.

وأسأله عــز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجه الله تعالى.

كما يطيب لي أن أتقدم بأعظم عبارات التشكر وجزيل العرفان إلى من دعمني ووجهني في إنجاز هذا العمل وساهم في إثراء معلوماتي الأستاذ والدكتور

« **خنشور جمال**» جعل الله عمله هذا في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى الأب الفاضل «**سليماني الصادق**» **الذي** مدا لي يد العون في كل ما طلبته منه، وأسأل الله له دوام الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر العظيم الى عمي الكريم " **سليماني الخير**".

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	IV
شكر وتقدير	IV
فهرس المحتويات	IV IV
فهرس الجداول	XI
فهرس الأشكال	XIV
الملخص بالعربية	XVI
الملخص بالإنجليزية	XVII
المقدمة	أ- ز
طرح الإشكالية	ب
الأسئلة الفرعية	ب
فرضيات البحث	ب
أهمية البحث	ب
أهداف البحث	ج
منهجية البحث	ج
حدود البحث	ج
أسباب اختيار البحث	ج
الدراسات السابقة	د
هيكل البحث	ز
الفصل الأول: حوكمة شركات التأمين	2-44
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	3
المطلب الأول:التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها	3
الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات	3
الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات	7
المطلب الثاني:مفهوم الحوكمة والأطراف المعنيّة بتطبيقها	8
الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات	9
الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	13
المطلب الثالث: خصائص، مزايا وركائز حوكمة الشركات	14

الفرع الأول: خصائص حوكمة الشركات	14
الفرع الثاني: مزايا حوكمة الشركات	15
الفرع الثالث: ركائز حوكمة الشركات	16
المبحث الثاني: أساسيات تطبيق الحوكمة وممارستها	18
المطلب الأول: نظام الحوكمة ومقوماتها	18
الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات	18
الفرع الثاني: مقومات الحوكمة	20
المطلب الثاني: أهمية، أهداف ومحددات حوكمة الشركات	21
الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات	21
الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات	24
الفرع الثالث: محددات حوكمة الشركات	26
المطلب الثالث: آليات ومبادئ حوكمة الشركات	29
الفرع الأول: آليات حوكمة الشركات	29
الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات	31
المبحث الثالث: الحوكمة في شركات التأمين	34
المطلب الثالث: تعريف التأمين وتقسيمات	34
الفرع الأول: تعريف التأمين	34
الفرع الثاني:تقسيمات التأمين	36
المطلب الثاني: تعريف شركات التأمين وأهدافها	37
الفرع الأول: تعريف شركات التأمين	37
الفرع الثاني: أهداف شركات التأمين	37
المطلب الثالث: مبادئ وآليات الحوكمة في شركة التأمين	38
الفرع الأول: المبادئ الحوكمة في شركات التأمين	38
الفرع الثاني: آليات الحكومة في شركات التأمين	39
الخلاصة الفصل	44

الفصل الثاني: الأداء المالي في شركات التأمين	77-46
تمهيد	46
المبحث الأول: مدخل للأداء المالي	47
المطلب الأول:ماهية الأداء	47
الفرع الأول: تعريف الأداء	47
الفرع الثاني:ميادين التأمين	49
الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في الأداء	50
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	51
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	51
الفرع الثاني :أهمية الأداء المالي	53
الفرع الثالث:أهداف الأداء المالي	54
المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي وخطواته	54
الفرع الأول:تعريف تقييم الأداء المالي	54
الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	55
المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين	56
المطلب الأول: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين	56
الفرع الأول: المعايير الخارجية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين	56
الفرع الثاني: المعايير الداخلية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين	57
المطلب الثاني: قياس الأداء المالي	57
الفرع الأول: النسب المالية	57
الفرع الثاني: التوازنات المالية	62
المطلب الثالث: قياس الأداء المالي في شركات التأمين	63
الفرع الأول:النسب المالية في شركات التأمين	63
الفرع الثاني: طرق التقييم الحديثة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين	67
المبحث الثالث: مساهمة آليات حوكمة شركات التأمين في تحسين الأداء المالي.	69
المطلب الأول: دور المراجعة كآلية في تقييم الأداء المالي للشركات	69
الفرع الاول : مساهمة المراجعة الخارجية في تقييم الاداء المالي	69

الفرع الثاني:دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين	**70**
الفرع الثالث :دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي	**72**
الفرع الرابع: دور المراجعة في زعزعة و تعزيز ثقة المجتمع المالي بدور المراجع الخارجي	**73**
المطلب الثاني: الأساليب الحوكمية لتحسين الأداء المالي وتأثير ممارساتها عليه في شركات التأمين	**74**
الفرع الأول: الأساليب الحوكمية لتحسين الاداء المالي	**75**
الفرع الثاني: تأثير ممارسات الحوكمةعلى الأداء المالي	**76**
خلاصة الفصل	**77**
الفصل التطبيقي: دراسة حالة شركة CRMA	**115-79**
تمهيد	**79**
المبحث الاول: تقديم الشركة محل الدراسة	**80**
المطلب الاول: تعريف و مكونات شركة CNNA	**80**
الفرع الاول: تعريف شركة CNNA	**80**
الفرع الثاني:**مكونات شركة**CNMA	**81**
المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لشركة (CRMA)	**82**
الفرع الأول: نشأة شركة CRMA	**82**
الفرع الثاني: أنواع عمليات التأمين لشركة(CRMA)	**82**
المطلب الثالث: دور ومهام شركةCRMA	**83**
الفرع الأول: دور شركةCRMA	**83**
الفرع الثاني: مهام شركةCRMA	**84**
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لشركة (CRMA) و مجال نشاطها	**84**
الفرع الأول:الهيكـــــل التنظيمـــــي لشركة(CRMA)	**84**
الفرع الثاني: مجالات عمل الشركة(CRMA)	**86**
المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي	**87**

للبيانات	
المطلب الأول: المنهج المستخدم، التحليل الاحصائي للبيانات	87
الفرع الأول : المنهج المستخدم	87
الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات	87
الفرع الثالث: اختبار صدق وثبات الأداة	89
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات	91
الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي	91
الفرع الثاني: عرض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة	91
الفرع الثالث:تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين	97
المبحث الثالث: مدى مساهمة أليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي	109
المطلب الأول:النتائج النهائية للدراسة	109
الفرع الأول :النتائج النهائية للمتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات)	109
الفرع الثاني : النتائج النهائية للمتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي)	110
المطلب الثاني:العلاقة بين آليات الحوكمة الأداء المالي	111
خلاصة الفصل	115
الخاتمة	116
قائمـــــــة المراجع	
الملاحق	

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	**جوانب الخلل لدى الشركات**	06
2-1	**الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات**	13
3-1	**خصائص حوكمة الشركات.**	15
4-1	**ركائز حوكمة الشركات**	17
5-1	**نظام حوكمة الشركات.**	20
6-1	**أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات**	22
7-1	**أَهداف حوكمة الشركات**	25
8-1	**محددات الحوكمة**	28
9-1	**مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**	33
10-1	**تقسيمات التأمين**	36
1-2	**ميادين الأداء**	49
2-2	**تقليص أكثر في المخاطر زيادة أكبر في الأداء المالي**	71
1-3	**الهيكل التنظيمي لشركة CRMA**	84
2-3	**تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس**	92
3-3	**تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية**	94
4-3	**تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي**	95
5-3	**تمثيل عينة الدراسة حسب متغيرعدد سنوات الخبرة**	96

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	مقياس ليكارت الخماسي	88
2-3	معامل "معامل الفا كرونباخ" لقياس ثبات وصدق الاستبيان	90
3-3	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالجنس	92
4-3	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالفئة العمرية	93
5-3	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالمستوى التعليمي	94
6-3	نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة العلمية	95
7-3	النتائج المتعلقة بآلية: مجلس الإدارة	97
8-3	النتائج المتعلقة بآلية: المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة	98
9-3	النتائج المتعلقة بآلية: ادارة المخاطر	100
10-3	النتائج المتعلقة بآلية: المراجعة الخارجية	101
11-3	النتائج المتعلقة: الوكيل الاكتواري	102
12-3	النتائج المتعلقة بنسبة:حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية	103
13-3	النتائج المتعلقة بآلية: رؤوس الأموال العاملة	104
14-3	النتائج المتعلقة بنسبة: احتياجات رأس المال العامل	105
15-3	النتائج المتعلقة بنسبة الخزينة	106
16-3	النتائج المتعلقة بالنسب المالية	107
17-3	النتائج النهائية للمتغير المستقل آليات حوكمة الشركات	109
18-3	النتائج النهائية لمؤشرات الأداء المالي	110
19-3	العلاقة بين آليات الحوكمة و الأداء المالي	111

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ، وذلك لما تلعبه هذه الآليات من دور كبير لتصبح أكثر جذباً للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخول لأسواق رأس المال ، وفرة الائتمان، انخفاض تكلفة التمويل، رفع القيمة السوقية للشركة، تخفيضا لمخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة، مواجهة الفساد وهروب رأس المال، كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أو الامتناع عن ذلك وكذلك التنبؤ باستمرار الشركة أو فشلها على المدى الطويل خاصة أدائها المالي ،وإظهار نتائج أعمال الشركات التي تتبنى هذا النوع من التأمين عبر عرض سريع لمفهوم حوكمة الشركات وبيان أهميتها وأهدافها ومبادئها وآلياتها ، كما تهدف إلى إبراز دور المتغير المستقل " آليات حوكمة الشركات " على المتغير التابع "الأداء المالي" ،وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ❖ تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين ، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية.
- ❖ يعتبر مجلس الادارة أهم آلية من آليات الحوكمة في شركات التأمين لأنه من الجهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقراراته تأثير كبير على أداء أي شركة.
- ❖ تحسن آليات الحوكمة من خلال مؤشرات التوازنات المالية وبالأخص فيما يتعلق بالخزينة وحجم الأخطار ومجموع الاخطار المالية ورؤوس الأموال العاملة، واحتياجات رأس المال العامل.
- ❖ تعتبر المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائفو الأنشطة داخل الشركة.
- ❖ وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة شركات التأمين و الأداء المالي و هذا ما يدل على نتيجة إيجابية، كما يدل على أن آليات الحوكمةتأثِر على الشركة من خلال تحسين آدائها المالي.

أما اهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- ❖ يجب على الشركات الدولية زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين ،وهذا من خلال الزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- ❖ يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في وضع مقياس للأداء المالي لشركات التأمين .

❖ لابد من جهة حكومية تشرف على شركات التأمين وأنظمتها ، وتراقب علاقتها بالمستأمنين، حتى لا يؤدي اهمال ذلك الى انفلات سوق التأمين والتلاعب بأموال الناس ، وخاصة الراغبيينالصغار ،فيدخل سوق شركات الصغيرة ،ومكاتب وسطاء مما يتسبب في ضياع ثروات الأمة .

الكلمات المفتاحية :حوكمة الشركات ، التأمين ،شركات التأمين ،الأداء المالي.

ABSTRACT

Abstract

The aim of this study was to investigatetheroleofgovernance mechanismsto improve thefinancialperformanceof insurance companies, that is because of these mechanismsplaysa big roleto become moreattractive to investors, Leading to increased accesstocapitalmarkets,The abundance ofcredit,Lower cost of funding,Raise the marketvalueofthecompany,Tejevdrisks andincrease thecompetitiveness of the company,The face of corruption and capital flight, Parameter essential for theinvestor's decisionto invest inthosecompaniesorto refrain from, The companyalsoconsistentlypredictor failure ofprivatelong-termfinancial performance, And show theresultsofthecompaniesthatadoptthis type ofinsuranceacrossthewidthofthefastto the concept ofcorporategovernanceand the statement ofitsimportanceandits objectives and principlesand mechanisms, It also aims tohighlighttheroleofthe independent variable"corporate governance mechanisms" on the dependent variable"financial performance", The study concluded the following results :

- Corporate governancerepresentsan effective toolfor the control ofthe insurance company, Through several mechanismsof internal and external.
- Board of Directors consideredthemostimportantmechanismofgovernanceintheinsurancecompaniesbecauseof theobserverswithin the companywherewatchingAdministration, Supervised andevaluated by, as areitssignificantimpacton the performance ofanycompany.

- ❖ Improved governance mechanismsthrough indicatorsandfinancialbalancesparticularly with regard tothetreasuryand the size ofthe risks andthetotalfinancialrisksandworkingcapital,And working capital needs.
- ❖ The internal auditisaneffectivewaytoevaluate the performance ofthevariousfunctionsandactivitieswithin the company.
- ❖ And thereisastrongcorrelationbetweengovernance mechanisms, insurancecompanies, financial performance, andthis is whatindicatesapositiveresult, It also shows that thegovernance mechanismsaffect thecompany throughimprovingitsfinancialperformance.

The most importantrecommendationsthat could be includedin this researchare as follows:

- ✓ International companies mustincreasetheoversightroleoftheinsurancecompanies, andthis byforcingitto apply the rulesofcorporategovernance.
- ✓ Should benefit from theapplication of corporate governancein the development ofa measure offinancialperformanceof insurance companies.
- ✓ To be a government oversees the insurance companies and regulations, And monitors the relation ship Palmstamnin, So as not to neglectleadstobreakdownoftheinsurancemarketand manipulatingpeople'smoney,Especially the youngwho wish, Offices and brokersresulting inthelossofthenation's wealth.

Key words: corporate governance, insurance, insurance companies, financial performance.

المقدمة العامة

تعتبر حوكمة الشركات من القضايا التي تستحوذ على اهتمام الاكاديميين والممارسين والمنظمات الإقليمية والدولية سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية، خاصة في الآونة الأخيرة وذلكعقب الانهيارات والأزمات المالية العالمية الناتجة عن حالات الفساد الماليوالإداري، وعدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية، مما أدى إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية وتحقيقها لخسائر ضخمة، وبذلك أصبحت تكلفة الفساد المالي وسوء الإدارة عبئا على الشركات الاقتصاد العالمي ككل،مما أدى بهذه الأخيرة إلى المطالبة بوجود مبادئ وآليات سليمة، وبالتالي أصبح لزاما على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هيكل سليم لممارسة حوكمة الشركات، وذلك نظرا لما يمكن أن تحققه وتلعبه هذه الأخيرة من دور فعال في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام و الخاص، وزيادة ثقة المستثمرين وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي.

ونتيجة لهذا التزايد في الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات فقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثرالممارسات السليمة للحاكمية على الأداء المالي للشركات ،لأن قدرة هذه الأخيرة على توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية كمحدد أساسي لقرار المستثم ربالاستثمار في تلك الشركات أو الامتناع عنذلك ،وكذلك التنبؤ باستمرارها أو فشلها على المدى الطويل.

أصبحت أساليب حوكمة الشركات من المصطلحات الشائعة الاستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات التأمين كونها شركات تبنى على الثقة التي تعتبر من أهم ركائز الحوكمة،كما أصبح عدم وجود معايير واضحة للحوكمة وحسن إدارتها لمصلحة أصحابها موضوعا تتزايد أهميته يوما بعد يوم، حيث أدى ضعف الثقافة الخاصة بهذا المفهوم والإطار التنظيمي له إلى تزايد الاهتمام به في القطاعين الخاص وحتى العام المملوك من طرف الدولة.

إشكالية البحث:

أدى توسع شركات التأمين الى تشابك و تعقيد العمليات المالية على مستوى الاسواق المالية بين هذه الشركات و المؤسسات المالية الأخرى،حيث أصبح لزاما تطوير طرق وأساليب ادارتها،وذلك بوضع آليات جديدة تضمن للشركات تحقيق أهدافها وتقدمها و استمرارها، ومن هنا يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ماهو دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين؟

ويتفرعنهذاالتساؤلالرئيسيالأسئلةالفرعيةالتالية:

- ماالمقصودبالحوكمة؟ وماهي الأطراف المعنية بتطبيقها؟
- ماهي المبادئ والآليات التي ترتكز عليها الحوكمةفي شركات التأمين؟
- هل توجد علاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي وأي من الآليات التي تؤثر فيه أكثر؟
- كيف تساهم آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية نقوم بطرح الفرضيات التالية:

- الحوكمة هي النظام الذي يسير ويراقب الشركة، وتتمثل الأطراف المعنية بتطبيقها في مجلس الادارة والادارة وأصحاب المصالح والمساهمين.
- هناك مجموعة من المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي ترتكز عليها الحوكمة.
- توجد علاقة ايجابية بين آليات الحوكمة والأداء المالي، والآلية التي تؤثر فيه هي آلية مجلس الادارة.
- يعتمد الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي على تطبيق آليات الحوكمةالسليمة من أجل تحسين أدائه المالي.

أهمية البحث:

تعود أهمية الموضوع لأهمية حوكمة الشركات الخاصة للديمقراطيات الناشئة وهذا لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدي الى منع الإشراف والرقابة على الشركات، وهذا يؤدي الى اتباع الآليات السليمة لحوكمة الشركات للوصول الى الأهداف المرجوة ألا وهي توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أوالامتناع عنذلك، وكذلك التنبؤ باستمرارها أوفشلها على المدى الطويل ،وهذا له تأثير كبير على أداء الشركة وخاصة في قطاع التأمينات.

أهداف البحث:

نسعى من خلالهذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية والمتمثلة في التأطير الفكري لحوكمة الشركاتوذلك من خلال عرض لمفهومها، وتطورها التاريخي ومزاياها وأهدافها وأساسيات تطبيقها،والبحث عن أهمية الآليات التي تسعى الى تحسين الأداء المالي في شركات التأمين،كما يهدف إلى ابراز دور المتغير المستقل"آليات حوكمة الشركات" في تحسين المتغير التابع " الأداء المالي".

❖ **منهجية البحث:**

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة، ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية، وكذا القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي.

❖ **حدود البحث:**

في الجانب النظري تم تحديد آليات حوكمة الشركات و الأداء المالي ومتطلبات تفعيل العلاقة بينهما، أما الجانب التطبيقي فقد تم دراسة حالة الصنوق الجهوي للتعاضد الفلاحي.

❖ **أسباب اختيار البحث:**

اخترنا هذا البحث لعدة أسباب والتي تتمثل في:

- الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات فقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن أثر الممارسات السليمة للحاكمية على الأداء المالي للشركات، ودليل ذلك ما حصل من أزمات مالية واقتصادية مثل أزمة جنوب شرق آسيا.
- يدخل البحث ضمن صميم التخصص.
- مساهمة اثراء المكتبة الجامعية بالدراسات في مجال الحوكمة والأداء المالي.
- الرغبة في دراسة حوكمة الشركات خاصة بالنسبة لشركات التأـــمين.
- الميل الشخصي للبحث في المواضيع الحديثة التي تساهم في تنمية الاقتصاد.
- إمكانية مواصلة البحث في موضوع وتطويره.

موقع البحث من الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول موضوع آليات حوكمة الشركات ومساهمتها في تحسين الأداء المالي، ومن أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة:

- **الدراسة الأولى:** وهي لصاحبها ماجد إسماعيل أبو حمام بعنوان أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية لشركات المدرجة في البورصة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وهي عبارة على مذكرة ماجستير غير منشورة في قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2009.

حاولت هذه الدراسة التعرف على قواعد حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وإبراز أثر تطبيق الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ عدم كفاية دور مجالس إدارات الشركات في وضع خطط إستراتجية مما يؤدي إلى ضعف دور هذه المجالس في متابعة أعمال الإشراف والرقابة على الاستثمارات.
- ✓ عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في الشركات المصالح في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مما تؤثر على صحة قرارات المستثمرين المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- ✓ يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمرا ضروريا لضبط الأداء لكافة الشركات في السوق المالي.

- **الدراسة الثانية:** هي لصاحبيها عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون،تحت عنوانإرساء مبادئ الحوكمةفي شركات التأمين التعاوني، زهي عبارة عن مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بمحمد خيضر المنعقدة بالفترة 6-7ماي2012.

حاولت هذه المداخلة الى ابراز الدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين التعاوني.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ توجد علاقة ارتبط كبيرة بين الحوكمة و الاداء المالي .
- ✓ تساعد مبادئ الحوكمة وبألخص مبدأ الافصاح و الشفافية في المعلومات المحاسبية على وياده فعالية وكفاءة شركات التأمين التعاوني.

- **الدراسة الثالثة:**نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة،دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة،6-7ماي2012، تهدف هذه المداخلة الى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية للشركات، وذلك من خلال التعرف على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية لتحسين الأداء المالي للشركات.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

- ✓ تلعب مبادئ الحوكمة دورا فعالا في تحسين الأداء المالي للشركات.
- ✓ تأثر الحوكمة تأثيرا ايجابيا على الأداء المالي لشركات التأمين ذلك من خلال حل مشاكل الوكالة

- **الدراسة الثالثة:** وهي لصاحبها نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،6-7ماي2012، تهدف هذه المداخلة الى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية للشركاتتطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم حوكمة الشركات من خلال مفهومها، أهدافها، مبادئها.

ليصل الباحث في الأخير إلى جملة من النتائج أهمها:

✓ مبدأ الإفصاح والشفافية هو أكثر مبادئ حوكمة الشركات تأثيرا على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين.

✓ تتعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية عند قيام مجلس الإدارة بمسؤولياته بالعناية الواجبة وبمعايير أخلاقية ومهنية عالية مما يساهم في عرض القوائم المالية بعدالة وموضوعية وهو ما يؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

✓ إجراءات حوكمة الشركات لحماية حقوق المساهمين تساهم في تعزيز ثقتهم بالقوائم المالية وهو ما يضيق من الفجوة بينهم وبين المراجعين.

✓ مبدأ المعاملة المتساوية بين المساهمين ودور أصحاب المصالح هي أقل مبادئ حوكمة الشركات تأثير على تضيق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الموضوع، وسعيا لتحقيق الاجابة على الأسئلة الفرعية للدراسات قمنا بانتهاج مجموعة من المناهج والتي تتمثل في:

_**المنهج التحليلي** :وبرز هذا المنهج من خلال عرض بعض الجداول المتعلقة بموضوع الدراسة.

_**المنهج الوصفي:** ىونبرز فيه وصف متغيرات الدراسة ،و من خلال شرح بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع التي تتمثل في مفاهيم الحوكمة،وتبيان مبادئها خاصة المتعلقة بشركة التأمين والمفاهيم المتعلقة بالأداء المالي.

_ **المنهج التاريخي:**وذلك من خلال التعرض الى التطور التاريخي لمفهوم الحكومة ودوافع ظهورها.

صعوبات البحث:

من خلال دراستنا للموضوع مرت بنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها :

- واجهتنا صعوبات البحث عن مؤشرات الأداء المالي الخاصة بشركات التأمين ، بذلك لقلة من تطرق اليها في الدراسات السابقة ،اذ لم توجهها اية دراسة تتطرق لهذه الدراسة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من الشركة، وبالخصوص طلبي للميزانيات المالية.
- الصعوبة في ايجاد مراجع خاصة من ناحية الأداء المالي.
- ضيق الوقت.
- واجهتنا صعوبة في اجراء المقابلة وهذا لعدم اعطائنا المعلومات والوثائق الكافية .

حدود البحث:

يهتم هذا البحث بتبيان اليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي، وعليه فان الاهتمام الأساسي ينصب على المستوى الجزئي–آليات الحوكمة– وذلك من خلال معرفة مدى ارتباط اليات الحوكمة بتحسين الاداء المالي في شركات التأمين.

أدوات البحث:

قصد تحليل البحث وتبيان أهم المعالم المرتبطة به ،قمنا باستعمال بعض الأدوات المهمة في البحث العلمي، ومن أبرز هذه الأدوات ما يلي:

- **المسح المكتبي:**ويتمثل في الاطلاع على الكتب،والمذكرات والدوريات وكل ما يتعلق بالموضوع من أجل تعزيز وفهم الموضوع.

- **المقابلة:** قمنا بمجموعة من المقابلات المباشرة مع أهل الاختصاص والمتمثلين في الأساتذة مالية وحوكمة الشركات وأساتذة المالية والنقود، أما من ناحية الجانب التطبيقي قمنا بمقابلات مع المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الادارة والمسيرين والموظفين بشركة التأمين.
- **استمارة بحث:** وذلك من خلال طرح مجموعة من العبارات، التي تنصب في موضوع آليات حوكمة شركات التأمين، وتجميع اجابات أفراد الدراسة، ثم تفريغها وتحليلها بالاستعانة ببرنامج SPSS.17.

هيكل البحث:

للإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا أن نقسم البحث الىثلاثة فصول،إذ نتناول في الفصل الأول حوكمة شركات التأمين وذلك من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث، ويتناول المبحث الأول ماهية حوكمة الشركات، والتي تتمثل في التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة ودوافع ظهورها بالإضافة الى مفهوم الحوكمة و الاطراف المعنية بتطبيقها،اضافة الى خصائص ومزايا وركائز حوكمة الشركات،أما بالنسبة للمبحث الثاني نعرض فيه أساسيات تطبيق الحوكمة وممارستها وذلك بتبيان نظام الحوكمة وتطبيقها، بالإضافة الى أهمية وأهداف ومحددات حوكمة الشركات اضافة الى آليات ومبادئ حوكمة الشركات، أما للمبحث الثالث حوكمة شركات التأمينوذلك بتبيان تعريف التأمين وأهميته، تعريف شركات التأمين وأهدافه وأخيرا تعريف شركات التأمين وأهدافها.

أما في الفصل الثاني الذي تحت عنوان الأداء الماليفي شركات التأمين ومن خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل عام للأداء المالي ذلك من خلال ماهية الأداء ومدخل عام للأداء المالي وتقييم الأداء المالي خطواته،أما المبحث الثاني تناولنا فيه قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين وذلك من خلال الأسس العامة لتقييم الاداء المال، في شركات التأمين،وقياس الأداء المالي وقياس الأداء المالي لشركات التأمين طرق التقييم الحديثة، أما في المبحث الثالث مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين وذلك من خلال دور المراجعة كآلية للحوكمة في تقييم الأداء المالي، الأساليب الحكومية لتحسين الأداء المالي وتأثير ممارساتها له في شركات التأمين.

أما الفصل الثالث والذي تحت عنوان دراسة مساهمة آليات حوكمة الشركات تحسين الأداء المالي لشركة التأمين(الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي)،حيث تطرقنا في المبحث الأول في المبحث الأول تقديم بالشركة وذللك من خلال المدخل التعريفي طبيعة الدراسة الميدانية وذلك من خلال تصميم الاستبيان،

وتحليل وتفسير نتائجه المبحث الثاني تطرقنا الى النتائج النهائية للدراسة وذلك من خلال دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة في تحسين الأدء المالي وفي الأخير تطرقنا الى معادلة الارتباط بينهما.

الفصل الأول

حوكمة شركات التأمين

تمهيد:

نتيجة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من الدول العالم وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح ، وفقد ثقة المستثمرين، وكأسلوب لتفادى الوقوع في هذه الأزمات والتقليل من حدتها كان لزاما على الاقتصاديين والمهتمين بإيجاد الحلول لهذه الأزمة، وذلك من خلال دراسات أجريت حول أسباب هذه الانهيارات فوجد أن القسط الكبير يعود خاصة إلى الفساد المالي والإداري والمحاسبي، وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، بالإضافة إلى تأكيد مراقبي الحسابات على دقتها، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة من خلال مبادئها وآلياتها، التي تضمن الممارسة السليمة لها.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة هذا المفهوم والدوافع التي ساهمت في ظهورها وإبراز أهميتها، وكذلك التعرف على مختلف مبادئها وآلياتها والأهداف الرئيسية لها، ولفهم الموضوع أكثر نتناول في هذا الفصل شرح وتوضيح وتحديد المفاهيم والآليات الأساسية لحوكمة في شركات التأمين من خلال ثلاث مباحث رئيسية متمثلة في:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق الحوكمة وممارساتها

المبحث الثالث: الحوكمة في شركات التأمين

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة، السندات والعمال والدائنين والمستهلكين من جهة أخرى، كما أن ضعف نوعيّة المعلومات تؤدي إلى منح الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدي إتباع المبادئ والآليات السليمة الحوكمة الشركات إيجاد الوسائل اللازّمة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، وقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة لكافة الشركات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق أسيا وبريطانيا.

المطلب الأول: التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات.

الفرع الأول:التطور التاريخي لحوكمة الشركات

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهورها أولا للأمريكيين **Means&Berle** سنة 1932 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهما: "**الشركة الحديثة والملكية الخاصة**"الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد،فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.[1]

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين,[2]ومن هنا يعود الإطار النظري العام المستعمل لنظرية الوكالة، حيث تسلم هذه النظرية على أن الوكيل (المسير) يتصرف نيابة عن المالك (المساهم)، وذلك بتفويض منه وليس بالضرورة أن يكون لهذين الطرفين نفس الأهداف،[3]وهكذا نادت هذه النظرية بضرورة التعبير عن جميع حالات التعارض في المصالح حيث درست المشاكل الناتجة عن تعارض في المصالح

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

[2] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15.

[3] **Alain Fient et autre, gouvernement d'entprise,deboech, paris, 2005, p17.**

للفئات المختلطة المرتبطة بالشركة,[1]وهذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة, وذلك باعتبارهم الجهة التي تمس بزمام الأمور داخل الشركات.[2]

وكذلك تطرق كل من **Jensen&Meckling**في سنة 1976 و**Foma** سنة 1980 للإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات. وبإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ في الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة.[3]

أدى توسع الشركة وزيادة حجم نشاطها إلى ظهور اهتمام كبير بالمعاملات المتعلقة بها، والتي أصبحت تشكل العديد من النقاشات خاصة لدى متخذي القرارات،حيث تناول **Williamson** في سنة1985نظرية تكاليف الصفقات (المعاملات).[4]هذه النظرية تنشأ من خلال العلاقات التعاقدية التي تربط بين كل المساهمين، الدائنين، الأجراء، الموردين؛ المسيرين.[5]

أمّا في سنة 1987 قامت اللّجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم الماليّة وذلك بإصدار تقريرها السنوي المسمى **Commission Treadway**والذي يتضمن مجموعة منالتوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم الماليّة.[6]

---

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري(دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 16.

[2] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق,ص 16.

[3] عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد, جامعة المدية، 2008-2009، ص 7.

[4]Fateh Dabla, le sysTeme de gouvernement d'entprise nouvelment priva Tisses An Algerie. (Etude du quelquèas), Mémoir magister en science economiques, 2006-2007, p 40.

[5] علاء بن ثابت بن جاب الله، الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول الناميّة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في دول الناميّة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المنعقد بالفترة 4 و5 ديسمبر 2006، ص 2.

[6] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

ولقد كان الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة **Cadbury** في ديسمبر1992 تقريرها والمشكلة من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات **the financeail Aspect of corporateGrevernace** والذي طالبت فيه اللّجنات باتباع معايير ومبادئ الشركات على الأعمال وذلك بعد الادعاءات المتزايدة حول نقص الثقة والتقارير المالية من قبل المساهمين في بورصة لندن. "[1]

أمّا لجنة **Creenbury** فقد ركزت على موضوع الرشاوي والإكراميات التي تدفع للوزراء وغيرهم مما يسبب القلق المتصاعد الذي أعتبر السببّ الرئيسي لإنشاء هذه اللجنة بواسطة اتخاذ. الصناعات البريطانية سنة 1995 وقد وضع التقرير ميثاقا لأفضل الممارسات في تقديم الإفصاح عن مكافئات الأعضاء، وفي نفس السنة شكلت لجنة أخرى برئاسة **Hample** وكانت مهنتها تحديث أكثر لحوار حوكمة الشركات وضمان إنجاز النوايا التي قررتها وقد أوصى التقرير بأن مجلس الإدارة يجب أن يعترف بمسؤولية المجلس عن نظام الرقابة الماليّة الداخلية ولكن القليل من الشركات هي التي دفعت ذلك.[2]

- وفي سنة 1998 تم تجميع التوصيات المقدمة من **Cadbury**والمراجعات اللاحقة لحوكمة الشركات فيما يعرف بالركود الموحد وقد أصبح هذا الركود جزءًا من متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية، ولكن لا يزال هناك فجوة لأن هذا الإرشاد كان خليط من الأدلة السابقة وقد أصبح واضحا أن أحكام حوكمة الشركات لها علاقة أيضّا بالشركات غير المقيدة في البورصة.[3]
- وقد أخذت حوكمة الشركات بعدًا آخر بعد حدوث الأزمات الماليّة وإفلاسها والفضائح المالية عن كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **Organisation for EconomicCo-operation and Devlopent** وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم.[4]

---

[1] محمد جميل حبوش، مدى إلتزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليليةلأراء المراجعين الداخلين, المراجعين الخارجين ومدراء شركات الساهمة العامة)، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل(غير منشورة)، علوم التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 22.

[2] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2005، ص ص، 17، 18.

[3] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب المتطلبات شركات قطاع عام وخاص والمصارف)،الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2007-2008، ص 20.

[4] حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة- المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص **4**.

كما أنه في سنة 1999 أصدرت كل من "**NASD**"&"**NYSE**" تقريرهماالمعروف**Blue Ribbon Report** والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

- أما بالنسبة لسنة 2002 تم إصدار **Sarbanes Oxcley Act** الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.[1]

ومع تصاعد الأزمنة الماليّة العالميّة عقد اجتماع لمجلس الاتحاد الأوربي في أكتوبر 2008 ألحّ خلاله بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.[2]

- كما أصدر مركز المشروعات الدولية الخاضعة **Enterprise international privatefor center**تقريرًا حول "**حوكمة الشركات**"حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة بالشركات والقطاعات الاقتصادية.[3]
- وقد ظهرت الحوكمة نظرًا لوجود بعض جوانب الخلل لدى الشركات يمكن توضيحها في الشكل التالي:[4]

الشكل(1-1) جوانب الخلل لدى الشركات

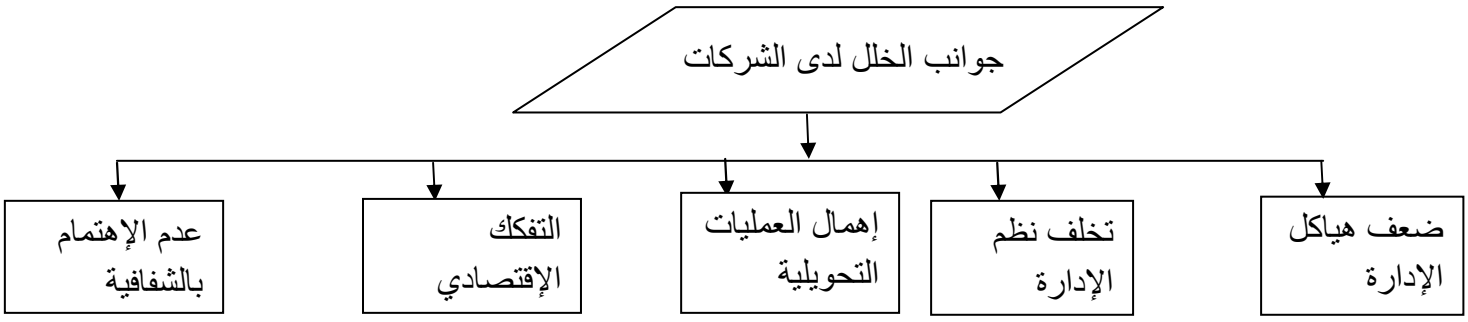

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص 14.

[2] ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة 25-26 أفريل 2011، ص 5.

[3] رحماني موسى، جودة سامية، تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لحماية وأمن المعلومة، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر – بسكرة– المنعقد في 06-07 ماي 2012، ص 4.

[4] حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، مرجع سابق، ص 6.

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

تعتبر العناصر الآتية من دوافع حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
- المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي.
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.
- تمكين الشركة من الحصول على التمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين.
- إمكانية مشاركة الدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين الخارجيين بالنسبة لأداء الشركة.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية.[1]
- تعزيز المساءلة وتقويم أداء الإدارة العليا.[2]

كما توجد دوافع أخرى لظهور الحوكمة المتمثلة في:[3]

- توفير الحوافز لمجلس والإدارة التنفيذية للمنشآت بما يتضمن تحقيق الأهداف العامة لشركة ومساهميها.
- مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين الممثلين في الجمعيّة العموميّة.
- مساهمة العاملين وغيرهم من أطراف وأصحاب المصلحة في نجاح إدارة الشركة لتحقيق أهدافها على المدى الطويل.
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين بما يتضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء الشركة.
- توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- توفير إطار واضح لكل من مهام الجمعيّة العموميّة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، بما يتضمن حدوث لبس أوغموض أو تداخل بين اختصاصات هذه الأطراف.

---

[1] بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات الماليّة المصرفيّة بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007- 2008، ص 6.

[2] إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2009، ص 22.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش،حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007، ص ص 24،23.

- تحقيق نوع من التكامل بين الشركة والبيئة المحيطة من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية والاجتماعية السائدة.

كما توجد هناك دوافعأخرى ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في الدول الغربية ساهمت في خروج مفهوم حكومة الشركات نذكر منها:[1]

1- انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997: التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين منشآت العمال والحكومة، قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبة مبتكرة.

2- تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية:مثل"**enron**" و" **worldcom**" في الولايات المتحدة سنة 2001 حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعتبر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة و المحاسبة وهو ما يجعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حكومة المؤسسات بشكل عام.

3 - ممارسات الشركات متعددة الجنسيات: ازدادت جراء هذه الممارسات حدة الدعوة إلى حكومة المؤسسات، فهي تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارساتها الاحتكارية.

4- ضعف نوعية المعلومات: وهو ما يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة.

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة والأطراف المعنيّة بتطبيقها

أصبحت قضية حوكمة الشركات على جدول اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي والمؤسسات العالمية أثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، خاصة بعد انهيار المالية التي حدثت في العديد من الدول جنوب شرق أسيا وأمريكا الجنوبية، والتحول إلى نظام السوق المفتوح وانتهاج سياسة التحرر الاقتصادي والخصخصة بعدد من دول المشرق وأوربا .إقامة العديد من المنظمات العالميّة بتقديم شرح لمفهوم الحوكمة من منظوره وكل حسب توجهاته واهتماماته ومجال عمله. كمّا توجد أطراف معينة ورئيسية تتأثر في التطبيق السليم لهذه الحوكمة وهذا منا سنتطرق إيه في هذا المطلب.

[1] محسن أحمد الخضري، حكومة الشركات،الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص ص 13، 14

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

يمكن إعطاء تعريف لغوي وتعريف اصطلاحي لحوكمة الشركات:

أولا: مفهوم الحوكمة لغويا

يعود لفظ الحوكمة الى كلمة اغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة الاغريقية, ومهاراته في قيادة السفينة وسط الامواج والاعاصير, وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب, ورعايته وحمايتها للأمانات والبضاعة والتعهدات اليها, وإيصالها إلى أصحابها، ودفاعه عنها ضد القراصنة، وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء الإيجار، وإذا وصل بها إلى ميناء الإيجار من مهمته سالما،أطلق عليها التجار وخبراء البحار" القبطان المتحوكم جيدا" **(goodgoverner)**.ثم تطور وترعرع هذا المصطلح كما جاء بمعناه باللغة الانجليزية **gouvernance** مما دفع بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا إلى استخدام نفس المصطلح الإنجليزي وبذات الحروف مع تغيير طريقة نطقها ولفظها.[1]

أمّا الترجمة العلمية لمصطلح الحوكمة الذي اتفق عليها هو أسلوب ممارسات السلطات الإدارة الرشيدة.[2]

أمّا في الجزائر فيستعمل مصطلح الحكم الراشد للتعبير عن حوكمة الشركات.[3]

أن لفظ(الحوكمة) سيبكون أكثر شيوعًا وانتشارا في الفترة المستقبلية وهو يتماشى مع لفظ (العولمة) و (الخوصصة) وغيرها.[4]

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن عدة جوانب التي تتمثل في:[5]

الحِكْمَةُ: ما تقتضيه من لتوجيه والإرشاد.

الحُكِمُ: ما يقتضيه من ا لسيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

الإحتكامُ: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

التحَكُمْ: طالبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

---

[1] عزيزة بن سمينة مريم، حوكة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير (تجارب الدول)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية علوم الاقتصاد، منعقد بالفترة 3-4 ديسمبر 2012، ص 3.

[2] عاشور مرزيق، صورية معموري، حوكمة الشركات حول فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، المنعقد بالفترة 6-7 ماي 2012، ص 3.

[3] عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها بيئة الأعمال، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2011-2012، ص 14.

[4] محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل، مؤتمر حول متطلبات الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ، مصر،2007، ص 6.

[5] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 24.

ثانيا: مفهوم الحوكمة إصطلاحا

لم تتفق كتابات عن تعريف واضح ومحدد لمصطلح حوكمة الشركات، حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية بالتسابق لتعريفها، وقد تنوع عن التعاريف إلى التداخل في العديد من الأمور التنظيميّة والاقتصادية والماليّة والاجتماعية للشركات.[1]

ونتيجة لارتباط حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، ومنه ظهر الكثير من التعريفات ,المتنوعة لحوكمة الشركات، وفيما يلي سنحاول استعراض بعض التعاريف المقدمة من طرف بعض الباحثين والمنظمات العالمية واللجان والهيّئات الدوليّة كما يلي:

- **عرفها البنك الدولي** على أنها: الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال و الأمثل الذي يسعى للإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة و الموجه للدول و الشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل.[2]
- **عرفتها مؤسسة التمويل الدوليةIFC:** بأنها« النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها».[3]
- وعرفتها لجنة**cadbury**عام 1992 أنها:"يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة و كفاءة الشركات، و هكذا فإن الفعالية التي تؤدي إلى مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، و هذا هو دور حوكمة الشركات".[4]
- كما تعرفها هذه اللجنة بتعريف مبسط ومحكم في جملة واحدة وهي:" نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".[5]
- كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادية " **OECD**" على أنها" مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها".[6]

---

[1] عدنان حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص 11.

[2] محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مرجع سابق،2005، ص54

[3] عهد علي سعيد، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2009، ص 38.

[4] بن أعمارة أحمد، خولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة النزاهة، القوائم المالية، المؤتمر الدولي الأول لمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة باجي مختار، عنابة، المنعقد بفترة 04 و05 ديسمبر 2012.

[5] علي أحمد الزين، محمد حسنى عبد الجليل صيحى، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر،2009،ص71.

[6] سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04- 05 ديسمبر 2012، ص 7.

- وعرفها معهد المدققين الداخليين "**IIA**" أنها: "هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة".[1]
- أمّا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعرفها: "هي ممارسات السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية للإدارة شؤون المجتمع على كافة مستويات.[2]
- بالإضافة إلى ما سبق عرفت أيضا الحوكمة على أنها "تمثل العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين، وإدارة الشركة، كما يمكن أن نضيف لهم أيضا مراجعي الحسابات الذين يقوم بالمصادقة على التقارير السنوية، والسلطات الرقابية، ووكلات التصنيف".[3]
- وهناك تعريف مقدم من طرف القانون البلجيكي عام 2004:" أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تدار الشركات ويتم فيها طبقا لها، وتحقيق نموذج جيد لحوكمة الشركات وهدفه بأن يحافظ على توازن سليم بين الملكية والإدارة وكذلك التوازن ببين الأداء والالتزام. [4]
- كما عرفها البنك العالمي **(BM)**:بأنها"هي ممارسة السلطة في تدبير موارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية".
- كما عرفها "**williamson**"سنة 1999 على أنها: "إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهداف رئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها بإعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولا من الأنظمة واللّوائح" الداخلية والهيكل الإداري والأهداف قدرتها الذاتية بعيدًا عن تسلط أي فرد وذلك بالقدر الذي يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة.[5]
- **تعريف**"**G.CHARREAUX**":حوكمة المؤسسات هي مجموعة الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على القرارات المتخذة من طرف المدراء، أي بعبارة أخرى تحكم قيادتهم للمؤسسة وتعرف مجال سلطتهم.

---

[1] طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات و الأزمات المالية ،الدار الجامعية, الاسكندرية، 2005، ص149.

[2] بن التومي سارة، فوضيلي سمية، دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04- 05 ديسمبر 2012، ص 12 .

3Marios Bernard, Bompoint, Governement d' entreprise et Communication Financière ,economica, paris, 2004, p 105.

[4] حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة، الدانمارك،2010،ص9.

[5]مراد زايد، صبرينة ترغيني، البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري، كلية الاقتصاد، بسكرة ،المنعقد بالفترة 6-7 ماي 2012. ص5.

- كما عرفها "**Wolfenson**" سنة 1999 بأنها النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية.[1]
- أمّا من وجهة نظر الكاتبان "**Monkes& Minou** "سنة 2001 عرفت على أنها :"علاقة بين الأطراف المشاركة التي تؤدي إلى توجيه وحسن أداء الشركة".[2]
- أما بالنسبة لـ"**Sarkar&Mogumdar**" سنة 2005 على أنها"مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المنظمة" .[3]

كما توجد عدة تعاريف لحوكمة الشركات، ومنها على سبيل المثال:[4]

- هي نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرضى عليها.
- هي مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل(حملة السندات–العمال، الدائنين).
- تعتبر حوكمة الشركات عن مجموعة من الآليات التي تهدف إلى صحة وجودة القرارات المأخوذة من طرف إدارة الشركة.
- هي مجموعة من الأدوات الرقابية التي تهدف إلى توازن وضع الشركة، مع مرعاة مصالح مختلف الجهات المعنية(**مساهمين، دائنين .....**).

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:[5]

- هو نظام متكامل للرقابة المالية و الغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة و الرقابة عليها.
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
- هو مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة و قيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

---

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 24،

[2] كنزة عبد العزيز،مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبق الحوكمة المصرفية ، مذكر ة ماستر، علوم الاقتصاد ،تخصص مالية وحوكمة الشركات ،جامعة محمد خيضر،بسكرة، المنعقد بالفترة 6،7 ماي 2012،ص5

[3] محمد نوري، يخلف سليمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة –دراسة و تحليل التجارب الوطنية والدولية، المنعقد بالفترة 18،19 ماي2012،ص7

[4] خنشور جمال،خير الدين جمعة، دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 22.

[5] محمد مصطفى سليمان،حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري، مرجع سابق، ص14،15

❖ العلاقة بين المؤسسة والمساهمين التي تحدد وتراقب اتجاه الإستراتيجية وأداء المؤسسة[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن حوكمة الشركات، تعتبر نظام يسير ويراعي الشركة وذلك من خلال تحديد العلاقة بين جميع الأطراف المرتبطة بها مع مراعاة حقوق المساهمين لذلك الإشـــراف علـــى لإدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة، وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسيّة تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحـــدد إلـــى درجة كبيرة مدى الناجح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد.

والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:[2]

الشكل (1-2): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

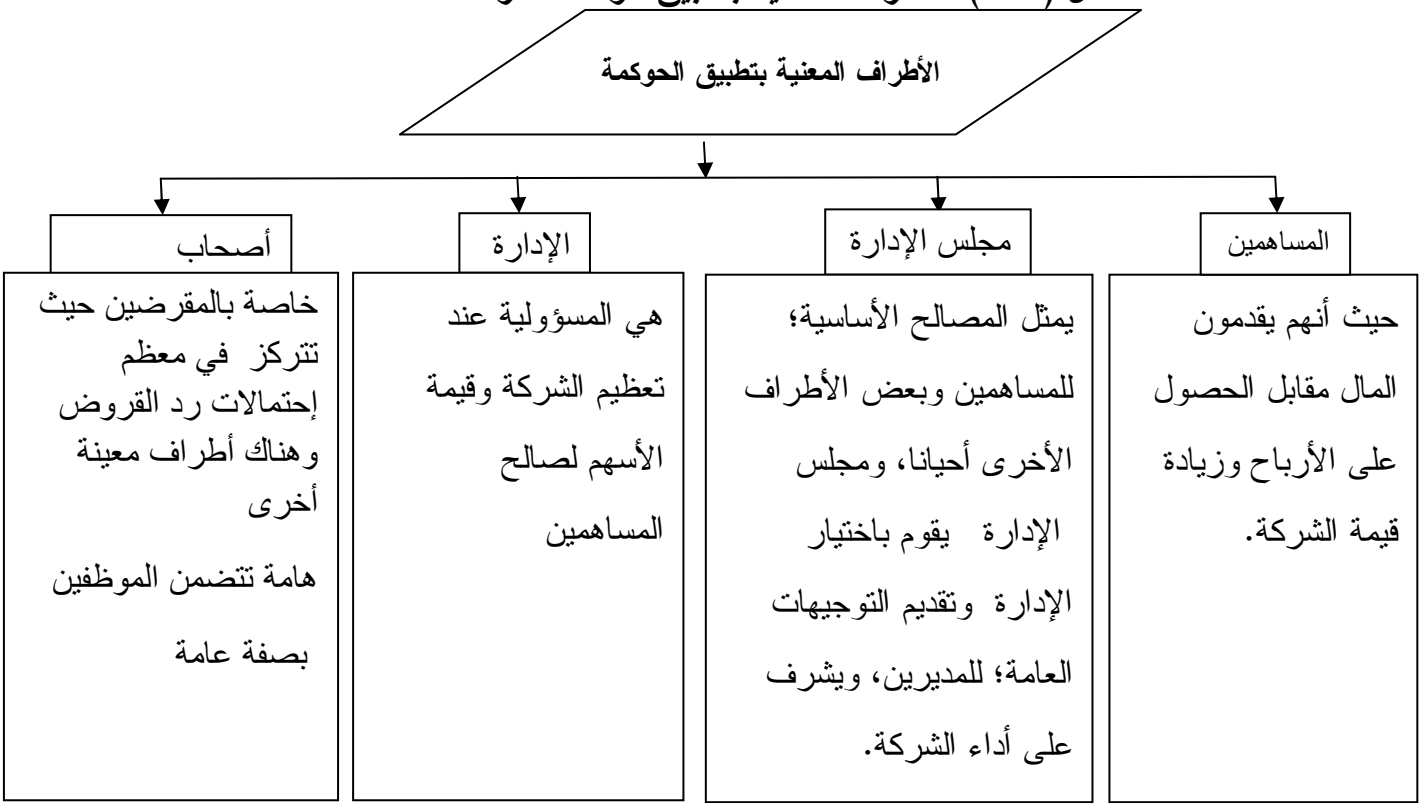

المصدر: فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة(دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير، تخصص: العلوم الإقتصادية، فرع إدارة وأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 10.

[1] علة مراد ، قمان عمر، دور المراجعة في ترقية الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات ، المـــؤتمر الـــدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04- 05 ديسمبر 2012، ص3.

[2] فاتح غلاب،تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة(دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير، تخصص: العلوم الإقتصادي، فرع إدارة وأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011 ص 10.

المطلب الثالث: خصائص، مزايا وركائز حوكمة الشركات

من خلال التعاريف السابقة لحوكمة الشركات، نستنتج أن للحوكمة مجموعة من الخصائص والمزايا التي يجب أن تتوافر حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم.

الفرع الأول: خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص تعد الركائز الأساسية التي إن غاب أحدها فقد المفهوم معناه، هذه الخصائص تتمثل في:"[1]

- ✓ **الانضباط:** بإتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- ✓ **الشفافية:** بتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- ✓ **الاستقلالية:** لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.
- ✓ **المساءلة:** بإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- ✓ **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.
- ✓ **المسؤولية** الاجتماعية: النظر إلى الشركة كمواطن جديد.

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التاليّة التي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:[2]

[1] طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف)، مصر، 2005،ص12.

[2] بن أعمارة منصور، حولي محمد،دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة،المنعقد بالفترة 04-05 ديسمبر 2012، ص 5.

الشكل (1-3): خصائص حوكمة الشركات.

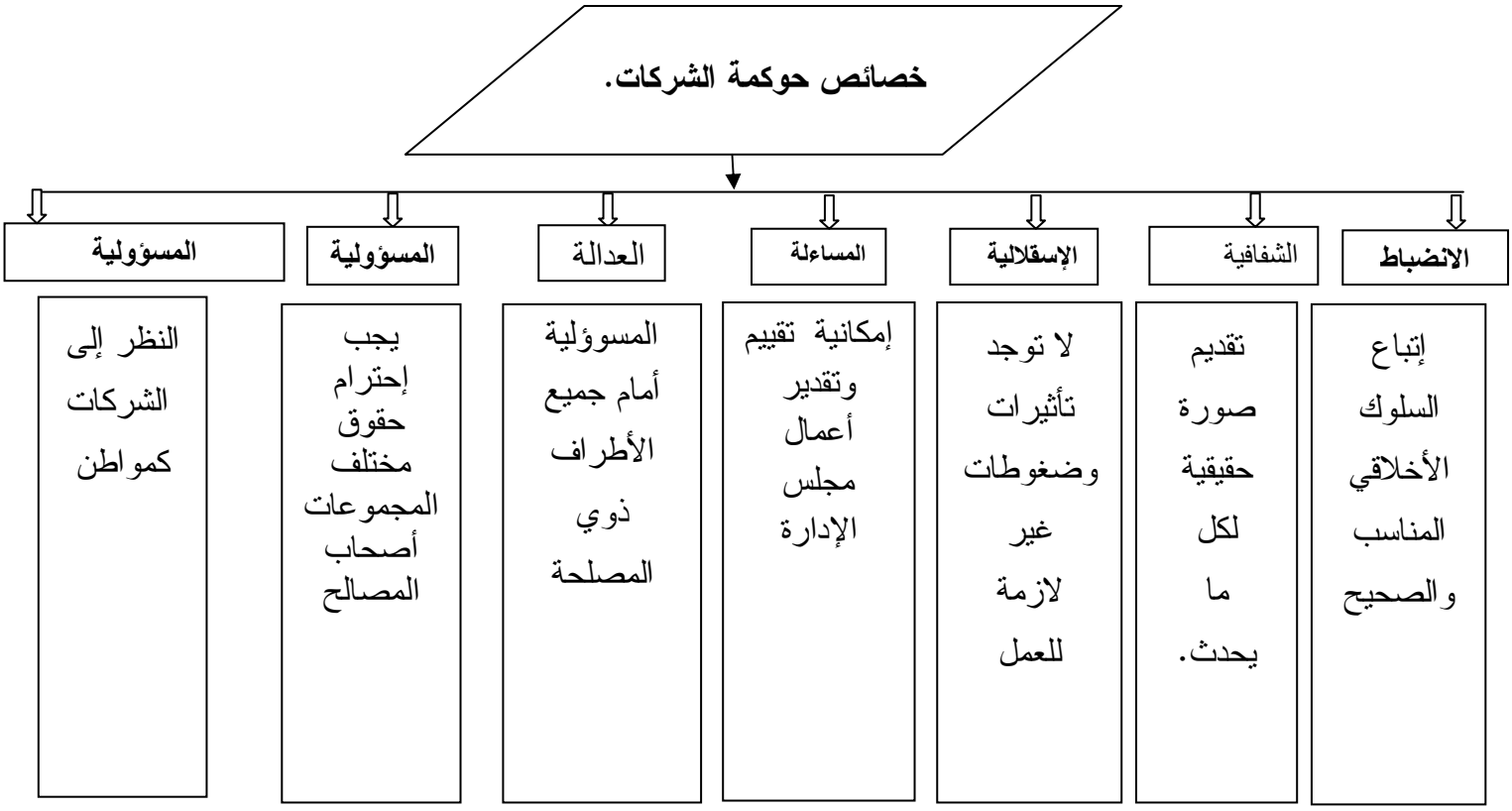

المصدر: طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية ،مصر،الإسكندريّة، 2005، ص23.

الفرع الثاني: مزايا حوكمة الشركات

هناك العديد من المزايا والمنافع لمفهوم حوكمة الشركات التي يمكن للشركات والدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة من أن تجني ثمارها وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:[1]

1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.

2- رفع مستوى الأداء للشركات،ـ وما يترتب عليه من دفع عجلة التنميّة والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

[1]-محمد مصطفى سليمان،حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري، مرجع سابق، ص ص 31،32.

3- جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية

4- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالميّة وفتح أسواق جديدة لها.

5- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة المستثمرين وإعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات.

6- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

وهناك مزايا أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها نذكر منها:[1]

7- حماية المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقليّة أو أغلبيّة وتعظيم عائدهم.

8- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات.

9- الحصول على مجلس إدارة قوي.

الفرع الثالث: ركائز حوكمة الشركات.

من أجل أن يؤدي مفهوم الحوكمة دوره المشار إليه لا بد من توافر مجموعة من ركائز التي تسهم. في عزيز هذا النظام في الشركات عمومًا والمصارف بشكل خاص و من أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون في ثلاثة منها نظهرها في الشكل الموالي وهناك من حددها في تسعة ركائز أساسية من خلال ثلاثة أخرى هي:الكفاءة والمهارات، الهيكل التنظيمي، التشريعات والأنظمة القانونية.[2]

[1] محمد جميل حبوش، مرجع سابق، ص31

[2] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 51.

الشكل (1-4): ركائز حوكمة الشركات

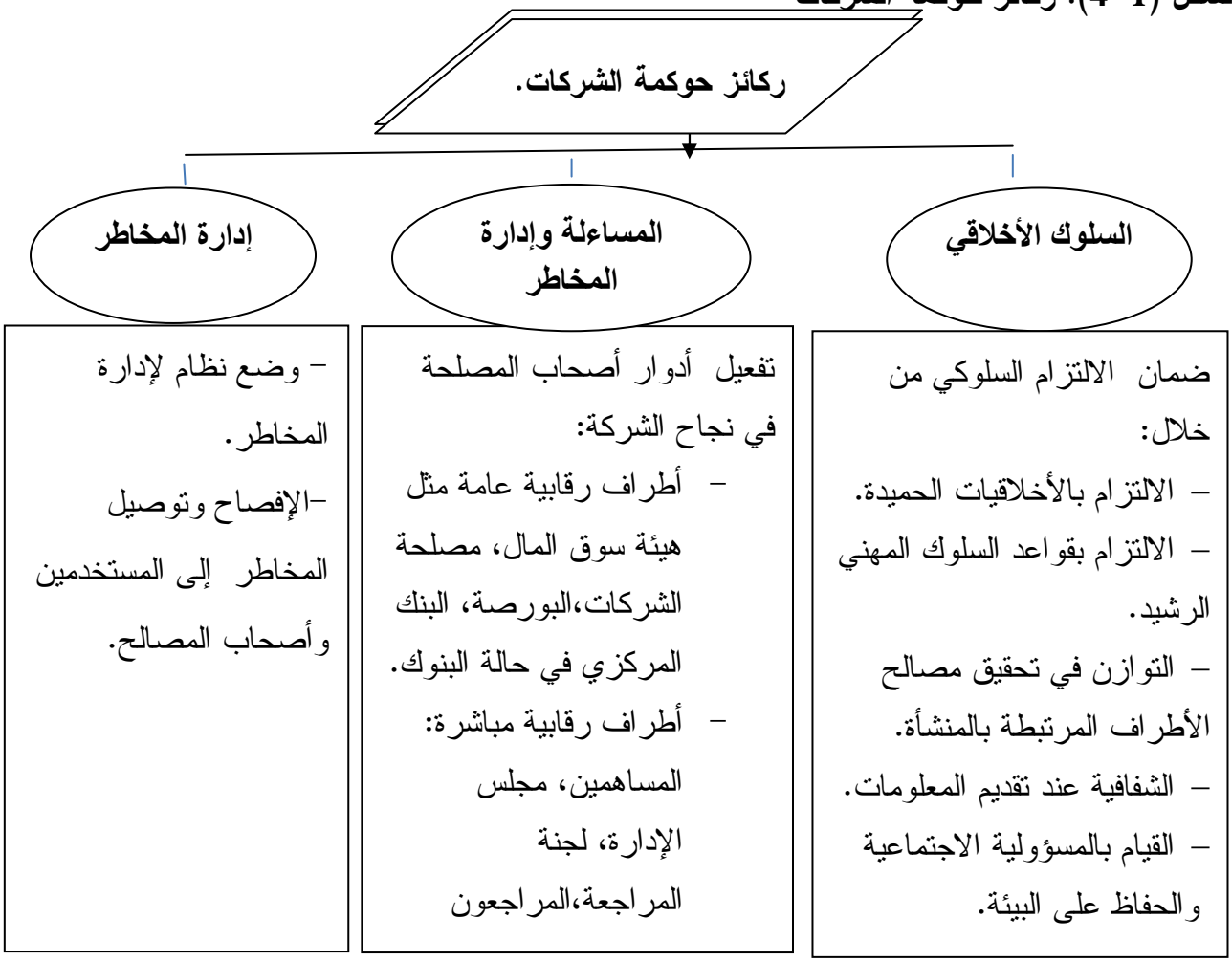

المصدر: طارق عبد العال، **حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب شركات قطاع،عـــام وخـــاص للمصـــارف)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعيّة، الإسكندريّة، القاهرة، 2007-2008،ص 49.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق الحوكمة وممارستها

إثر الأزمات المالية التي عصمت باقتصاديات بعض المناطق وخاصة الانهيارات التي تعرضت لها كبرى الشركات العالميّة تم التفكير بجدية في وضع أنظمة تخص حوكمة الشركات بالعموم حيث يتوقف التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه على مدى التطبيق السليم لهته الأنظمة.

المطلب الأول: نظام الحوكمة ومقوماتها

هناك دعائم أساسية يجب توافرها لتطبيق حوكمة الشركات في الشكة كما يجب أنا تتوافر على مجموعة من الأنظمة والمقومات التي تضمن التطبيق السليم لها.

الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات

يعد نظام الحوكمة من الأنظمة المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وبتفعيل وإحكام ولأي شركة من الشركات فهي ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج أهمها إقتصاديات الحجم وهي متنوعة المجالات، حيث تشمل مجالاتها ما يلي:[1]

- إقتصاديات التشغيل الأمثل، وذلك من خلال القضاء على أشكال الفاقد الإقتصادي في الشركة وعدم السماح بأي هدر كمما يرفع من اقتصاديات التكلفة، حيث تقل التكاليف بنسبة يسيرة عندما تتواجد الحكومة.
- إقتصاديات الإرتقاء الإنتاجي، وذلك برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة بالشركة، حيث تعمل على رفع الطاقات التشغيلية بما يتبع ذلك من زيادة في الإنتاج ومن إمتلاك لإقتصاديات خصوصًا إقتصاديات الحجم، وما يحققه كل منها من تأثير في الأسواق نتيجة إمتلاكه مزايا تنفسية ملموسة.
- إقتصاديات العامّ والمردود الإستثماري.

وكما يتعلق برنامج رأس المال المستثمر في الشركة، حيث يتفق عند إنخفاض التكاليف، وزيادة قدرة الشركة على تخفيض أسعار منتجاته و تسعيرها بسعر مناسب، ومن ثم زيادة القدرة التسويقية للمنتجات فضلا عما تحققه ممن عائد ومردود من هنا تأتي الحوكمة كنظام يكمل علة تفعيل وتشغيل وتوظيف الموارد.

إنّ النظر إلى الحوكمة كنظام يعمّل على تفعيل الإمكانيات. وتوظيف الموارد بطريقة كفؤة، حيث يعتبر منظومة تفاعلية إستهدافية مكونة من ثلاثة أجزاء.[2]

---

[1] محسن أحمد الخضيري مرجع سابق، ص ص 60،61.

[2] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 25.

وتتمثل هذه الأجزاء في مداخلات وكيفية تشغيلها ومخرجاتها، والتي نلخصها فيما يلي:[1]

- **مدخلات النظام:** حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات، وما يتعين توفيره من متطلبات، سواءًا كان من متطلبات قانونية، تشريعية، وإدارية أو اقتصادية مجتمعة.
- **نظام تشغيل الحوكمة:**ويقصد بها الجهات المسؤولة على تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الإلتزام بها وفي تطوير إحكامها والإرتقاء بفاعليتها.
- **مخرجات نظام الحوكمة:**[2]

الحوكمة ليس هدفا في حد ذاتها ولكنه أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع. فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

فالحوكمة أداة تسمح بتحسين الجوانب الآتية:[3]

- ✓حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح.
- ✓تحقيق الإفصاح والشفافية
- ✓تأكيد المعاملة المتساوية والعدالة.
- ✓تفعيل مسؤولية مجلس الإدارة.

ومنه يمكن أن نستخلص أن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية والإدارية والاقتصادية، كمدخلات والتي تحمي منهجياتها وأساليبها وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الداخلية، المراجعة الخارجيّة، لجنة المراجعة. مجلس الإدارة، المنظمات المهنيّة والجهات الرقابيّة و التي تتفاعل فيما بينها وهذا من أجل تحقيق مخرجات أو نتائج تعمل على إ دارة الشركة ومراقبتها بما يحفظ حقوق المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية . ومنه يمكن تصور نظام الحوكمة على النحو التالي.

[1] عمر علي عبد الصمد، مرجع سابق، ص 11.

[2] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 26.

[3] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الخارجي، ص 51.

الشكل (1-5): نظام حوكمة الشركات.

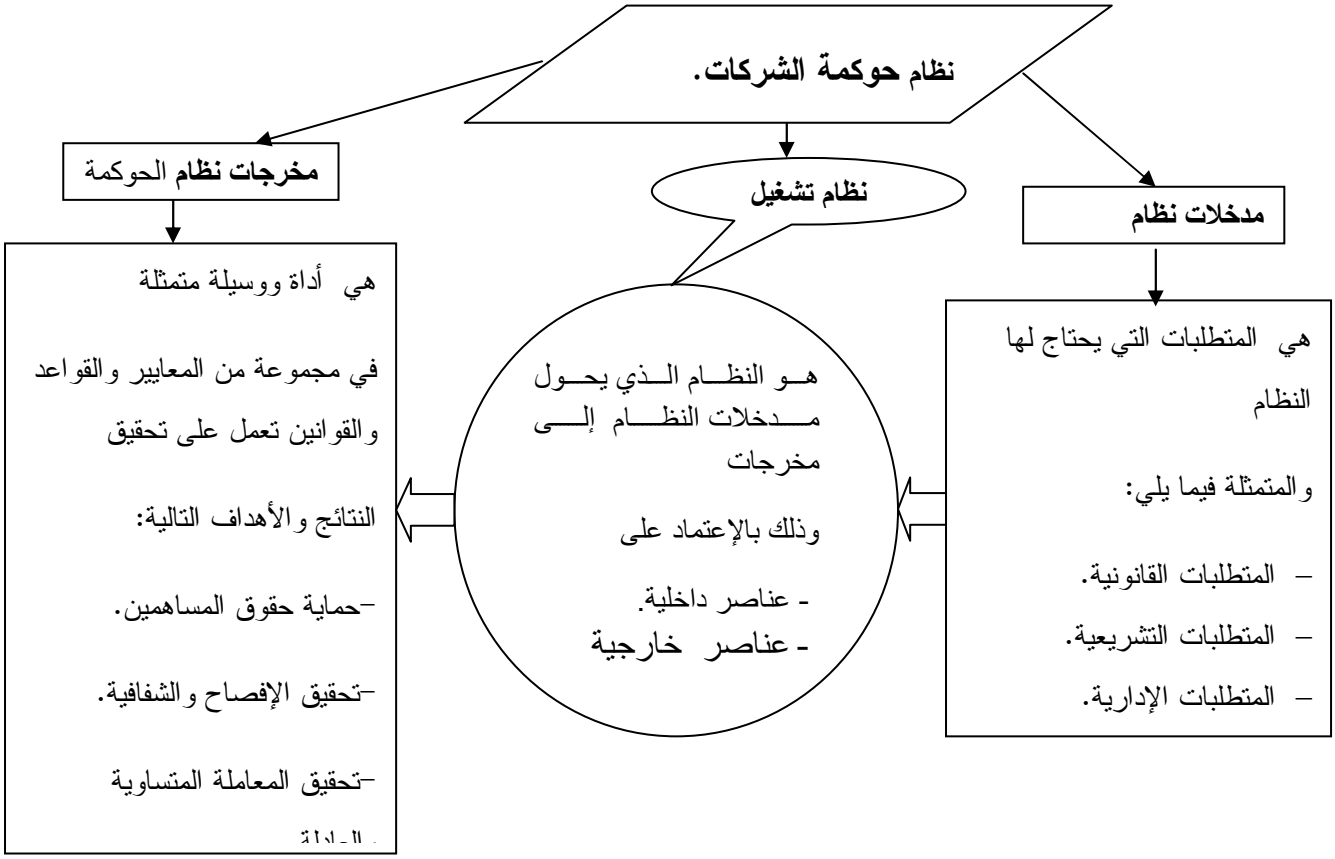

المصدر: من تصور الطالبة(بناءًا على المعلومات السابقة).

الفرع الثاني: مقومات الحوكمة

تشمل مقومات الحوكمة فيما يلي:[1]

توفير القوانين واللّوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للشركة.

- ✓ وجود لجان أساسية منها لجان المراجع تابعة لمحاسب الإدارة لمتابعة أداء الشركة.
- ✓ وضوح السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للشركة.
- ✓ فعالية نظام التقارير و قدرته على تحقق الشفافية وتوفير المعلومات.
- ✓ تعدد الجهات الرقابية على أداء الشركة.

[1] زينب حوري، دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحكومة، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع رهانات،وأفاق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، المنعقد بالفترة 07- 08 ديسمبر 2010، ص7.

المطلب الثاني: أهمية، أهداف ومحددات حوكمة الشركات

من خلال ما سبق نلاحظ أن للحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والشركات، كما أن لها لأهداف ومحددات تسعى إلى تحقيقها نعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

حضيت حوكمة الشركات بالعديد من الاهتمام في الآونة الأخيرة نتيجة العديد من حالات الفشل التي عرفتها الشركات الكبرى في بعض دول العالم ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا الفشل تبين أن إنعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكن للقائمين على الشركة من الداخل سواء كانوا مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين العموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الأخيرين مثل الموظفين والموردين .[1]

كما أنه يعود الاهتمام بحوكمة الشركات لأسباب كثيرة نذكر منها اهتمام الشركات والدول باجتذاب الاستثمار وتحسين الأداء.[2]

وازدادت أهمية حوكمة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومة الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي الشركة لوظائفه بأكمل وجه.[3]

كما تظهر أهميتها في محاربة الفساد في الشركات وعدم السماح بإستمراره، أو عودته مرة أخرى وتحقيق وضمان النزاهة والإستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءًا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.[4]

[1] محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري، مرجع سابق، 2006، ص26.

[2] مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، مداخلة أعمال المؤتمر، المراجعة الداخلية الأول بالسودان،المنعقد بالفترة 20-21 يناير 2008، ص 17.

[3] عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته،مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية ، الدار الجامعية ،مصر،2006-2007 ،ص ص23،24

[4] محسن أحمد الخضيري مرجع سابق، ص ص 58-59. (بتصرف).

مما سبق نلاحظ أن حوكمة الشركات لها أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسة للمساهمين وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:[1]

أولاً: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات:

يمكن توضيح حوكمة الشركة بالنسبة للشركات في الشكل التالي:

الشكل(1-6)، أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات.

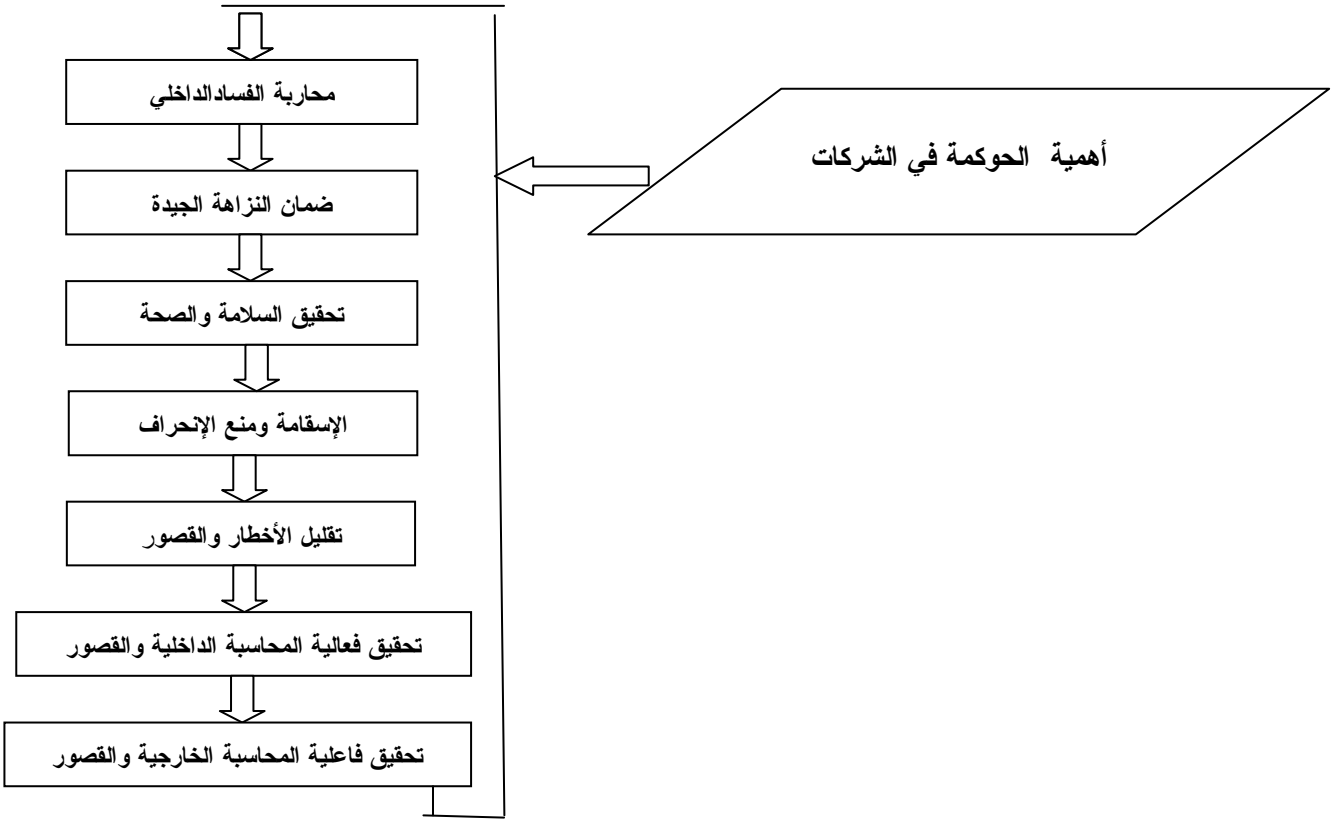

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربيّة القاهرة،

ومنه نجد أن الحوكمة هي أساس للإستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر فيما يلي:

- ✓ محاربة الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
- ✓ تحقيق و ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المدريين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- ✓ تحقيق السلامة و الصحة و عدم وجود أخطاء عمدية أو انحراف متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء في إتمامه صالحا.

[1] عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص ص 28،29.

- ✓ محاربة الانحرافات و عدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي تشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال و تحتاج الى تدخل إصلاحي عاجل.[1]

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

يمكن أن نلخص أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين فيما يلي:

- ✓ تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.
- ✓ الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا
- ✓ يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة عن الإستثمار في هذه الشركات.[2]

ومنه نجد أن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون ببين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، ونتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم عن طريق النظر في الهياكل الإقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنظمة أكثر جذبا للإستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملاً للمنظمة في الأسواق العالمية.[3]

كما تزايدت أهمية حوكمة نتيجة لإتجاه كثير من الدول إلى النظم الإقتصادية العالميّة التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي؛ وقد أدى إتساع حجم تلك المشروعات إلى إنفصال الملكية عن الإدارة وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصدر للتمويل أقل تكلفة.[4]

تلعب الحوكمة دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق و العمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، و بالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.[5]

---

[1] عبد الرزاق بن الزاوى، ايمان نعمون،ارساء مبادئ الحوكمة فى شركات التأمين التعاونى مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطنى الأول حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والادارى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بمحمد خيضر المنعقدة بالفترة 70/06 فيفرى 2012 ،ص10.

[2] فكري عبد الغني، محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسيّة في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل لرقابة المعرفية، رسالة ماجستير. تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 59.

[3] محمد حسن يوسف ، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى نمط تطبيقها في مصر، مرجع سابق، ص 15.

[4] جبار عبد الرزاق، الإلتزام بمتطلبات لجنة بارل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع، جامعة السلف الجزائر، ص 78.

[5] محمد مصطفى سليمان، حكومة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 15.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

لقد اختلفت المفاهيم المستخدمة للتعبير عن أهداف الحوكمة بالمنافع أو الدافع أو البواعث ولكنها جميعا تدخل ضمن الهداف و التي يمكن التعبير عنها في النقاط التالية:"[1]

- تقليل المخاطر المالية والإستثماريّة.
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجيّة الإستثماريّة السليمّة.
- تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات.
- زيادة الثقة بالإقتصاد الوطني.
- إظهار الشفافية و القابلية المحاسبة على المسؤوليّة الإجتماعيّة.
- تحسين السبيل لإنفتاح الشركات على أسواق المال العلميّة والوصول إلى أعلى المراتب لدى شركات التعليم الدولية.
- إلتزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية والممارسات المهنية السليمة والآمنة مع الإلتزام بالقوانين واللّوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.
- ضمان مراجعة الأداء المالي و التشغيلي و النقدي للوحدة الاقتصادية[2]

"كما هناك أهداف أخرى تتمثل:[3]

- ضمان الشفافية و العدالة و المساواة وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية للعمل على تجنب الغش و التدليس و تقليلهما.
- مراعاة مصالح العمل والعمال و توزيع الصلاحيات و المسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة و الضبط الداخلي.
- منع الوساطة و المحسوبية و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة
- تنمية الادخار و تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي و تعظيم الربحية و خلق المزيد من فرص العمل الجديدة.

---

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 43-44.

[2] رابح بوقرة ، هاجر غانم ، الحوكمة المفهوم و الأهمية ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيصر بسكرة الجزائر،06-07-ماي 2012، ص 07.

[3] عبد الله غانم، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحوكمة كإلية للحد من الفساد المالي و الإداري في الوطن العربي مع الإشارة الى تجارب دولية ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للفساد المالي و الإداري،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة المنعقدة يوم 6،7ماي 2007، ص10 .

- الالتزام بأحكام القانون و العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي و تخفيض تكلفة التمويل.
- وجود هياكل إدارية متكاملة تضمن تحقيق محاسبة الإدارة أمام المساهمين و أصحاب المصالح.

ويعود سعي ومعظم الدول لتطبيق الحوكمة ووضع مختلف التشريعات اللاّزمة لها التي تدعمها والتي يمكن التعبير عنها في الشكل الموالي:[1]

الشكل(1-7): أهداف حوكمة الشركات.

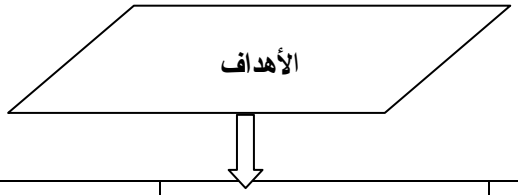

كبّح مخالفات الإدارة	تقليل المخطر	حماية حقوق ومصالح المساهمين	تعميق دور الأسواق المالية	زيادة الثقة والإقتصاد الوطني
ظُهارّ الشفافية	تحسين الأداء المالي	الحفاظ على السمعة الإقتصادية	الإنفتاح على الأسواق المالية	الإلتزام بالسلوكيات و الممارسات المهنية

المصدر: طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسيّة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف. الطبعة الأولى، دار الصفاء. للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 45(بتصرف).

كما نجد أن الأسلوب الجيد لحوكمة الشركات في دعم الأداء الإقتصادي والقدرات التنافسية وبهذه الإستثمارات للشركات والإقتصاد بشكل عام من خلال مجموعة من الأهداف التي لا تقل أهمية عن سابقتها. نلخصها فيما يلي:[2]

- الفصل بن الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، ومشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين وإضطلاعهم بدور المراقبين لأداء الشركة.
- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة والخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتبعة الأداء.

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، نفس مرجع ، ص 45.

[2] هاني محمد خليل، مرجع سابق، ص 23.

كما توجد أهداف أخرى تتمثل في:

- جذب الإستثمارات سواء الأجنبيّة أوالمحليّة والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.[1]
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية لها.
- فرض الرقابة الفعالة على أداء الوحدات الاقتصادية وتدعيم المساءلة المحاسبية لها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي و المالي و النقدي للوحدة الاقتصادية.
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- الحصول على التمويل المناسب و التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.[2]

الفرع الثالث :محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى وجـــودة مجموعتين من المحددات : محددات داخلية وأخرى خارجية والتي سنعرضها بشيء من التفصيل فيما يلي :

1- المحددات الخارجية:

- يشير الى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي تشمل على سبيل المثال[3]:
- القوانين المنضمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المـــال والشـــركات وتنظـــيم المنافســـة ومنـــع الممارسات الاحتكارية والافلاس).
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات .
- كفاءة الاجهزة والهيئة الرقابية في احكام الرقابة على الشركات .
- وجود بعض الشركات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات في سوق الاوراق المالية
- وجود شركات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستثمارية المالية الاستثمارية .

[1] مناور حداد، المرجع سابق، ص 7.

[2] رابح بوقرة وهاجر غانم، الحكومة المفهوم و الأهمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعـــة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و7 ماي 2012، ص7.

[3] عثماني ميرة ، مرجع سابق ، ص ص 30-31.

2- المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

مما سبق نجد أن هذه المحددات الداخلية تتمثل فيما يلي[1]:

- آلية توزيع السلطة داخل الشركة .
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة .
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس ادارتها والمديرين التنفيذيين ووضع آلية مناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح .

ويكمن تلخيص هذه المحددات في النقاط التالية[2]:

- -توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- الحكومة تأدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص ،وخاصة قدرته التنافسية.
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل لمشاريعها ، وتحقيق أرباحها[3].

[1] قريشي بالعيد ، وليد بن تركي دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والاداري ، مداخلة مدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة بسكرة محمد خيضر ن المنعقد في 6-7 ماي 2012 ،ص 4.

[2] مناور حداد ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، مؤتمر العربي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 15 -16 ترشين ، 2008 ،ص 40.

[3] ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل كلية التاجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ، 2009 ،ص28

يمكن توضيح المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات من خلال الشكل التالي :[1]

الشكل رقم(1-8): محددات الحوكمة

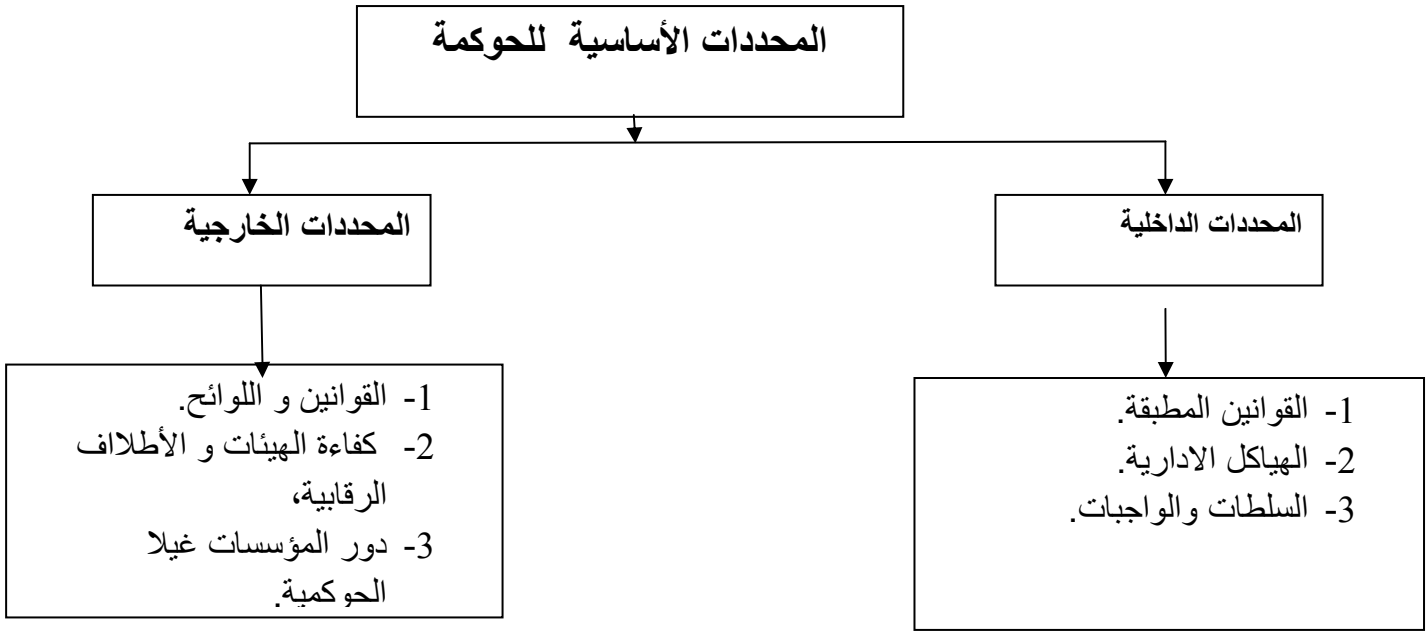

المصدر : ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ،رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية، غزة ، 2009 ،ص28

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي ،وبالوعي من أفراد المجتمع كما أنها مرتبطة أيضا بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية ، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل .

كما نستخلص من الشكل السابق أن المحددات الخارجية تتعلق بالمحيط الشركة ،أما الداخلية تحدد الشركة في حد ذاتها .

[1] طاري محمد العربي، تغليسية لمين، مداخلة مدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة بسكرة محمد خيضر، كلية الاقتصاد، المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص10.

المطلب الثالث: آليات ومبادئ حوكمة الشركات

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذا المطلب.

الفرع الاول : آليات حوكمة الشركات

هناك مجموعة من آليات تطبيق حوكمة الشركات يمكن تصنيف آليات الداخلية وآليات خارجية.

أولا: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على أنشطة وفعاليات المؤسسات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف الآليات الداخلية إلى ما يلي:[1]

1- مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، و بالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذ يبين، أبرزها ما يلي:

2-**لجنة التدقيق:** يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تصفح عنها المؤسسات ، وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

3-لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

4-لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من المؤسسة وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشيحن المؤهلين وتقويم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

1-2 التدقيق الداخلي: تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورهما في عملية الحوكمة وذلك بزيادة قدرتها المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال النشطة التي ينقدونها بزيادة

[1] فريد كورتل، حوكمةالمؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الاول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ،أيام 15و16اكتوبر، ص 9.

المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي.[1]

1. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة،ومن أمثلة ذلك مايلي:[2]

1- **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات)أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، و بالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

2- **الاندماجات و الاكتسابات:** مما لاشك فيه أن الاندماجات والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

3- **التدقيق الخارجي:** يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة و النشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، و بالتالي اختيار المدققين و المختصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه المؤسسة.

4- **التشريع والقوانين:** غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين

[1] بوقرة رابح،غانم هاجرة،الحوكمة المفهوم الأهمية، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطنى الأول حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والادارى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بمحمد خيضر المنعقدة بالفترة 70/06 فيفرى 2012 ، ص14

[2] -حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، مرجع سابق، ص 20،21.

الأساسيين في عملية الحوكمة،ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.[1]

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

تعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**O.C.E.D**) من أو المنظمات التي أصدرت مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، ثم أصدرت النسخة المعدلة منها في عام 2004، حيث اعتمدت معظم دول العالم على هذه المبادئ في تطوير دساتير حوكمة المؤسسات فيها، وتنقسم هذه المبادئ إلى ستة مبادئ رئيسية:

1- **تأكيد أساس الإطار الفعال لحوكمة الشركات:** يتعين أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تنمية أسواق تتسم بالشفافية والكفاءة، كما يتعين أن يتمشى مع حكم القانون وان يضيع بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية."[2]

2- **حقوق المساهمين:** يمتلك المساهمون الحق في المشاركة أو على الأقل الإحاطة علما بالقرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة،كما ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين ، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين و يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معنية من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.[3]

3- **المعاملة المتكافئة للمساهمين** :يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة و يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية ، كما ينبغي أن يطلب من إعفاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بعم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.[4]

4- **دور أصحاب المصالح** :ينبغي على اطر حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون ، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة.

---

[1] بوقرة رابح، غانم هاجرة،نفس المرجع،ص 15.

[2] جون سوليفان، أخلاقيات العمل، المكون الرئيسي لحكومة الشركات، مركز المشروعات الدولية، 12 جانفي 2006، ص 2.

[3] صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات فى تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأولحولالحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدى أم البواقى، المنعقدة بتاريخ 8/7 ديسمبر 2010، ص10.

[4] **http://www.oced.org,12/04/2013,13:35h OECD .principles and annotation corporate gouvernance arabica translation.p p 6,7.**

وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثـــروة وفـــرص العمـــل واستدامة الشركات السليمة.[1]

5_الإفصاح والشفافية: نبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركة في الفهم الســـريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأجور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي و الأدائي وحقوق الملكيـــة والرقابة على الشركة.[2] كما ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع في الوقت المناسب لكافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الوضعية الماليـــة، الأداء ،الملكيـــة ،و الرقابة على الشركة.[3]

6_ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل مجلس هيكل الإدارة وواجباته القانونية ، وكيفية اختيـــار أعضـــائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الدارة التنفيذية.[4]

والشكل التالي يوضح مبادئ منظمة التعاون والتنمية فيما يخص حوكمة الشركات:

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق،ص51

[2] بن عمارة منصور،حولي محمد ، مرجع سابق، ص6

[3] بن التومي سارة، فوضيلي سمية، مرجع سابق، ص16

[4] بن الطاهر حسين، بو طلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظـــام المـــالي المحاســـبي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، يومي 6و7 ماي 2012، ص7

الشكل رقم(1-9): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2006، 44.

تتمثل شركات التأمين في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والشركات ، ويعتبر نشاطها في توليد الحاجة لمقابلة المخاطر المؤكدة و الغير المؤكدة التي تواجه الانسان خلال نشاطه الاقتصادي و الاجتماعي .

المطلب الأول: تعريف التأمين و تقسيماته

إن للتأمين في وقتنا هذا أهمية كبيرة كوسيلة يتم من خلالها التخفيف من بعض المخاطر،التي يتعرض لها الافرد و الشركات والتي لا يمكن تحمل أعبائها،ويعود الاهتمام به من طرف العديد من الكتاب ورجال الاقتصاد لأهميته الكبيرة، ومنه نستنتج مما سبق أن التأمين أحد الوسائل المواجهة للأخطار التي يمكن التعرض لها.

الفرع الأول:تعريف التأمين

يعتبر التأمين أحد الأنشطة الاقتصادية الحديثة الهامة و الغرض منه قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يتحمل تعرضها لمثل هذه الأخطار و تقاضي أجر نظيره ذلك ،غالبا ما يكون أقل بكثير من تكلفة تحمل الخطر المتوقع حدوثه عند صاحب الخطر الأصلي.[1]كما لا يوجد تعريف واحد للتأمين بل تعددت تعاريفه حيث تتمثل أهمها فيما يلي :

كما يعرفه "**بيسون**"على أنه:"هو عملية بمقتضاه يتعهد الطرف الأول يسمى المؤمن اتجاه طرف أخر يسمى المؤمن له مقابل قسط يفعه هذا الأخير له بأن يعوضه عن الخسارة التي ألحقت به حالة تحقيق الخطر".[2]

ويعرفه « **williams& Heins** »على أنه: "طريقة يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو الشركات عن طرق تحميل الاشتراكات التي تعتبر بمثابة رأس مال الذي يدفع منه التعويضات."[3]

ويعرف على أنه :"وسيلة لتعويض الفرد على الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر."[4]

[1] عثمان بايكر أحمد، قطاع التأمين في السودان ، تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي الى نظام التأمين الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة،2004،ص15

[2] هوام جمعة ،حوكمة الشركات كنظام للرقابة على الشركات التامين التكافلي ، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التامين التكافلي التامين التقلدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية لجامعة فرحات عباس ،سطيف ، المنعقد بالفترة 25-26 افريل 2011، ص4

[3] عيد أحمد أبو بكر،وليد اسماعيل السيفو،ادارة المخاطر و التأمين ، الطبعة الأولى دار اليازوري العلمية ،عمان، الأردن،2009،ص94

[4] حربي محمد عريوات، سعيد جمعة عقل،التأمين وادارة الخطر(النظرية و التطبيق)،الطبعة الاولى ،دار النشر و التوزيع، عمان،2008،ص32

ويرى المختار هانس أن التأمين هو وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسائر كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مِكدة وتتمثل في قسط التأمين. [1]"

من التعاريف السابقة نوضح المصطلحات التالية والتي تعتبر أساسية ومحددة للتأمين :

- ✓ **المؤمن له:** وهو الشخص المعرض للخطر سواء في نفسه أو ممتلكاته أو ماله، وهو طالب للتأمين وهو يستلزم بدفع قسط التأمين.
- ✓ **المؤمن** :هو بشركة التأمين التي تقدم الحماية التأمينية للأفراد ،وتلتزم بدفع التعويض في حالة تحقق الخطر .
- ✓ **المستفيد** :هو الشخص الذي تؤول إليهم المنفعة المترتبة على عقد التأمين ،أي مبلغ التأمين في حالة تتحق الخطر.
- ✓ **قسط التأمين:**هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له الى المؤمن مقابل التزام المؤمن بتحمل نتائج خطر المؤمن منه.
- ✓ **مبلغ التأمين** :هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر المؤمن منه[2] .

[1] هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية التأمين لشركات التأمين ،جامعة منتوري ، قسنطينة، كلية علوم الاقتصاد وعلو التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، 2004،2005، ص19

[2] عبد الرزاق بن الزاوي ، ايمان نعمون، مرجع سابق، ص4

الفرع الثاني : تقسيمات التأمين

يمكن تقسيم التأمين الى أنواع عديدة ومختلفة, وذلك حسب الشكل الموالي:[1]

الشكل(1-10): تقسيمات التأمين

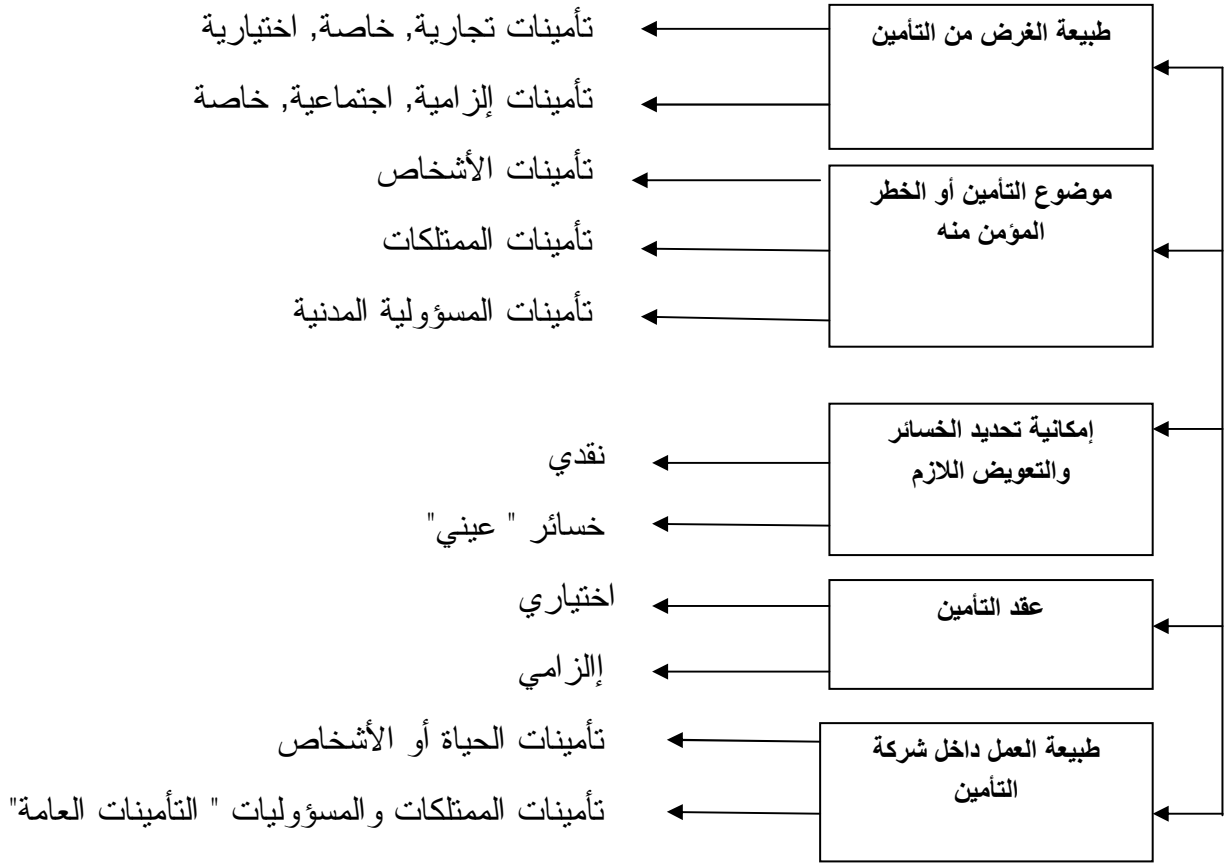

المصدر: عيد أحمد أبو بكر, وليد اسماعيل السيفو, إدارة الخطر والتامين الطبعة العربيـــة, دار اليـــازوري العلميـــة, عمان, الأردن, 2009, ص 107.

[1] مختار محمود الهانسي, ابراهيم عبد النبي حمودة, مبادئ الخطر والتأمين, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2001, ص 61.

المطلب الثاني :تعريف شركات التأمين وأهدافها

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

أدى توسع شركات التأمين إلى تشابك وتعقيد العمليات المالبة على مستوى الاسواق المالية بين الشركات و المؤسسات المالية الأخرى،لهذا السبب أصبح لزاما تطوير طرق و أساليب الادارة وذلك بوضع آليات جديدة تضمن لشركة التأمين تحقيق كل أهدافها .

الفرع الأول: تعريف شركات التأمين

تعرف شركات التأمين على أنها: "تقوم بتنظيم العمليات التعاونية بين المشاركين فيها حيث تقوم بدور الوسيط بين الافراد المعرضين لنفس الخطر".[1]

وتعرف أيضاعلى أنها:"هي الشركة التي تقبل بتغطية الأخطار وتتقاضى مقابلا لذلك على شكل أقساط".[2]

الفرع الثاني:أهداف شركات التأمين

تتمثل أهداف شركات التأمين فيما يلي:

- ❖ مواجهة المخاطر من خلال التخفيف من حدة الطوارئ الممكنة الحدوث من وراء تحققها وهذا بتوفير الضمانات المناسبة لها.[3]
- ❖ تركز تركيزا شديدا على التخطيط ووضع الاستراتيجيات .
- ❖ وضع نظام اساسي ينصب على الأخذ بكل وسيلة تجلب الربح وتجنب الخسارة، بغض النظر عما قد تسببه هذه الوسائل من معارضات.
- ❖ تقوم باستثمار ما تجمعه من الأقساط المقدمة من العملاء .
- ❖ لا تهدف مؤشرات شركات التأمين على التعاون وخدمة الناس وانما هدفها الرئيسي هو تحقيق الأرباح.[4]

[1] محمد جمال علي هلالي،عبد الرزاق شحاته، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)،الطبعة الاولى،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان الأردن،2009،ص259

[2] علي محمود بدوي، التأمين(دراسة تطبيقية)،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2009،ص17

[3]Frederic Plachet, Pierre Thérondk, MarcJuillard, Modéles Financiers En Assurance (Analyses de risque dynamiques)2² édition,economica,paris,2011,p 3

[4] عز الدين الفلاح، التأمين (مبادئه ، أنواعه)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008،ص249،250

المطلب الثالث : مبادئ وآليات الحوكمة في شركة التأمين

أداء توسع شركات التأمين الى تشابك وتعقيد العمليات على مستوى الاسواق المالية بين هذه الشركة و المؤسسات المالية الاخرى لهذا السبب نجد أن الحكومة في الشركات التأمين تقوم على مبادئ متعددة منها الافصاح والشفافية والثقة بين ادارة الشركة والاطراف الاخرى المرتبطة بالشركة ومن جهة اخرى أصبح لزاما تطور طرق وأساليب الادارة وكذلك أنظمة الاشراف والرقابة على شركات التأمين بوضع آليات جديدة تضمن لشركات التأمين تحقيق اهدفها لأنها تنظم العلاقة بين الاطراف المصلحة.

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة في الشركات التأمين

لكي لا تبقى الحوكمة في شركات التأمين على مستوى النقاش النظري والفلسفي قامت العديد من الهيئات و المنظمات بوضع قائمة من المجسدة لنظام الحوكمة لكي تكون دليلا تطبيقيا لممارسة هذا النظام ، حيث صدرت من قبل مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**OCED**"، **و**مبادئ الحكومة الصادرة عن هيئات الرقابة على شركات التأمين و ومبادئ الحكومة الصادرة عن معهد الحكومة بالتعاون مع منتدى الهيئات، العربية للإشراف والرقابة على أعمال التأمين ، فالإضافة للمبادئ الصادرة عن منضمة التعاون الاقتصادي و التنمية التي تم التطرق اليها سابقا نجد أن حكومة شركات التأمين تعتمد على مبادئ أخرى صادرة عن هيئات خاصة بالتأمين وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[1]

1- **التحديد الدقيق للمسؤوليات** : اي تحدد المسؤوليات بدقة وكذلك نظام الشركة (مجلس الادارة، المدير العام ، لجان الادارة.....) .

2- **المساءلة** : وتعني الافصاح عن الانشطة وأداء شركة التأمين و العرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحقق لهم قانونا مساءلة الشركة.

3- **الشفافية والرقابة الخارجية** : اي ان تكون المعلومات التي تخص الرقابة الخارجية شفافة ومتوفرة ، وهذا التسهيل الامر على المراقبين الخارجيين.

4- **الرقابة الداخلية** : هي تلك الرقابة التي تتبع من داخل الشركة تقوم بها جهات ادارية من داخلها.

وهناك تعريف آخرانها ليست مجرد السياسات واشكال و اجراءات موثوقة بل هي من وضع اشخاص داخل الشركة موجهة لتحقيق أهداف الشركة قد يكون هدف واحد أو مجموعة من الاهداف المتدخلة فيما بينها

[1] ساعد بن فرحات،بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة 25-26 أفريل 2011.،ص ص 12 ،13.

5- الشفافية والافصاح : يتعلق الافصاح والشفافية ليس فقط عن معلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الاطراف ذات المصلحة على المستوى الشركة ، بل يتسع المفهوم ليشمل الافصاح ضمن التقارير العامة عن المؤسسة الدالة عن الالتزام لمبادئ الحكومة التي تصدري التقرير السنوي للشركة .

كل هذه المبادئ تصب بطريقة أو بأخرى في المبادئ العامة للحكومة في الشركات لكن مع بعض الخصوصيات المتعلقة بشركة التأمين.

الفرع الثاني :آليات الحكومة في شركات التأمين

يحتل قطاع التأمين مكانة هامة في قطاع شركات الاعمال المؤسسة المالية ، حيث يعتبر جزءا لايتجزء منها لهدا يشترك معها في كثير معهما من المشاكل و العوائق التي نوجهها من جهة أخرى ادى توسع شركات التأمين تشبك في العمليات المالية لهذا أصبح لزمن تطبق طرق واساليب الادارة وكذألك انظمة الاشراف والرقابة على هذه الشركات وهذا ما أكده الاتحاد الدولي لمراقبة التأمين على وجود مجموعة من الاليات المتمثلة في اليات داخلية واخرى خارجية والتي على أساسهايتم تطبيق مفهوم الحكومة ، في شركات التأمين التي تضمن لها تحقيق اهدافها

أولا: الآليات الخارجية :

تتمثل هذه الآليات فيما يلي :

1- المراجعة الخارجية : هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج الشركة ويجب أن يكون مستقلا عن الشركة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية، والوقف الى تقيم نظام الرقابة الداخلية من اجل إبداءوأي فني محايدحول صدق المعلومات المحاسبية المولد لها ، ودلك لا عطاء مصداقية في تناول القبول والرضى لدى مستعملي هذه المعلومات (المساهمون ، المستثمرون ، البنوك).

2- يعتبر لها دور فعال في انجاح حوكمة الشركات حيث تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والادارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية. فالمدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها، بحيث يقوم باعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية. كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الاكتواري[1].

[1] سعد بن فرحات ، مرجع سابق ، ص8،9

3- الخبير الاكتواري : هو شخص له دراية وعلم في الرياضيات و الاحصاء[1] ، وهو الذي يقوم بتحديد أسعار التأمين ، وشخص متخصص ذو مهارة عالية ، ويكون على دراية بكل جوانب عمليات شركة التأمين ، والتي تتمثل في التخطيط ، التسعير و البحوث[2] .

كما يمكن ان اقول أن الوكيل الاكتواري يملك من المواصفات مايجعله عنصرا فعالا وأساسيا في ممارسة الحوكمة في شركات التأمين نلخصها في العناصر التالية[3]:

- ✓ امتلاك المؤهلات العملية والتقنية الكفيلة بتقديم النصائح والملاحظات، في القبول والاختيار في أعمال أنظمة الرقابة والاشراف.
- ✓ استقلالية الخبير الاكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في شركة التأمين .
- ✓ هو مسؤول أمام مجلس الإدارة وهيئات الإشراف على التأمين عن التقارير والمنشورات التي يقدمها ونتائج الدراسات والتحاليل المقدمة .
- ✓ وهو وسيط مهم لأضاف الشفافية على بعض الجوانب التقنية المعقدة في حساب المخاطر والتعويضات التي يمكن ان تكون مصدر تلاعب وتحايل من طرف إدارة الشركة.

ثانيا : الآليات الداخلية

تتمثل الآليات الداخلية لشركات التأمين فيما يلي :

1- مجلس الادارة :

يعتبر مجلس الادارة من جهات المراقبة داخل الشركة من حيث الادارة ، و يشرف عليها ويقوم بتقييمها كما يمكنه تصميم عقود الحوافز لربط مرتبات الادارة بأداء الشركة، ومما سبق نرى أن مجلس الادارة القوي يشارك بفعالية وضع استراتيجية الشركة ويقدم الحوافز المناسبة بالإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبتالي تعظم قيمة الشركة[4]، كماأنه يعتبر أكثر آليات حكومة الشركات أهمية لأنه يمثل قمة إطار الحوكمةوالوظيفة الرئيسية التي يلعبها في تقليل التكاليف التي تنشأ من الفصل بين الملكية وسلطة اتخاذ القرارات[5].

---

[1] حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، التامين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 45.

[2] جورج ريجدا ، تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني ، إبراهيم محمد مهدي ، مبادئ إدارة الخطر والتامين ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006 ،ص 795.

[3] ساعد بن فرحات ، مرجع سابق ، ص 9.

[4] هوام جمعة، مرجع سابق, ص12

[5] اشرف درويش ابو موسري ، حوكمة الشركات واثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2008،ص22.

ومن جهة أخرى نجدأن مجلس إدارة الشركة يلعب دورا هاما وحاسما في وضع الاهداف الاستراتيجية لها وإقرار الاستراتيجيات والسياسات العامة الي تهيمن على سير العمل بها، لذلك فإن قرارتمجلس الادارة تأثر تأثيرا كبيرا على أداء أية شركة .[1]

ومن الناحية التنظيمية ونظر لكثرة المهام التي يقوم بها مجلس الادارة بتشكيل لجنة متخصصة كل لجنة تهتم بمهمة معينة ، تخص بالذكر هنا مهام لجنة الحكومة:[2]

1- التأكيد من استقلالية وكفاءة وفعالية مجلس الادارة في ادارة الشركةـــ

2- وضع وتنظيم الادارة وفعالية مدير مجلس وجميع لجان المجلس.

3- الاشراف على الخطط المتعلقة بالترشيحات لعضوية المجلس.

4- تقديم توصيات الى مجلس الادارة والخطوط التوجيهية لمبادئ حكومة الشركة .

5- عرض مقترحات حول التعديلات على اللوائح التنظيمية للشركة .

2 _المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة

تم تعريف المراجعة الداخلية انها:"وظيفة مستقلة داخل التنظيم تهدف الى خدمته على طريقة فحص وتقييم الانشطة المختلفة ويمثل هدف المراجعة الداخلية في مساعدة اعضاء التنظيم في تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية ، وقد جاءت تسمية داخلية لهذا النوع من المراجعة بسبب كونها جزء من التنظيم الداخلي الاداري للمنشأة التي تتم داخلها ، ويختلف دور المراجعة في طبيعة نشاطها من شركة لأخرى اذا ان تحديد اساليب المراجعة الداخلية يعود للشركة ذاتها ولا تمليه قوانين مهنية كما هو الحال بالنسبة للمراجعة الخارجية".[3]

تعمل المراجعة الداخلية على اضافة قيمة الشركة من خلال تخفيض التكاليف وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، والعمل على اقتراح مايلزم لتحسين ومساعدة الشركة في تحقيق اهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات ادارة المخاطر والرقابة عليها.[4]

[1] جميلة مسعودي ، دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، تخصص مالية وحوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر 2011-2012، ص104.

[2] عبد الرزاق بن زاوي ، إيمان نعمون ، مرجع سابق ، ص ص 11،12.

[3] فكري عبد الغني محمد هوده ، مرجع سابق ، ص ص 45،46.

[4] عمر علي عبد الصمد ، مرجع سابق ، ص 52.

كما أن المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالية لتقييم أداء مختلف الوظائف و الانشطة داخل الشركة ، في ظل وجود اسلوب علمي وجملة من التقنيات والمعايير المؤطرة لعملية المراجعة الممكنة من التقييم السليم لمستويات الاداء داخل كل وظيفة.[1]

كما انها تعتبر من أهم الوظائف الاساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحكومة، ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت كثير من الشركات المالية ومن بينها شركات التأمين لإنها هي المؤهلة للإكتشاف المبكر للأخطاء و الانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في أوانها ، ومن مهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحكومة مايلي :

1- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة شركة التأمين والضوابط والأنظمة الداخلية لها ومدى التزام وامتثالجميع وحداتها وجميع الموظفين لهذه الضوابط.

2- ضمان أن جميع المجالات المتعلقة بالجانب التقني لشركة التأمين أنه تم مراجعته في الفترات المحددة لها.

3- إصدار النتائج والتوصيات المتواصل اليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط[2].

4_ يعتبر المراجع الداخلي مستقلا عندما يقوم بأداء عمله بحرية ، وموضوعية ، واستقلالية.

5_ يساعد المراجع الداخلي إلى اصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة[3].

3 ادارة المخاطر

هناك تعاريف كثيرة ومتعددة لإداراة الخطر نذكر منها:

- أنها إمكانية التواصل الى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك، مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر أو مديره ، كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة[4].
- كما تعرف على أنها الأسلوب العلمي لتحديد الاخطار التي يتعرض لها الفردأو الشركة وتصنيفها وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو مواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة

[1] مسعودي صديقي ، مرجع سابق ، ص53.

[2] ساعد بن فرحات ، مرجع سابق ، ص 11.

[3] ابراهيم اسحاق نسمان ، مرجع سابق ، ص 44.

[4] احمد ابو بكر ، وليد اسماعيل السيفو ، ادارة الخطر والتامين ، الطبعة العربية ، دار البازوري العملة ،عمان ، الاردن ، 2009، ص ص 47 ، 49.

ممكنه.نستخلص مما سبق أن إدارة الخطر هي تحديد وتقييم الأخطار ، وذلك لإمكانية الحد من حوثها والحد من تكرارها مرة أخرى ويكون هذا بإختيار أنسب الوسائل لمواجهتها.

- مما سبق نجد أن شركات التأمين تتعرض على غرار الشركات المالية الأخرى الى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة نشاطها ، حيث تقضي الأصول العامة لإدارة الخطر الوصول الى أفضل طريقة للمحافظة على أموال أي مشروع والأشخاص المالكين له و العاملين به من أي الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقيق الأخطار التي تواجه بأقل تكلفة ممكنة حيث يقوم مجلس الإدارة بالاستعانة بلجنة المخاطر بهدف ضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر أي إكتشاف الأخطار المحيطة بالمشروع وتقييم حجم الخسارة المحتملة لكل خطر، وبعدها تحديد الوسيلة المناسبة لمواجهة كل منها.[1]

لم يعد الفشل في مواجهة المخاطر في ينظر إليه كقضاء وقدر ، بل أصبح يعد نتيجة مباشرة للخطأ الإنساني ، أواللاعقلانية ، أو سوء الفهم الثقافي ، أو فشل الاتصالات و النقل ، ولذلك يجب أن نجد الوسيلة المناسبة لإدارة هذه المخاطر بنجاح[2].

- ويمكن تعريف إدارة المخاطر أنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقيع الخسائر العارضة والمحتملة وتصميم وتنفيذ إجرءات من شأنها أن تقلل من حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[3].

كما تتبع لجنة المخاطر عدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين ، والتي تتمثل في النماذج الداخلية ، واختيار التحمل و استخدامات وكالات التنقيط في إدارة المخاطر[4].

[1] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه ، مبادى التامين ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ، ص ص 38،39.

[2] تاليف ادوارد ببورودزيكيس ، ترجمة احمد المغربي ، ادارة المخاطر والازمات والامن ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008، ص 184.

[3] ابراهيم إسحاق نسمان ، مرجع سابق ، ص 52.

[4] ساعد بن فرحات ، مرجع سابق ، ص 11

خلاصة الفصل:

رغم تعدد تعاريف الحوكمة توصلنا إلى تعريف شامل لحوكمة الشركات على أنها النظام الذي يسير ويراقب الشركة، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين جميع الأطرا ف المرتبطة بهـا مـع مراعـاة حقـوق المساهمين، وكذلك الإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة، وبالتالي الوصـول إلـى الأهـداف المسطرة لها.

ومن أجل التطبيق السليم للحوكمة يجب تطبيق مجموعة من الآليات وتتمثل هذه الآليات في آليـات داخلية وأخرى خارجيّة.

كما تعتبر شركات التأمين ذات طابع خاص من حيث نوعيّة الخدمات التي تقدمها للعملاء كما تعمل علـى توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من أخطار كثيرة، إذ تعمل على توفير حصيلة إدخارية طائلة تساعد بطريقة أو بأخرى على توفير التمويل لمن يحتاجه.

وتعتبر شركات التأمين على أنها مؤسسات مالية وهدفها الأساسي هو الربح، كما تم إسقاط ومبادئ وآليات الحوكمة على شركات التأمين، إذ وجدنا آليات الحوكمة في شركات التأمين تختلف عن آلياتهـا فـي الشركات الإقتصادية، ويعتبر الخبير "**الإكتواري**" هو الإختلاف الأساسي هو الشخص الذي يقـوم بعمليـات التسعير لشركات التأمين.

الفصل الثاني

الأداء المالي في شركات التأمين

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا إذا ينطوي إلى العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة، لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات على اختلاف أنواعها وخاصة شركات التأمين لذلك فإن مفهوم الأداء يعتبر من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، أما من الناحية العلمية فقد اهتم بهذا الموضوع جميع الشركات بشكل عام وشركات التأمين بشكل خاص ، ولقد سعت الشركات قديما وحديثا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي تتم صياغتها لديمومة الشركة واستمراريتها وتحقيق أرباحها.

إن عملية تقييم الأداء المالي تنعكس في مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح الشركة وتطورها، بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق أهدافها، وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء المالي.

كما تعتبر المؤشرات المالية والمؤشرات الحديثة الأساس لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، والى جانب ذلك هناك مؤشرات مالية خاصة بشركات التأمين ينبغي أخذها في عين الاعتبار، ولوضع مؤشرات علمية وعملية سليمة تتوافق مع طبيعة نشاط التأمين نقسم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام للأداء المالي.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

المبحث الثالث: مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

المبحث الأول: مدخل عام للأداء المالي

يعتبر موضوع الأداء من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية ، حيث نال مفهومه نصيبا وافرًا من الاهتمام والبحث في الدراسات الإداريّة بشكل عام وبدراسات لتداخل المؤتمرات التي تؤثر عليه وهذا أدى إلى اهتمام جميع الشركات بهذا الموضوع بشكل عام ويعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخدامًا، وقدم لقياس أداء الشركات لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح.

المطلب الأول: ماهية الأداء

يعد مفهوم الأداء المالي عمومًا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولاً إذ تنطوي على العديد من المواضيع الجوهريّة المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركات من مختلف أنواعها، لذا فإن مفهوم الأداء ليس جديدًا على ساحة الأدبيات الإداريّة والدراسات المحاسبية لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة.[1]

الفرع الأول: تعريف الأداء

ومن هنا نجد أن هناك عدّة تعاريف مختلفة للأداء سنحاول تحديد البعض منها فيما يلي:

1. تعريف الأداء لغة

إن مصطلح الأداء يقابل الكلمة اللاّتينية "**Performare**" التي تعني إعطاء كليّة الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها الكلمة الإنجليزية "**Performance**"، والتي تعني إنجاز الأعمال، أو كيفية التي تبلغ المؤسسة أهدافها[2].

2. تعريف الأداء اصطلاحًا

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للشركات بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء، فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه الشركة من خلال تحقيق أهدافها، وفي هذا السياق نجد أنه تتعدد تعاريف الأداء و تختلف معايير ومقاييس التي تعتمدها الشركات في دراسته، وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي

[1] طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 63.

[2] صباح ترغيني، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص اقتصاد وإدارة المعارف والمعرفة، 2010-2011، ص ص 46، 47.

تناولته إلاّ أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول مفهوم محدد له لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف. التي يمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف "**Robins &Wlersema**" الأداء بأنه" يعبر عن إمكانية الشركة في ما تصبو إليه من أهداف بعيدة الأمد.[1]

- يعرف"**Miller&Bromiley**" سنة 1990 على أنه:" محصلة قدرة الشركة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، وهو انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[2]
- ويعرف الأداء أيضا على أنه:"الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة المحددة".[3]
- ويعرف كل من " **David**"سنة 2001 على "أنه مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسة التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة.[4]
- ويعرف الأداء على أنه: "درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة للأهداف المخططة بكفاءة عالية حيث تشير الفعالية إلى تحقيق الأهداف المحددة من الشركة بغض النظر عن التكاليف المترتبة عن هذه الأهداف".[5]
- ويعرف الأداء على أنهُ: "الأبعاد الكاملة لشيء ما، أما على مستوى التسيير فيعني إنجاز اعمل المطلوب أو القيام بمهمته وتنفيذها على الوجه المطلوب، ويرتبط الأداء، مع مفهوم الفعالية التي تعبر عن مدى مساهمة الأداء الذي يتم القيام في. تحقيق هدف موضوع بشكل مسبق".[6]

ويمكن أن نعرف الأداء من خلال ما سبق أنه الاستخدام الأمثل للموارد المالية و البشرية لتحقيق الأهداف المسطرة للشركة.

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 64.

[2] عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهومًا وقياسًا، مدخلاً ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، المنعقد بالفترة 8-9 مارس 2005، ص 486.

[3] وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع-عمان، الأردن، 2009، ص 38.

[4] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 64.

[5] نور الدين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة،رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، 2007-2008، ص 47.

[6] شرون رقية، تقييم الأداء المالي للبنوكّ التجاريّة من خلال تحليل العائد والمخاطر، رسالة ماجستير، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود،2006-2007، ص 57، 58.

الفرع الثاني: ميادين الأداء

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدفاً معينا تسعى الشركة لتحقيقه ولقد حدد. **Vonkatraman &Ramanuyam**"مجلات الأداء في عدّة ميادين كما هو موضح في الشكل الموالية:

الشكل رقم(2- 1): ميادين الأداء

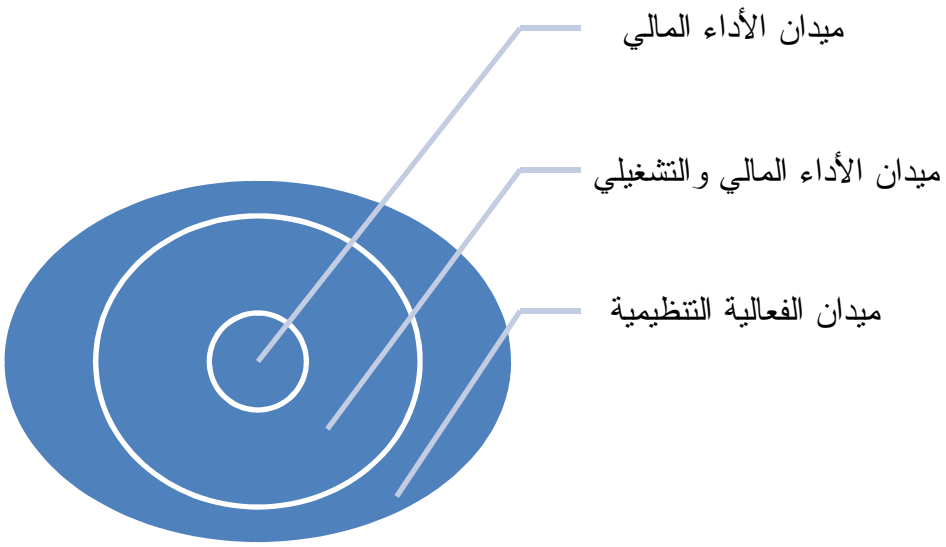

المصدر: طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء. المالي والإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 66.

ونوضح هذه الميادين أكثر فيما يلي:"[1]

1) ميدان الأداء المالي:

يرتبطهذا الميدان بالجانب ويشير إلى المفهوم الضيّق للأداء في الشركات الأعمال لأنهيهتم بالمخرجات المتحققة من الأهداف الماليّة.

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص ص 66، 67.

2) ميدان الأداء التشغيلي:

يجمع هذا المفهوم بين المفهومين الأداء المالي والعملياتي، ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من. خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيليّة، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية ومؤشرات تشغيلية.

3) ميدان الفاعلية التنظيميّة:

هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- **مجموعة العوامل البشرية:** إذ الدراسات التي قامت حول سلوك الفرد لتجسيد هذه العوامل المؤثرة على الأداء كانت تدو حول مدى توظيف الفرد لقدراته الفكرية والجسميّة لأداء العمل من أجل إشباع رغباته.

2- **مجموعة العوامل التقنيّة:** تضم أثّر طبيعة وأساليب استخدام التقنيّة على أداء الشركة، وهذا راجع إلى النقص ي كيفيّة القيام بعمليّة الصيانة وكيفيّة: القضاء على العراقيل المعيقة والضارة بالتجهيزات.

3- **مجموعة العوامل التنظيميّة:** يرى"**روبرت روجيس**" أن الهيكل التنظيمي هو أحد الوسائل التي تبين أسلوب التنظيم المعتمد عليه في الوحدة الإنتاجيّة والذي يعمل على التنسيق عمل الأفراد. مع بعضهم البعض وبفاعلية لتحقيق أعلى مستويات الأداء وتحديد الأهداف المقصودة.

كما أن بعض الدراسات توصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الأداء تنحصر في خمسة. عوامل أخرى وهي: غياب الأهداف المحددة، عدم المشاركة في الإدارة، اختلاف مستويات الأداء، مشكلات الرضا الوظيفي، التسيب الإداري.[2]

[1] مرادي نورة، دور تدريب الموارد البشرية في تحسين الاداء البنوك التجارية ، رسالة ماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيصر، بسكرة، 2011- 2012 ، ص ص 76.

[2] نفس المرجع ، ص77.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يعد الأداء المالي شموليا وهامًا وضرّوريا لأي شركة وهذا يعكس مدى نجاحها أو فشلها أي هذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب الحساسة داخل الشركة.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

لم يتوصل الباحثون إلى إجماع حول مفهوم موحد للأداء المالي لكن يمكن عرض مجموعة من التعاريف التي بمكن أن توصل إلى مفهوم أقرب له.

أولا: تعريف الأداء المالي

يمثل الأداء المالي الضيق لآراء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي لأعمال مختلفة تمارسها الشركة ،ويساهم في اتاحة الموارد الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الاداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

كما يعد الأداء المالي من أكثر الميادين الأداء استخدامًا وقدمًا لقياس أداء الشركة لأنه بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه الشركات نحو المسار الأفضل والصحيح.وفي ما يلي بعض التعاريف التي تبرزأهم جوانبه:

- عرف "**Gladston**" سنة 1988 وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجلات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة.[1]
- **كما عرفه كل من Venkatraman&Ramanujam** سنة1986هو ميدان الأداء الأكثر شيوعًا في معظم بحوث الإدارة الاستراتيجية.[2]
- عرفها **Hunt &Morgan** سنة 1995 يعد هدف الشركات الأساسي،أما عن الهدف الثانوي للشركة يمكن تحقيقه ضمنيًا من خلال تحقيق الأداء المالي المتفوق.
- **عرف"Miller&DESS" سنة 1996** الأداء المالي على أنه: متمثل في الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف الشركة، كما يعني كذلك المهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غايتها.

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص 67.

[2] عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، العلوم الادارية ، المجلد 37، العدد 1، 2010. ص98

- ❖ يعرف بأنه " أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة لحظة معينة ككل أولجانب معين من أداء الشركة أو لأسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة.
- ❖ ويعرف بأنه "أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشـــركات أعمالهـــا لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

ثانيا: معايير الأداء المالي

إن التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئًا للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة المركز المالي للشركة، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة لتي أشار إليها عدد من الكتاب.

1) **المعايير التاريخيّة:** تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخيّة لسنوات ســـابقة لنفس الشركة، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة، مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.[2]
2) **المعايير القطاعية (الصناعية):** وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحـــد، أي مقارنة النسب المالية للشركات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستاء منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدّة من القطاع ذاته الذي تنمي له هذه الشركات . لكن يعـــاب عليها عدم الدقة، التفاوت ت من حيث الحجم وطبيعة النشاط.[3]
3) **المعايير المطلقة:** وهي أقل وأضعف من المعايير من حيث الأهميّة، وتشير تلك المعايير إلى وجـــود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الشركات وتقاس بها التقلبـــات الواقعيّة وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المـــالي إلاّ أن هناك بعض النسب الماليّة التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص ص 67, 68.

[2] عدنان تابعه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظريّة والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة– عمان، الأردن، 2008، ص 102.

[3] عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة الماليّة أطر نظرية وحالات عمليّة، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع– عمان، الأردن 2007 ص 54.

4) **المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية؛ ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الشركات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.[1]

الفرع الثاني:أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدّة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح. مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة ممن البيانات التي يوفرها الأداء المالي الترشيد قرارات المالية للمستخدمين وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:[2]

- ❖ تقييم ربحية الشركة.
- ❖ تقييم سيولة الشركة.
- ❖ تقييم تطور نشاط الشركة.
- ❖ تقييم مديونية الشركة.
- ❖ تقييم تطور توزيعات الشركة.
- ❖ تقييم تطوير حجم الشركة.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليّته أداء نحو الاتجاه الصحيح.

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، مرجع سابق، ص ص 74، 75.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 47، 48.

الفرع الثالث: أهداف الأداء المالي

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للشركات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمراريّة والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أنّ يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:[1]

1. يمكن المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات الماليّة وفهم لتفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.
2. يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الّظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة. ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي و خطواته

يتم تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات معايير واتباع الخطوات السليمة لتحقيق الهدف المرغوب فيها.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء المالي للشركة تعني تقيم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للشركة علمية بالغة الأهمية وذلك لما يخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالشركة وذلك للأسباب التالية:

– تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية.

– تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة، حيث أن الفاعلية هي تحقيق الأهداف المسطرة وفقا للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بفرض الوصول للأهداف المسطرة.[2]

كما تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول ادارة الموارد الطبيعية والمادية و المالية المتحدة ادارة الشركة ومدى اشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.[3]

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 46، 47 .

[2] عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012 ، ص61.

[3] دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،2006، ص41.

من خلال ما سبق نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو قياس أداء الشركة من الجانب المالي، ومدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتقييم إدارة الموارد.

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[1]

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحيّة والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختّيار الأدوات، الماليّة التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
3. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي منخلا ل النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.
4. دراسة وتقييم النسّب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف والقوة

بالأداء المالي الفعلي.

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 47، 48.

المبحث الثاني: قياس وتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

إن عملية تقييم الأداء تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدىنجاح الشركة وتطورها بحيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف وعند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العددة ولكن ذات دلالة وأهمية من أجل أن يكون المعيار ذا دلالة ومقياس صادق لمدى فعالية استخدام موارد الشركة.

المطلب الأول: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

عند البحث عن معايير أو مقاييس لتقييم أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عند البحث عن معايير لتقييم أداء شركة من شركات انتاج السلع الصناعية، ذلك لان عددا هاما من العناصر التى تتكون منها معايير الأداء فى شركة التأمين أغلبها مبنى على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن القول بان معايير أو مقاييس تقييم الأداء فى شركة التأمين قد تكون معايير خارجية أو معايير داخلية.

الفرع الأول :المعايير الخارجية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

نقصد بالمعايير الخارجية العوامل الخارجية التي يهتم بها جمهور المتعاملين ويبنى عليها حكمه على شركة التأمين، وأهم هذه العوامل ما يلى[1]:

1- الخدمة الجيدة للعملاء :وأهمها السرعة والعدالة فى تسوية التعويضات.

2- تكلفة التأمين

3- السمعة المالية العامة للشركة.

[1] إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء لشركات التأمين، ص ص3-4.
متاح على الرابط:(زيارة الموقع يوم07-03-2013) http ://www .faculty.ksu.edu.sa

الفرع الثاني: المعايير الداخلية لتقييم الأداء المالي في شركات التأمين

وحتى يمكن وضع معايير واقعية وأكثر تحديدا لقياس الأداء فى شركة التأمين ومدى تطورها وتقدمها، نلجأ إلى تقييم العناصر الادارية المختلفة فى الشركة وكيفية أدائها لوظائفها ومدى تطورها، وهذا ما نقصده بالمعايير الداخلية، وأهمها ما يلى:

1- الهيكل الوظيفى والكفاءات.

2- بحوث الانتاج والتطوير.

3-الاهتمام بعمليات الاكتتاب وإعادة التأمين.

4-الرقابة على التعويضات.

5 -التسويق

6-الاستثمارات.

7-التخطيط المالى

8-الكوادر وتدريبها.

المطلب الثاني: قياس الأداء المالي

تقدم النسب المالية والتوازنات المالية معلومات عن الشركة في تقييم سلوكيات، الإدارة ومهارتها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال دراستها.

الفرع الأول: النسب المالية

أولا: تعريف النسب المالية

يمكن أن تعرف النسب المالية كما يلي:

- تعرف على انها:" علاقة بين بسط مقام ،و قيم البسط و المقام هي البيانات و الاورقام التي تعرضه الميزانية العمومية و قائمة الدخل ، شرط ان يكون العلاقة مرتبطة بالاداء و مفسرة له".[1]
- وتعرف أيضا على أنها "هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية في الشركات بمعلومات محددة تساعدهم على تفهم ظروف الشركة بشكل أفضل بالمقارنة بالمعلومات التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل أفضل[2].

[1] محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص 54

[2] عاطفة وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 86.

- كما يعرف**Ratio**النسبة المالية على أنها :"علاقة لها دلالتها بين متغيرين أو رقمين يمثِّل أحدهما البسط والثاني يمثِّل المقام، وبالقياس يقصد بالنسبة المالية المستخدمة في التحليل المالي العلاقات التي تنشأ بين الأرقام الواردة في قائمة مالية معينة، أوبين تلك الأرقام وأرقام قوائم أخرى، وتوضح هذه النسب جوانب القوة والضع ففي أداء المنشأ".[1]
- كما عرفها **iquidity Ratios** على أنها: "مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل".[2]
- وتعرف كذلك على أنها:"عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي تُظهر العلاقة بين بنود الميزانية، أوبين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر. والنسبة المالية تعد كمعدل أو مؤشر يكشف عن نقاط الضعف، أو نقاط القوة في الجوانب المالية للشركة" .

عموما مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للنسب المالية على انها تقبس بشكل عام علاقة بين رقمين، بسط ومقام وتكون هذه العلاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للشركة.[3]

ثانيا: أنواع النسب المالية

يفترض على المحلل المالي أن يقوم بحساب النسب التي تتلاءم وطبيعة الغرض المراد والتقييم المطلوب من الإدارة والمشاكل الرئيسية التي تواجهها، فهنا كعدد كبير من النسب المالية ولا بد من اختيار المجموعات التي لها أهمية في عملية تقييم الأداء المالي والإداري، وكذلك في تقدير نجاح الشركة وقوتها أوضعفها، وتحديد مراكز الضعف في الشركة بالإضافة إلى قدرتها في تحديد مراكز القوة وذلك من خلال ستة مجموعات يمكن توضيح كل منها في الآتي:

1- نسب السيولة

نسبة السيولة هي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.[4]وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الشركة على سداد إلتزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها، أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها القصيرة الأجل.[5]

---

[1] عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي و الاداري المستخدمة في القطاع البحري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، تخصص ادارة الأعمال2006-2007، ص84

[2] عبدالله أحمدعبدالله الدعاس، مرجع سابق، ص6

[3] عتاب يوسف حسون،مرجع سابق، ص84

[4] عبد الله أحمد عبد الله الدعاس،مرجع سابق ،ص07.

[5] عباسي عصام، مرجع سابق،ص64.

- **نسبة التداول:** تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل(المطلوبات المتداولة) مما لديها من نقدية وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية على المدى القصير(الموجودات المتداولة)،[1] ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:[2]

نسبة التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة.

- **نسبة السيولة السريعة :** وهي نسبة تأخذ كمؤشر أو كبديل على نسبة التداول،ويمكن أن تحسب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = (الموجودات المتداولة- (المخزون – مصروفات مدفوعة مسبقا) /المطلوبات المتداولة.[3]

- **نسبة السيولة النقدية :** تقيس مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما لديها من نقدية والموجودات شبه نقدية. ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية :[4]

نسبة النقدية = (النقد + الأوراق المالية قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة.

2- نسب النشاط

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم فيها الشركة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة، فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الإستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل منله إهتمام بكفاءة الأداء والربحية للشركة على المدى البعيد، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:[5]

- **دوران الزبائن :** تمثل المدة المتوسطة للبيع الآجل،أو متوسط مدة تحصيل الزبائن وأوراق القبض، ويمكن تحسب من خلال العلاقة التالية:[6]

مدة التحصيل من الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال السنوي×360

- **نسبة المبيعات الى اجمالى الاصول:** تحسب نسبة المبيعات الى اجمالى الاصول وفقا للعلاقة التالية :

نسبة المبيعات الى اجمالي الأصول = نسبة المبيعات / اجمالى الأصول.

3- نسب الرفع المالي(المديونية)

---

[1] عتاب يوسف حسون ، مرجع سابق،ص87.

[2] محمد علي العماري، الادارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007،ص 106.

[3] عبد الستار الصياح، مرجع سابق، ص58.

[4] عتاب يوسف حسون، مرجع سابق، ص87.

[5] عباسي عصام، مرجع سابق، ص67

[6] مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004، ص ص 51،50.

تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد الشركة من أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق الشركة لحجم كبير من الإرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها الشركة. هي النسب التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة.[1]

- **نسبة إجمالي الديوان إلى إجمالي الأصول:** يمكنقياس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول و إجمالي الديون تشمل جميع مصادر التمويل في الجانب الدائن من الميزانية العمومية بالاستثناء حقوق المساهمين، سواء كانت هذه الديون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ويمكن قياس هذه النسبة كمايلي:[2]

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول=إجمالي الديون/إجمالي الأصول.

- **نسبة التمويل قصير الأجل الى اجمالي الديون:**

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة القروض القصيرة الاجل على اجمالي القروض ويمكن قياس هذه النسبة كمايلي:[3]

نسبة التمويل قصير الأجل الى اجمالي الديون = القروض القصيرة الأجل/ اجمالي القروض.

- **نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية:**

يمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة الخصوم المتداولة على حقوق الملكية ويمكن قياس هذه النسبة كمايلي:[4]

نسبة الخصوم المتداولة الى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية.

- **نسبة اجمالي الديون الى الموجودات:** تحسب وفقا للعلاقة التالية:[5]

نسبة اجمالي الديون الى الموجودات = (اجمالي الديون(القصيرة والطويلة))/ (الموجودات).

4-نسبة الربحية

---

[1] عتاب يوسف حسون ، مرجع سابق،ص87

[2] فايز سليم حداد،الادارة العامة المعاصرة،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2009، ص75.

[3] مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،2007، ص ص84،83.

[4] دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010،ص100، 101.

[5] مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العلربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2010، ص ص333،332.

وتشير هذه النسبية الى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وادارة القروض(الرفع المالي) وادارة الأصول(قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية، ويمكن حساب البعض منها كما يلي:

❖ **معدل العائد الى حقوق الملكية:** تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملا للربحية ،لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في الشركة.[1] ويمكن حساب هذه النسبة كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = (الربح الصافي/ حقوق الملكية)

❖ **معدل العائد الى اجمالي الأصول:** تشير هذه النسبة الى الدخل المتحقق على اجمالي الأصول المستثمرة في الشركة، ويمكن حسابه من كما يلي:[2]

العائد على اجمالي الأصول = (الأرباح المحققة للتوزيع/اجمالي الأصول).

❖ **نسبة الربحية المالية: تقيس هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة،ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية:[3]**

نسبة الربحية المالية =(نتيجة السنة المالية/ الأموال الخاصة)×100

❖ **نسبة الربحية الاقتصادية:** تعتبر هذه النسبة عن كفاءة التراكم للأموال الخاصة بعد اقصاء المصاريف،وذلك بهدف جعل طريقة تمويل الشركات محايدة. ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية:[4]

نسبة الربحية الاقتصادية =(نتيجة الاستغلال- المصاريف المالية)/الأموال الدائمة×100.

[1] نفس المرجع، ص 330،331.

[2] محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)،الدار الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشر،ص72.

[3] عمر بوخزاز، مبادئ المحاسبة التحليلية تسيير متعدد، مطبعة امزيان، الجزائر،1998، ص 41

[4] رشاد العصار وآخرون،الادارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص 219.

الفرع الثاني: التوازنات المالية

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا في رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

أولا: رأس المال العامل

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضا هامش الأمان، نجد له عدة تعريفات منها:

- أنه هامش أمان بالنسبة للشركة
- هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهه التمويل الأصول الثابتة[1]، ويمكن حسابه بطريقتين:[2]

1- رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

2- رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

وهناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيمايلي:

1-رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، وتحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

2-**رأس المال العامل الإجمالي:**هومجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال الشركة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة.

ويحسب بالعلاقة التالية[3]:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

3-رأس المال العامل الخارجي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون.

[1] عباسي عصام، مرجع سابق،ص72

[2] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص ص46،47.

[3] عباسي عصام، مرجع سابق،ص74.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل

ندرس إحتياج رأس المال العامل في الأجل القصير،وتصبح الديون قصيرة الأجل مالم يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى إحتياج دورة الإستغلال، في حاول المسير المالي الإستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الإستغلال، على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع الإحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل = أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).[1]

ثالثا: الخزينة

تشكل الخزينة الاجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الاجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به احتياج في رأس المال الإجمالي،وعليه فاذا تمكنت الشركة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل ، أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.[2]

وتحسب الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل.

المطلب الثالث: قياس الأداء المالي لشركات التأمين

عند البحث عن معايير التقييم أو مقياس أداء شركة التأمين ومدى نجاحها تواجهنا صعوبات غير عادية لا تواجهنا عن البحث عن معايير التقييم أداء الشركات إنتاج السلع الصناعية، ذلك لأن عددا هاما من العناصر التي تتكون منها معايير الأداء في شركة التأمين أغلبها مبنيي على تقديرات عامة وغير عادية ويمكن التقييم عن طريق المؤشرات على شكل نسبة مئوية .

الفرع الأول:النسب المالية في شركات التأمين:

توصلت دراسات مبكرة لإتحاد مراقبي التامين بالولايات المتحدة الأمريكية (NAIC) إلى وضع وتطبيق ما يطلق عليه نظام (IRIS)، ويقوم على النظام على أساس تصنيف المالية على أربعة مجموعات كل منها تقيس خاصية معينة من الخصائص المالية لشركات التأمين، مع بيان الحدود المقبولة لها، وهذه المجموعات هي النشاط والبرمجية والسيولة، وتقدير الإحباطات.

[1] نفس المرجع ، ص75.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سابق ،ص 35.

أولا: مجموعة أخطار المحفظة التأمينية:

وتشمل النسب التي تقيس حجم الأخطار التي تتعرض لها شركة التامين، وترتبط أساسا بكل من حجم أقساط الاكتتاب والتقلبات فيها وترتيبات إعادة التامين وذلك على النحو التالي.

1- **حجم الأخطار:** تختلف الأخطار من حيث طبيعتها ونوعيتها وحجم الخسائر المترتبة على تحقيقها وذلك حسب تطور الحياة البشرية وتطور التكنولوجيا مثل خطر الوفاة المبكر والعجز...إلخ[1].

ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق:

نسبة إجمالي الأقساط إلى الفائض، ومدى القبول لها أقل من 900%.

نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى الفائض، والمدى المقبول لها 220 من % إلى 300%.

2- التغيير في الاكتتاب:

يمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[2]

- **التغيير في الاكتتاب = (صافي أقساط الاكتساب للعام الحالي – صافي أقساط الاكتساب للعام السابق) / صافي أقساط الاكتساب للعام السابق.**

المدى المقبول لهذه السنة يتراوح بين -33% و 33%.

3- أخطار إعادة التأمين :

من وظائف إعادة التأمين تفتت الأخطار المركزة، وبذلك تتحمل إلى أخطار قابلة للتأمين، مما يساعد على توفير الحماية التأمينية وتمثل هذه الأخطار.[3]

لتحديد حجم الأخطار المنقولة بصعيد التأمين تحسب النسب المالية التالية:[4]

نسبة مساعد الفائض إلى الفائض: ويمكن حساب هذه النسب وفقا للعلاقة التالية:

- **مساعد الفائض=عمولة إعادة التأمين الصادر× الأقساط غير المكتسبة لعمليات اعادة التأمين الصادر.**

المدى المقبول لها أقل من 25%، فزيادة هذه النسبة تعكس انخفاض احتفاظ شركة التأمين وتعرف الشركة لمزيد من الأخطار المرتبطة بملاءة معيدي التأمين وانخفاض صافي أقساط الاكتتاب.

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، مرجع سابق ، ص 25.

[2] إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، ، مرجع سابق ص ص12،13.

[3] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006، ص 393.

[4] إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، المرجع السابق، ص 13.

ثانيا: مجموعة الأخطار الاكتتاب:

تمثل النتائج الفنية في صناعة التامين إحدى النسب الهامة وتشمل النسب التي تقيس كلا من ربحية الاكتساب وعائدة الاستثمار والتغيير في الفائض على النحو التالي:

1- ربحية الاكتتاب:

تمثل هذه النسبة نتائج عمليات التامين الإجمالية عن سنتين ويمكن حساب هذه النسبة كالتالي:

نتائج عمليات التامين الإجمالية = معدل الخسارة + معدل المصروفات – معدل الاستثمار.

2- عائد الاستثمار:

يمكن حساب هذه النسبة وفقا للعلاقة التالية:

عائد الاستثمار = صافي الدخل من الاستثمار / متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق.

وتعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تظهر ربحية شركة التأمين، حيث تعطي مؤشرا جيدا لجودة محفظة استثمارات الشركة، والمدى المقبول لها ان تكون أكبر من 6% وفي مراجع أخرى من 5.4% إلى 10%.

3- التغير في الفائض:

يمكن حساب هذه النسبة كمايلي:

التغير في الفائض =(الفائض المعدل للعامل الحالي – الفائض المعدل للعام السابق)/ الفائض المعدل للعام السابق .[1]

ثالثا: مجموعة الأخطار المالية:

وتشمل النسب التي تقيس كلا من : **السيولة، التحصيل، الاحتياطي** كالتالي:

1- السيولة:

يقيم هذا المؤشر قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاق دفعها، ومن المهم أيضا متابعة التغيرات التي تطرأ على القدر بمرور الوقت، وتوفر النقدية وما يعادلها من خلال تسير الديون قصيرة أجل الذمم المدنية[2].وتحسب **كالتالي:**

[1] نفس المرجع ، ص 14،15.

[2] طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص. 101.

❖ **السيولة = الخصوم / قيمة الأصول السائلة.**

وتعطى هذه النسبة مؤشرا لمدى استجابة شركة التامين لأي مطالب مالية، كما أنه تعطي مؤشرا عاما عن إمكانية تسوية التزامات جملة الوثائق في حالة التصفية، والمدى المقبول لهذه السنة هو أقل من 105%.

2- التحصيل:

وتحسب كالتالي:[1]

❖ **التحصيل = الأقساط تحت التحصيل وأرصدة الوكلاء / الفائض.**

وتعطي هذه النسبة مؤشرا إلى أي حد تعتمد الملاءة المالية لشركة التأمين على أصل يمكن أن لا يتحقق في حالة التصفية كما ان هذه النسبة تفوق بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية من تلك التي تواجه مشاكل مالية، والمدى المقبول لهذه السنة هو اقل من 40%.

3- تطور الاحتياطي:

ويحسب كالتالي:

❖ **التطور الاحتياطي عن سنة إلى الفائض = التغيير في الاحتياطي عن سنة واحدة / الفائض العام السابق.**

وتهدف هذه النسبة لإعطاء مؤشرا لدقة الاحتياطات المتكونة في العام السابق، والنسبة المقبولة لها أقل من 25% .

4- تغيير الاحتياطي عن سنتين إلى الفائض:

ويحسب كالتالي:

❖ **تغيير الاحتياطي عن سنتين عن الفائض = تغيير الاحتياطي عن سنتين / الفائض للعام قبل السابق**

تهدف هذه النسبة لإعطاء مؤشر لدقة الاحتياطات المتكونة في العام قبل السابق، والسنة المقبولة لها أقل من 25%.

[1] إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة، المرجع السابق، ص 15

5- عجز الاحتياطات المقدرة الحالية إلى الفائض:

ويحسب كالتالي:

❖ **العجز أو الزيادة في الاحتياطات المقدرة / الفائض.**

تهدف هذه النسبة لإعطاء مؤشرا بدقة احتياطات هذا العام، والنسبة المقبولة لها أقل من 25%.[1]

الفرع الثاني: طرق التقييم الحديثة لقياس الأداء المالي في شركات التأمين

نتيجة لضعف التقييم في المؤشرات التقليدية للأداء المالي ظهرت حديثة من أجل تقييم الأداء والتي تشمل في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

أولا: طريقة الحساب بالقيمة السوقية المضافة:

على الرغم من البيانات المحاسبية وتوفر لنا معلومات مهمة للغاية، إلا أن القيود المفروضة عنها كثيرة وللتغلب على هذه القيود والحدود فق قام المحللون بإجراء تعديلات على هذه البيانات لتوفير أساليب بديلة لتقييم الأداء والتي نذكر منها القيمة السوقية المضافة.

1- تعريف القيمة السوقية المضافة:

تعرف القيمة السوقية المضافة على أنها:" الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية وحقوق الملكية التي يوفرها المستثمرون"[2].

2- **حساب القيمة السوقية المضافة:**

يمكن حساب القيمة السوقية المضافة وفقا للعلاقة التالية[3]:

❖ **القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية لحقوق الملكية – حقوق الملكية التي يوفرها المستثمرين.**

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص102

[2] محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقس، حماد، مرجع سابق ، ص 94.

[3] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل لإتخاذ القرارات ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 75، 76.

3- عيوب استخدام حساب القيمة السوقية المضافة:

على الرغم من شيوع استخدام هذه الطريقة لسهولتها إلا أنها تعاني من عيوب أهمها[1]:

- افتراضها لثبات القيمة السوقية لديون الشركة طويلة الأجل، ومثل الافتراض لا يمكن قبوله لا سيما إذا كان للشركة سندات طويلة الأجل بيد الجمهور، وتتعرض قيمتها إلى التقلب بسبب تغير معدلات الفائدة السوقية لأن هناك علاقة عكسية بين هذه المعدلات والقيمة السوقية للسنة.
- لا تأخذ بين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية الأخرى، أي لا تظهر هذه الطريقة إلى العوائد المتوقعة من فرض استثمارية ذات مخاطرة مماثلة.

ثانيا: طريقة الحساب بالقيمة الاقتصادية المضافة

في حين القيمة السوقية المضافة تقيس أثر الممارسات والتصرفات الإدارية منذ نشأة الشركة نجد أن القيمة الاقتصادية المضافة تركز على الفعالية الإدارية في سنة واحدة، كما أنها توفر مقياس جيد عن مقدار الإضافة التي حققتها المؤسسة لأصحاب الأسهم وعلى هذا الأساس فإن ركز المديرون عن القيمة الاقتصادية ذلك يعني أنهم في طريق الصحيح نحو تعظيم ثروة الملاك[2].

1- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة:

يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها: "الثروة الاقتصادية للشركة باستعمال خدمات وموارد الغير بالإضافة إلى وسائلها الخاصة"[3].

2- **كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة:**تحسب القيمة الاقتصادية المضافة كمايلي:[4]

القيمة الاقتصادية المضافة =(النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة-مكافئة رأس المال).

[1] عدنان تابه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الادارة العامة المتقدمة،الطبعةالعربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009 ، ص 147.

[2] محمد صالح الحناوي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 95.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ،ص 78

[4] عدنان تابه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 141

المبحث الثالث: مساهمة آليات حوكمة شركات التأمين في تحسين الأداء المالي

يعتبر مصطلح الحوكمة من المفاهيم الإدارية الحديثة، لذلك بدأت مختلف الدول تدرك الـــدور الحيـــوي الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في ترشيد استغلال الطاقات و الإمكانيات المتاحة، وبالتالي تحقيق الأداء المتميز لهذه الشركات.

المطلب الأول : دور آليات الحوكمة في تحسن الأداء المالي

تعتبر المراجعة إحدى أهم آليات حوكمة الشركات ، لما لها من دور أساسي في رقابة وتقييم الاداء المالي للشركات وتنقسم إلى مراجعة داخلية ومراجعة خارجية.

الفرع الاول : مساهمة المراجعة الخارجية في تقييم الاداء المالي

تلعب المراجعة الخارجية دورا فعالا في إنجاح حوكمة الشركات حيث تقلص أو تقلص أو تقضي على التعارض بين بين المساهمين والادارة،كما تقضي على تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية، وتوجد أطراف مكلفة بالمراجعة الخارجية والمتمثلة في [1]:

- مصالح الدولة والجماعات المحلية.
- صناديق الضمان الاجتماعي ،والخدمات الاجتماعية ، التأمينات .
- باقي المؤشرات التي تستفيد من رقابة الدولة وما ينوبها .

وهناك أطراف أخرى والمتمثلة في :

1-**المفتشية العامة للمالية** :من مهامها مراقبة التسيير المالي والمحاسبي .

2-**المفتشية العامة للوزارات** : هيكلة وزارية مكلفة بفحص التسيير الداخلي للشركات من نفس القطاع وذلك من أجل:

- تتبع برنامج عمل كل قطاع .
- إقتراح حلول من أجل التسيير الحسن للعمليات وتحصيل الاهداف المسطرة .

3- مجلس المحاسبة: يتولى الرقابة على التسيير الاسهم العمومية في الشركات أو الشركات أوالهيئات التي تمتلك فيها الدولة مهما كان وضعها القانوني التي تمتلك فيها الدولة أو الجماعات المحلية وبها تخضع الشركة الاقتصادية لرقابة هذا المجلس بإعتباره أن الدولة مساهمة

[1] عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة،2007-2006،ص ص8،7.

4- محافظية الحسابات: تمثلها مجموعة أشخاص تقوم بمراقبة خارجية ذات طابع قانوني تنفذ على مختلف العمليات المحاسبية بشركات الاسهم من مهامها :

- إجراء كل الخصوصيات ومختلف أشكال الرقابة اللازمة والاساسية
- محض كل عمليات الشركة .

كما أن لها دور آخر وذلك عن طريق المراجع الخارجي بصفته مختص مستقل الصلاحية القانونية والتي تمنح له التأهيل لفحص كل خصوصيات الشركة محل التقسيم من أجل نجاح الرقابة الخارجية لمختلف حسابات الشركة لابد من :[1]

-رقابة خاصة من أجل التدقيق في الحسابات والبحث عن النقائص.

-خبراء مكلفين من قبل المحاكم.

الفرع الثاني:دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين

وتتعرض شركات التأمين على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء. في هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في الشركة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة كل ذلك من أجل[2]:

1- حماية مصالح أصحاب المصلحة.

2- ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجوداته نحو الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال.

3- ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كاف وفعال.

تتبع لجنة المخاطر عدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين منها:

-النماذج الداخلية

-اختيار التحمل

-استخدام وكالات التنقيط في إدارة المخاطر.

وينبغي أن تشمل ادارة المخاطر في كل شركة على ما يلي للوصول الى افضل طريقة للمحافظة على أموال الشركة و التقليل أو القضاء علىالخسائر المحتملة ومنه أداء جيد للشركة والمتمثلة فيما يلي :

[1] نفس المرجع ،ص9

[2] عبد الرزاق بن الزاوي ، ايمان نعمون ، مرجع سابق ، ص13

1- **رقابة فعالة من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا:** حيث ينبغي على المجلس اعتماد أهداف و استراتيجيات و سياسات ادارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي له و طبيعة المخاطر التي تتعرض لها، وعلى الادارة العليا القيام بشكل مستمر بتنفيذ التوجيهات الاستراتيجية للشركة التي أقرها المجلس وتحديد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بادارة المخاطر.[1]

2- **كفاية السياسات و الحدود :** على مجلس الادارة العليا للشركة العمل على ضرورة أن تتناسب ادارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في الشركة و ضرورة العمل على اتباع اجراءات سليمة لتنفيذ كفاءة عناصر ادارة المخاطر.

3- **كفاية رقابة المخاطر و أنظمة المعلومات :** رقابة المخاطر تحتاج الى نظم معلومات قادرة على تزويد الدارة و المجلس بالتقارير

4- **كفاية أنظمة الضبط (الرقابة الداخلية):** لهياكل الرقابة الداخلية دور حاسم في ضمان حسن سير أعمال الشركة على وجه العموم و ادارة المخاطر على وجه الخصوص.

وبحكم أن الحوكمة تؤدي إلى رفع أو تحسين أو أصلا خلق الأداء في الشركات، فان الإدارة الجيدة و المتحكمة بدورها تؤدي إلى وجود الأداء بالشركات و الشكل الآتي يبين هذه الفكرة :[2]

الشكل(2-2): تقليص أكثر في المخاطر زيادة أكبر في الأداء المالي

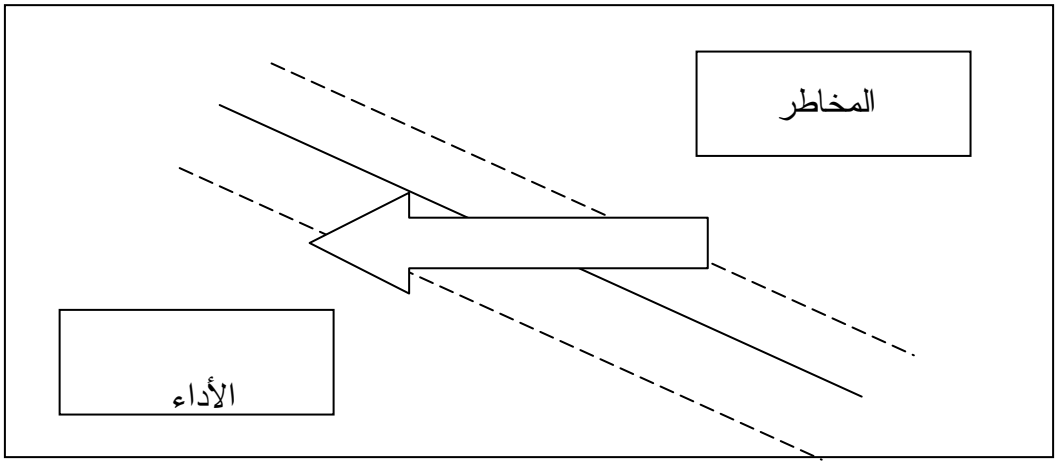

Frédéric georgel, It gouvernance : management stratégique d'un système d'information, édition dunod, paris, 2eme edition, 2006,P25

[1] بادن عبد القادر، مرجع سابق، ص 187

[2] بادن عبد القادر، مرجع سابق، ص 188

الفرع الثالث :دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

يمارس مجلس الإدارة مهامه الإشرافية وسلطاته في اِتخاذ القرارات من خلال تشكيل لجان من أعضائه يمكن أن يشارك فيها أعضاء من الإدارة التنفيذية، ومن أهم هذه اللّجان لجنة المراجعة والتي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ذوي خبرات في المحاسبة والمراجعة والتمويل، وتتوافر لديهما لإرادة والسلطة والموارد لتوفير إشراف جيد على عملية التقارير المالية وتتكّفل اللّجنة باختيار المراجع الخارجي وتتولى تقييم أداء المراجع الداخلي والموافقة على أتعاب المراجعين حيث تعتبر صيغتي الاستقلالية وعمق النظر أهم صفاتها، كما تلعب دور رئيسي في الإشراف والرقابة المالية وتقديم التقارير وتعمل على زيادة الّثقة العامة بالشركة، وهي من اللّجان الهامة في حماية أصول الشركة بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين والمنظمين، من أهم وظائفها هي:

– العمل على تحسين نوعية التقارير المالية عن طريق مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة.[1]

– تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة واِستعراض نظام تحليل المخاطر بالشركة.

– تحسين مستوى الاتصال مع المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز اِستقلالهم والقيام بصفة دورية بمراجعة مكافآت وأداء المراجعين الخارجيين.

– الالتزام بالقوانين واللوائح والإرشادات.

وتقوم لجنة المراجعة بأنشطة مختلفة تساعد على تحسين جودة التقارير المالية للشركات تترجم في إعداد تقارير سنوية تقدم إلى مجلس الإدارة، من هذه الأنشطة:

– تدعيم اِستقلال المراجعين الخارجيين.

– فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين.

– فحص التقارير المالية.

ولضمان فعالية اللّجنة بالشركة ينبغي توافر العناصر الآتية:

–اِستقلالية أعضائها.

–الدراية المالية والخبرة،خاصة مع تعّقد الأدوات المالية الحالية.

– الفحص النافي للجهالة.

[1] بادن عبد القادر، مرجع سابق، ص ص185،186

– إعداد التقارير المالية من حيث الإشراف والرقابة فقط.[1]

الفرع الرابع: دور المراجعة في زعزعة و تعزيز ثقة المجتمع المالي بدور المراجع الخارجي

يرى الباحثون أن زعزعة ثقة المجتمع المالي بدور المراجع من الأسباب الرئيسية التي دفعت الى ظهور حوكمة الشركات، لذا فأن حوكمة الشركات وضعت مجموعة من المبادئ و الآليات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات بأداء المراجع الداخلي و الخارجي.

أولا: دور المراجع الخارجي في زعزعة ثقة المجتمع المالي

إن من أهم الاجراءات المتبعة لإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المالية تكلف مراجع الحسابات المستقل من قبل المساهمين وأعضاء الجمعية العمومية ،لفحص ومراجعة التقرير المالي للشركة الا أن بعض ادارة الشركات أحيانا تمارس أساليب الخداع و الغش المتقن الذي يصعب على المراجع اكتشافه، بالإضافة الى ممارسة إدارة الشركة ضغوط مثل التهديد بالعزل وإغراءات مثل طلب الخدمات الاستشارية وغيرها من الضغوط التي تمارس على المراجع لقبول سياسات محاسبية غير مبررة وبهذه القيود وغيرها أصبحت مهمة المراجع معرضة للفشل ،والذي يطلق عليه فشل المراجعة هذا الفشل الذي كان سببا لظهور العديد من حالات الافلاس و الفضائح المالية التي طالت أكبر الشركات من العالم من شركة ENRON، و WORLDCOM، وبنك الاعتماد والتجارة IH BANK OF CREDIT AND COMMERCE INTERNATIONAL علما ان تقارير المراجعين لهذه الشركات كانت نظيفة مما ادى الى تآكل ثقة المستثمرين في اسواق المال وفشل المراجعين في اكتشاف أساليب الغش المالي ومن هنا بدأ التساؤل لدى المجتمع المالي عن جودة عمليات التقرير المالي و استقلالية المراجع.[2]

إن الفرق بين ما يتوقعه المستثمرين بين دور مراجع الحسابات وبين الدور الذي يؤديه المراجع فعلا ، اضافة الى دعم لجوء المستثمرين الى المراجعين الا اذا كانت شركاتهم تعاني من مشاكل مالية أو تحقق خسائر ، وهذا يعتبر مؤشرا على عدم وضوح دور المراجع وكلما كان دور المراجع غير محدد بوضوح كلما اعتبره الكثير من مستخدمي المعلومات المحاسبية مسؤولا عن أشياء تخرج عن نطاق مسؤوليته المهنية في معظم الحالات التي تم اللجوء فيها الى القضاء ضد المراجعين ، ويلاحظ في السنوات القليلة الماضية أن عدد القضايا المرفوعة ضد المراجعين تزداد باستمرار، ويمكن تشخيص مشكلة في كل حالة بأنها بأنها اما الكفاءة المهنية أو أزمة ثقة المجتمع في المراجع وعلى الرغم من أن التركيز في مشكلة من هذه المشاكل

[1] نفس المرجع، ص187 .

[2] هاني محمد خليل ،مرجع سابق ، ص58،59

مختلفة إلى حد ما، إلا أنها جميعا تعكس فكرة واحدة مفادها أن مهنة المراجعة قد فشلت الى حد ما ،إلا أنها جميعا تعكس فكرة واحدة مفادها مهنة المراجعة قد فشلت الى حد ما في تحديد الدور الذي يتوقع المجتمع منها أن تلعبه.[1]

ثانيا: دور المراجع الخارجي في تعزيز ثقة المجتمع المالي

للوصول إلى ثقة المستثمر يجب تعزيز محاسبة الشركات وتقوية حوكمة الشركات وبتركيز بشكل رئيسي عل ى لجنة تدقيق الشركة أن تكون مسؤولة وبشكل كامل عن مراقبة المراجع الخارجي و اعطائها السلطة الكاملة في تحديد شروط و أتعاب أعمال المراجع و الأعمال الأخرى كذلك ، ولذا يطلب من لجان التدقيق الالتزام بمسؤولياتهم كاملة ، وذلك من خلال تأديتهم لعدد من المهام التي تعزز من ثقة المستثمر منها:

1- تصميم خطة مهام مكتوبة ، تتضمن أهداف اللجنة كاملة بما فيها مساعدة مجلس الادارة المراقبة و التحقق من نزاهة القوائم المالية أنها تتماشى مع القوانين المنصوص عليها، وأهلية المراجع الخارجي و مطابقته لمواصفات الاستقلالية ، و أهلية وكفاءة أداء وظيفة المراجع الداخلي و الخارجي.

2- تقييم تقرير المراجع الخارجي ،لمرة واحدة سنويا على الأقل و الذي يشمل وصفا شاملا لاجراءات الرقابة الداخلية الخاصة للشركة.

3- مناقشة القوائم المالية الربع سنوية و السنوية ،مع كل من الإدارة و المراجع المستقل. [2]

4- تقديم المساعدة لادارة المخاطر ، كما أن لجنة المراجعة مطالبة بمناقشة من كل من المراجعين الداخليين و الخارجيين حول الآلية التي تتبعها ادارة الشركة للسيطرة على المخاطر المالية المتعددة وماهية الخطوات التي تتخذها و تتبعها ضمن السياسات و التوجيهات الموضوعة من قبلها لتقليل تلك المخاطر. [3]

المطلب الثاني: الأساليب الحوكمية لتحسين الأداء المالي وتأثير ممارساتها عليه في شركات التأمين

ان التطبيق الجيد لآليات الحوكمة في شركات التأمين يمثل سبيل التقدم لكل الأفراد و الشركات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة سلامة أداء الشركات.

[1] نفس المرجع ،ص59،60

[2] هاني محمد خليل ، مرجع سابق، ص61

[3] نفس المرجع، ص62

الفرع الأول: الأساليب الحوكمية لتحسين الاداء المالي

أما فيما يتعلق بدور الحوكمة في تحسين الاداء المالي للشركات فقد حدد الفكر المحاسبي و المالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها ان تؤثر الحوكمة على الأداء ، وتتمثل هذه القنوات في الأتي :[1]

- **زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي :**

ان التطبيق السليم للحوكمة من شأنه ان يؤدي الى زيادة فرص الدخول لأسواق رأس المال ، وذلك من خلال القضاء على أهم عائقين أمام الشركات للوصول لمصادر التمويل الخارجي و هما :

-عدم اتساق المعلومات بين الممولين و المقترضين نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي .

-عدم قيام المقترضين بالعمل لمصلحة المقرض بالشكل الأفضل مما يعني إهمال ذوي المصالح المرتبطين بالشركة.

- **زيادة قيمة المؤسسة :**

لا تؤدي ممارسات الحوكمة الى زيادة فرض الوصول إلى مصادر التمويلالخارجي فحسب ، و إنما تؤدي كذلك إلى ارتفاع قيمة المؤسسة و ميل المستثمرين إلى دفع أسعارعلى لأسهم المؤسسات التي تمتاز فيها الحوكمة بالفاعلية كما إن انخفاض تكلفة رأس المال يترجم بانخفاض التكلفة الاقتصادية في القطر ، بحيث تجعل منه قطرا أكثر جذبا للاستثمار .

- **تخفيض مخاطر الأزمات :**

في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات إن السبب الرئيسي للانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق الآسيوية يعود بشكل محوري الى ضعف التشريعات، و بالتالي ضعف الحماية للمستثمرين مما يجعل صافي التدفقات النقدية اكثر حساسية للأحداث ذات الأثر السلبي التي تؤثر على مستوى ثقة المستثمرين في الاسواق بحيث ينخفض العائد على الاستثمار بشكل قد يقود الى انهيار العملة و أسعارالأسهم ، إضافةإلى ذلك فان فوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تدبدبا منها في الأسواق المتطورة و يرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق اقل تعقلا و ممارسة لحوكمة الشركات.[2]

- **تحسين العلاقة مع كل اصحاب المصالح :**

ان كل طرف من هذه الاطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكومة) يراقب و يؤثر على ادارة المؤسسة بعدة طرق في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال ادارة و مراقبة

[1] عبد الوهاب نصر علي و شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص224.

[2] نفس المرجع، ص227

المؤسسة او زيادة التدفقات النقدية و تحسين وضع المؤسسة حيث تزداد ثروة المساهمين اذا قامت المؤسسة بتأدية الخدمات الى عملائها بالشكل المطلوب، و كذلك إذاحافظت على علاقات جيدة مع الموردين و على سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية ، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين من خلال القوائم المالية و الاجتماعات المستثمرة و الصراحة و الابتعاد عن التضليل و تقديم الافصاح الازم في الوقت المناسب .[1]

الفرع الثاني: تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء المالي

إلاإنتأثير ممارسات الحوكمة على الأداء المالي للشركات لا يمكن ان يكون فعالا الا اذا توافرت الخصائص التالية في هيكل الحوكمة[2]:

- القدرة على منح الضمان بان الوكيل ياخذ القرارات التي تتوافق و العقد الذي تم تاسيسة بين الوكيل والمالك و ضمان استمرارية تدفق رأس المال لتمويل الشركة.
- الحد من الاثار المترتبة على عدم اتساق المعلومات بين المديرين و مزودي راس المال و الذي يمكن ان يؤدي الى ضياع ثروة المقرضين (الممولين) .
- القدرة على حماية مصالح المساهمين و الحد من التلاعب المالي و الاداري و مواجهة التحايل و الخداع الذي يوجه لسلب مصادر و أموال الشركة .[3]

إن الممارسة الجيدة و احترام مبادئ و آليات الحوكمة يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والشركة و المجتمع ككل الا إن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسبا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم ، كما تضمن آلياتها قوة و سلامة اداء الشركات و من ثم تدعيم و استقرار تقدم الاسواق المالية و الاقتصاديات و المجتمعات وهنانجد العلاقة بين الآليات والمبادئ علاقة طردية لانهما يكملان بعضهما لكي تحقق الشركة كل أهدافها المرجوة.

[1] نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة ، مرجع سابق، ص10

[2] محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق ، ص 230.

[3] عدنان تايه ، ارشد فؤاد التميمي،مرجع سابق، ص30

خلاصة الفصل:

يعتبر الأداء المالي ضروريًا لأي شركة لأنه يعكس مدى نجاحها أو فشلها وهذا لارتباطه بالجانب المالي، الذي يعتبر من أكثر الجوانب التي تهتم بها، وبالرغم من تعدد تعاريفه توصلنا إلى تعريف شامل للأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشركة أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

ويستند تقييم شركات التأمين على مؤشرات ومعايير إقتصاديّة لقياس أدائها وتعتبر مؤشرات الأداء المالي أحد أهم هذه المعايير، كما تختلف هذه المؤشرات حسب طبيعة كل شركة، إذ تختلف مؤشرات الشركات الإقتصاديّة عن المالية ، وهذا راجع إلى نوعيّة الخدمات التي تقدمها كل منها، ومما سبق نلاحظ أنه يتم تقييم أداء الشركات الإقتصاديّة عن طريق مؤشّرات إقتصاديّة والتي تتمثل في النسب والتوازنات المالية، أمّا شركات التأمين فتقيم أدائها عن طريق مؤشرات مالية خاصة بها، والمتمثلة في مجموعة أخطار المحفظة التأمينية وأخطار الاكتتاب ومجموعة الأخطار المالية، ومؤشرات حديثة والمتمثلة في القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة .

كما توصلنا الى أن هناك علاقة إرتباط كبيرة بين آليات الحوكمة والأداء المالي وهذا من خلال مـــا توصلنا اليه في الجانب النظري ، وسنحاول التوضيح أكثر في الجانب التطبيقي من دراستنا، وذلك بإجراء دراسة ميدانية في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي للتأمينات.

الفصل الثالث

دراسة حالة CRMA

تمهيد

بعد الدراسة النظرية وفي إطار تدعيم الجانب النظري الذي تعرفنا من خلاله على آليات حوكمة الشركات التأمين كما تعرفنا على الأداء المالي لهذه الشركات، ومختلف المؤشرات التي تقاس وتقيم بها هذه الأخيرة، ولهذا لزم الأمر القيام بدراسة تطبيقية، وهذا من أجل تطبيق ما ورد في الجانب النظري، ويتم ذلك في عملية قياس الأداء المالي للشركة محل الدراسة،باستعمال المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل في التوازنات المالية والنسب المالية، المؤشرات المالية لشركة التأمين، كما نحاول أيضا تبيان مساهمة آليات الحوكمة في تحسن الأداء المالي في شركات التأمين، وذلك بالاستعانة بالمقابلة والاستبيان الذي يدرس الأبعاد الرئيسية لآليات الحوكمة والأداء المالي وتحليل نتائجها، وبعدها يتم ربط المتغير التابع المتمثل في "الأداء المالي" بالمتغير المستقل "آليات حوكمة شركات التأمين"، وتتم هذه الدراسة في شركة الخاصة للتأمينات والمتمثلة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (**CRMA**)، ومن أجل ذلك قسمنا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تقديم للشركة محل الدراسة.

المبحث الثاني:المنهج المستخدم في الدراسة و التحليل الاحصائي للبيانات.

المبحث الثالث: مساهمة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول:تقديم للشركة محل الدراسة

تعتبر شركة CRMA من أهم الشركات الخاصة في قطاع التأمين في بسكرة، وللتعرف عليها أكثر تناولنا تقديم صغير لشركة CNMA بصفة عامة.

المطلب الأول: تعريف ومكونات شركة(CNMA)

الفرع الأول: تعريف شركة (CNMA)

يتكون الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من شبكة تبلغ (64) مكتب جهوي، يسمون بالصناديق الجهوية. هذه الأخيرة مرتبطة بـــ (252) مكتب محلي وصندوق عام.الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي شركات بموظفين مدنيين وهدف بعيد عن الربح وبطابع تعاوني.

أنجزت هذه الصناديق بعقد لدى كاتب عدل من طرف أفراد حاضرين معنويا أو جسديا والمالكين لحصص اجتماعية التي تمنحهم حالة شريك.

هذه الحصص الاجتماعية هي التي تكون رأس مال الصندوق وأما الشركاء فينتخبون مجلس إدارة يقوده رئيس. بالنسبة لشركاء الصندوق الوطني التعاون الفلاحي فهو متكون من رؤساء الصناديق الجهوية والتي تكون الجمعية العامة. يتكون مجلس الإدارة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من(09) أعضاء. يرشح منهم) (07 من مجموع الجمعية العامة في مدة محددة بـــ (05) سنوات ويختار منهم واحد لرئاسة مجلس الإدارة الوطني .

يختار المدير العام للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بقرار رئاسي باقتراح من وزير الفلاحة والتنمية الريفية وهذا بعد أخذ رأي مجلس الإدارة. هذا ما يجعله بنفس الشكل مديرا أيضا للصناديق الجهوية ويعطيه صلاحية اختيار المدراء لهاته الصناديق كما يقوم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بإعادة تأمين الصناديق الجهوية.

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي مؤسسة مالية تعاونية، والشريك المفضل لدى السلطات العمومية في مجال مشاريع التطوير الفلاحي، يحتضن الصندوق ويسير جزءا من أملاك الدولة لدعم وتطوير قطاع الفلاحة. المؤسسة دوما في خدمة واحتياجات شركائها وزبائنها. تحمي الممتلكات والأفراد ضد الأخطار المناخية وتلعب دورا اجتماعيا وتجاريا وحيدا في العالم الفلاحي والريفي.

الفرع الثاني: مكونات شركة (CNMA)

يتكون الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من الناحية التنظيمية من:

- ✓ المدير العام
- ✓ الأمين العام
- ✓ مديرية الموارد البشرية
- ✓ مديرية الاتصال
- ✓ مديرية الشؤون القانونية والمنازعات
- ✓ مديرية صناديق الدولة
- ✓ مديرية الشبكة ومراقبة التسيير
- ✓ مديرية المالية والمحاسبة
- ✓ مديرية وحدة الطباعة
- ✓ مديرية وحدة تسيير العقارات
- ✓ مديرية الحماية الداخلية للإنشاءات
- ✓ مديرية الموارد العامة
- ✓ المديرية التقنية للتأمينات وتتفرع إلى:
  - o مديرية التأمينات الفلاحية
  - o مديرية التأمينات النباتية
  - o مديرية تأمين النقل البحري
  - o مديرية IARD
  - o مديرية إعادة التأمين
  - o مديرية تأمين السيارات
- ✓ المديرية التجارية
- ✓ مديرية الإعلام الآلي

المطلب الثاني: بطاقة تعريفية لشركة (CRMA) :[1]

الفرع الأول: نشأة شركة CRMA

في إطار إعادة هيكلة الصندوق الجهوي للتعاون (التعاضد) الفلاحي –CRMA – أنشأت هذه الشركة في جانفي 1985 و التي من اختصاصها كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، و البحري والتأمين الفلاحي فهي إذن مؤسسة عمومية ذات أسهم .

- بمقتضى الأمر رقم (07/95) المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات معدل و متمم , لاسيما مواده (204 / 218 / 251).
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (96-267) المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1417 الموافق 03 أغسطس سنة 1996 الذي يحدد شروط وطرق منح الاعتماد لشركات التامين و/أو إعادة التامين ,معدل ومتمم.
- وبمقتضى القرار(60) المؤرخ في 10 شعبان عام 1421 الموافق 06 نوفمبر سنة 2000 المتضمن تجديد اعتماد الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (CNMA) ,لفترة انتقالية أخرى وبناء على محضر لجنة الاعتماد للمجلس الوطني للتأمينات ,المجتمعة بتاريخ 06 مارس 2011.
- يمنح الاعتماد للصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية قصد ممارسة عن طريق صناديقه الجهوية(64) ولصالح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطاتهم في قطاعات الفلاحة والصيد البحري وتربية الأسماك والنشاطات الملحقة بها .

الفرع الثاني: أنواع عمليات التأمين لشركة(CRMA)

يمنح الاعتماد الحالي للصندوق قصد ممارسة عمليات التامين التالية :

1- حوادث.
2- مرض.
3- أجسام العربات البرية (الأخرى غير المستعملة عبر السكة الحديدية).
4- أجسام عربات بحرية و بحيرية.
5- البضائع المنقولة.
6- الحريق والانفجار والعناصر الطبيعية.
7- أضرار لاحقة بالأملاك الأخرى.

[1] ستينادا على المعلومات المقدمة من طرف مدير شركة CRMA و الوثائق المبينة في الملاحق.

8- المسؤولية المدنية للعربات البرية المحركة ذاتيا.

9- المسؤولية المدنية للعربات البحرية والبحيرية.

10- المسؤولية المدنية العامة.

11- قروض.

12- الكفالة.

13- إعادة التامين.

و مع دخولها في استقلالية الشركات الإصلاحية الاقتصادية، أصبحت تمارس كل أنواع التأمين على غرار كل الشركات الأخرى.

إن الشبكة المحلية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسكرة و في إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة و أظهرت إستعدادت محددة في برنامج عملها و هذا منذ نشأتها، و الآن شركة التأمين(CRMA) بسكرة تحتوي على (07) وكالات متواجدة عبر تراب الولاية على النحو التالي:

- المكتب المحلي بسكرة (234)
- المكتب المحلي اورلال (238)
- المكتب المحلي سيدي عقبة (237)
- المكتب المحلي لغروس (429)
- المكتب المحلي زريبة الواد (239)
- المكتب المحلي اولاد جلال (236)
- المكتب المحلي طولقة (235)

هذه المكاتب التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة

المطلب الثالث: دور ومهام شركةCRMA

يقوم الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي(CRMA) بأدوار ومهام متعددة من أجل الوصول الى استمراريتها وتحقيق أرباحها .

الفرع الأول: دور شركةCRMA

يتمثل دور الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي فيما يلي:[2]

- تنويع محفظة الشركة وتوسيع نشاطها، ذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص وغيرهم.
- تطوير شبكة التوزيع الوطنية، بإنشاء وكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد ومنافسة الشركات الأخرى.
- تشجيع الادخار في المدى الطويل، والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتوظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك.

[2] مقابلة مع المدير وموظفتة الشخصية.

الفرع الثاني: مهام شركةCRMA

من بين مهام الشركة (CRMA) بسكرة، عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الاجتماعية والمهنية، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن، هذا بالإضافة إلى أن شركة(CRMA) مرتبطة بالتطور للبلاد، وترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية والفلاحية ، ومهامها على هذا المستوى تتمثل في:

- ممارسة كل عمليات التأمين.
- تمويل المشاريع الإنمائية.
- العمل على دراسة سوق التأمينات و اقتراح مقاييس فعالة لمؤازرة الاقتصاد في إطار سياسة البلاد.
- القيام باستثمارات سياسية واقتصادية.
- تستعمل سياسة الادخار وتساهم وتشارك كمستثمر تأسيسي.
- حماية ممتلكات المواطن.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لشركة (CRMA) و مجال نشاطها

الفرع الأول:الهيكـــــــل التنظيمـــــــي لشركة(CRMA)

إن الهيكل التنظيمي ما هو إلا عبارة عن البناء الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف،ويبين أشكال الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل المديرية ،وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل(3-1): الهيكل التنظيمي لشركة CRMA

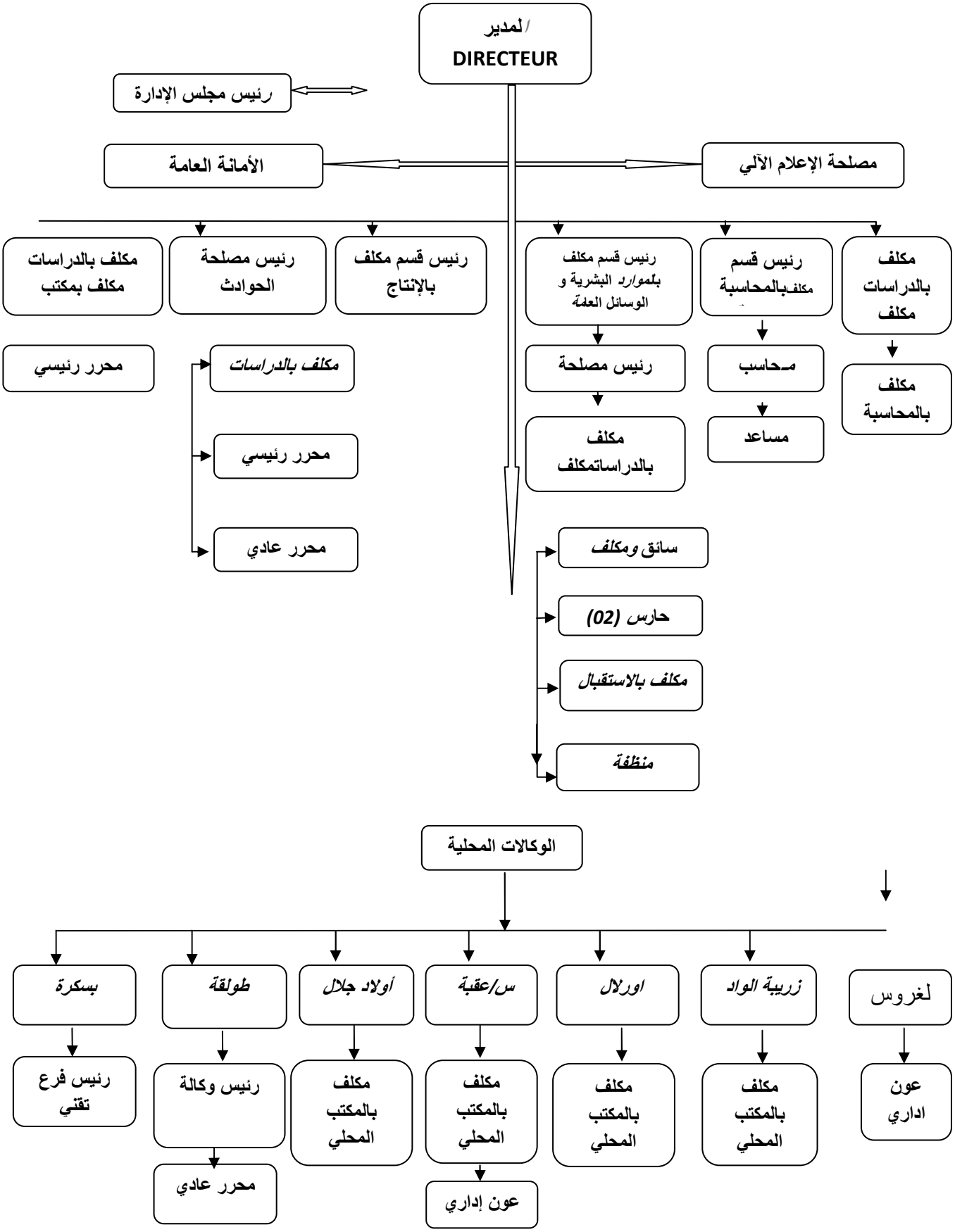

1- المدير:[3]

للمدير مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه فهو يلعب دورا هاما في إدارة شؤون المديرية لأنه المسؤول الأول على تسيير المؤسسة بالإضافة إلى اتخاذ القرارات إلا أن لديه مهام أخرى تتمثل في إمضاء جميع الوثائق الإدارية كما يقوم المدير باستقبال المتعاملين ورؤساء الفروع والوكالات وتوجيههم عند الحاجة.

2- رئيس وأعضاء مجلس الإدارة:

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص وفقا لما يحدده نظام الشركة. وتقتضي مبادئ التسيير الرشيد أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري، يتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة خمسة سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه.

3- الامانة :

تهتم بتسجيل الرسائل الصادرة و الواردة من وإلى المؤسسة والتي لها علاقة مباشرة بالمدير, وتهتم كذلك بالصادر و الوارد من مدير المؤسسة إلى مختلف الدوائر والوكالات التابعة للمؤسسة.

4- الاعلام الالي :

إن المكلف هو المسؤول عن تسيير وإدارة وصيانة أنظمة الإعلام الآلي في المؤسسة ومهم أخرى.

أما عن الوظائف الأخرى فتنقسم إلى ستة أقسام كل قسم ينقسم الى وظائف كما هو مبين في الشكل السابق.

الفرع الثاني: مجالات عمل الشركة(CRMA)

مجال الشركة (CRMA) يتحدد في عدة نشاطات منها :

- المصانع الخاصة المتعلقة بالمنتجات الصناعية والفلاحية.
- الميناءات والمطارات.
- النقل والتفريغ.
- العبور والتخزين والتبريد.
- البنوك والفندقة.
- كل أنواع التجارة.

[3] استينادا للمقابلة مع مساعدة المدير الشخصية.

المبحث الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة، التحليل الإحصائي للبيانات

سوف نتناول في هذا المطلب المنهج المستخدم المتبع في هذه الدراسة وأساليب جمع البيانات ثم نتناول التحليل الإحصائي للبيانات من مخرجات برنامج ونظام SPSS[4] وفى الأخير نقوم بمعالجة وتقييم الفرضيات للوصول إلى أبرز النتائج المستخلصة.

المطلب الأول: المنهج المستخدم، التحليل الاحصائي للبيانات

سوف ندرس في هذا المطلب المنهج المستخدم المتبع في هذه الدراسة وأساليب جمع البيانات ثم قياس صدق وثبات.

الفرع الأول : المنهج المستخدم

يمكن القول أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وبما أننا نقوم بدراسة موضوع دور أليات الحوكمة في تحسين تحسين الأداء المالي، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المعلومات وتفسيرها تفسيرا دقيقا مع استخلاص النتائج الهامة.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

تتمثل في تلك الوسائل الفعالة التي يتمكن الباحث بواسطتها من جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات البحث للوصول إلى الأهداف والإجابة على التساؤلات ولقد تم الاعتماد على ما يلى:

1-الاستمارة: وتعرف الاستمارة على أنها نموذج يشمل أسئلة موجهة لأفراد (مبحوثين) من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ما أو مشكلة ما، وهى تعد أداة رئيسية في جمع البيانات إذا رعى في صياغتها قدرتها على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة.

[4] SPSS : نظام تحليلي احصائي

2 –وصف الاستمارة:

لقد اعتمد الباحث في إعداد الاستمارة على مقياس ليكارت الخماسي المبين في الجدول رقم:(3–1) [5]

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
X	X	X	X	X

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج SPSS، الجزء الثالث، موضوعات مختارة ص 540.

3 –مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من مجموعة من إطارات مسيري الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي وقد تم توزيع 35 استبيان على مختلف أفراد عينة الدراسة وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 5 استبيانات نظرا لعدم توفر الإجابة على الاستبيان وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة30 استبيان من الاستبيانات الموزعة بنسبة استرداد 85.77%.

4– هيكل الاستبيان: تضمن الاستبيان30 عبارة موزعة على ثلاثة محاور أساسية:

1/**المحور الأول** : يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت 4 عبارات تتضمن في الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة.

2/**المحور الثاني:** يشمل 19 عبارة مقسمة على 05 تقسيمات وتتمثل هذه التقسيمات في الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة التي تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الآلية الأولى:** مجلس الادارة ويتكون من 5 عبارات.
- ✓ **الآلية الثانية:** المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة وتتكون من 5 عبارات.
- ✓ **الآلية الثالثة:** ادارة المخاطر ويتكون من 4 عبارات.
- ✓ **الآلية الرابع** : المراجعة الخارجية وتتكون من عبارتين.
- ✓ **الآلية الخامسة:** الخبير الاكتواري ويتكون من 3 عبارات.

[5]مقياس ليكارت: هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية استنبطه عالم النفس رينسيس ليكرت يستعمل في الاستبيانات وخاصة في مجال الإحصاءات ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على طبيعة ما.

3-المحور الثالث: يشمل 18 عبارة مقسمة على 05 تقسيمات والتي تتمثل في مؤشرات تقييم الأداء المالي و المتمثلة في:

- ✓ النسبة الأولى :حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية وتتكون من 4 عبارات.
- ✓ **النسبة الثانية:** رؤوس الأموال العاملة وتتكون من 4 عبارات.
- ✓ **النسبة الثالثة:** احتياجات رؤوس الأموال عبارتين.
- ✓ **النسبة الرابعة:** الخزينة العامة تتكون من 3 عبارات.
- ✓ **النسبة الخامسة:** النسب المالية تتكون من 5 عبارات.

4 – حدود الدراسة الميدانية: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلى:

أ) **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسةبالمواضيع والمرتبطة أساسا بموضوع آليات حوكمة الشركات وتتوقف جودتها على نوعية الإجابات المتحصل عليها.

ب) **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة ببسكرة وبالضبط بشركة CRMAبولاية سطيف وذلك لتبيان دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

ت) **الحدود الزمانية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه الدراسة والمقدر بين 15 أفريل و30 من نفس الشهر لسنة 2013.

ث) **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة على أراء وإجابات مجموعة من إطارات مسيري شركة CRMA.

الفرع الثالث: اختبار صدق وثبات الأداة

يعتبر الصدق وثبات الاستبيان من خصائص أداة الدراسة ، قمنا بدراستهما على النحو التالي:

أولا:صدق الأداة

ذلك من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص وتزويدهم بأهداف البحث وفرضياته للاستمارة بها وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسهاتم التصميم النهائي للاستمارة.

ثانيا: ثبات الأداة

ذلك من خلال استعمال معامل ألفاكرونباخ ويستعمل هذا الأخير لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة وتعتبر قيمة ألفاكرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر أو تساوى 60 %.

صيغة حساب معامل ألفا كرونباخ:

α: معامل ألفا كرونباخ

K: عدد العناصر

$\sum s_i^2$: مجموع تباينات العناصر

S_i^2: تباين الدرجة الكلية

www.arabic stat.com.

حيث كانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ كما يوضحه الجدول التالي رقم:(3-2)

الجدول (3-2): معامل "معامل الفا كرونباخ" لقياس ثبات وصدق الاستبيان

آليات الحوكمة ومؤشرات قياس الأداء المالي	عدد العبارات	معامل الفاكرونباخ
آليات الحوكمة في شركات التأمين		
المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة	05	0.707
مجلس الادارة	05	0.674
ادارة المخاطر	04	0.644
المراجعة الخارجية	02	0.738
الخبير الاكتواري	03	0.633
جميع عبارات آليات الحوكمة	19	0.753
مؤشرات الاداء المالي		
حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية	04	0.908
رؤوس الأموال العاملة	04	0.821
احتياجات رؤوس الأموال	02	0.648
الخزينة العامة	03	0.818
النسب المالية	05	0.887
جميع عبارات المؤشرات الاداء المالي	18	0.859
جميع عبارات الاستبيان	37	0.941

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS.17

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج معامل " Alpha Cronbach" كانت أكبر من 60% مما يدل على ثبات الاستبيان من ناحية العبارات الموضوعة حيث تراوحت قيمته بين0.707 و0.941،وكانت بالنسبة للحوكمة تراوحت قيمته 0.707 و0.753 أما بالنسبة للمؤشرات المالية فتراوحت قيمته مابين0.908 و0.941 ، وبلغ معامل " Alpha Cronbach" الكلي للاستبيان0.753 و0.941 وهي نسبة مرتفعة أي قريبة من الواحد،مما يبين مصداقية كل مجالات الاستبيان معا، وبالتالي صدقه، ومصداقية النتائج التي وضع لقياسها كما يدل على ثباتعالي جدا على وجود صدق في أداة الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي للبيانات

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات التحليل الإحصائي التي تمت بها معالجة البيانات وتحليلها بطريقة إحصائية ثم وصف خصائص عينة الدراسة وتحليلها.

الفرع الأول: أدوات التحليل الإحصائي

لمعالجة البيانات تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1 – التكرارات والنسب المئوية

2–المتوسطات الحسابية

3 – الانحرافات المعيارية

4 – معامل الارتباط

الفرع الثاني: عرض وتحليل الخصائص العامة لأفراد العينة.

سوف نتناول في هذا الفرع كل الخصائص العامة المتعلقة بأفراد العينة(الجنس ، الفئة العمرية ، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة).

1- الجنس:

يمكن توزيع أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم (3-3): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	**22**	**73.3**
أنثى	**8**	**26.7**
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.17

من خلال ما سبق أن معظم أفراد العينة من الذكور،اذ يمثل عددهم 22 ذكر، وذلك ما يعادل نسبة 73,5% و8 أفراد الباقية من العينة مثلتها الاناث بنسبة 26,7% من العينة،ويعود هذا التفاوت الواضح الى مجتمع الدراسة يتمثل في فئات ترتبط بالوظائف العليا للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، وهذه الأخيرة تحتاج الى جهد ووقت كبير لممارستها، الامر الذي يشكل عائق بالنسبة للاناث خاصة بما يتعلق بطبيعة مجتمعنا الذي يخلو من بعض القيود على تواجد الاناث في الادارات العلياالتي هي محل الدراسة،كما نشير الى ذلك ما أظهرته النتائج الفعلية للعينة التي قامت بتعبئة الاستبيان.

الشكل(3-2): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الجنس

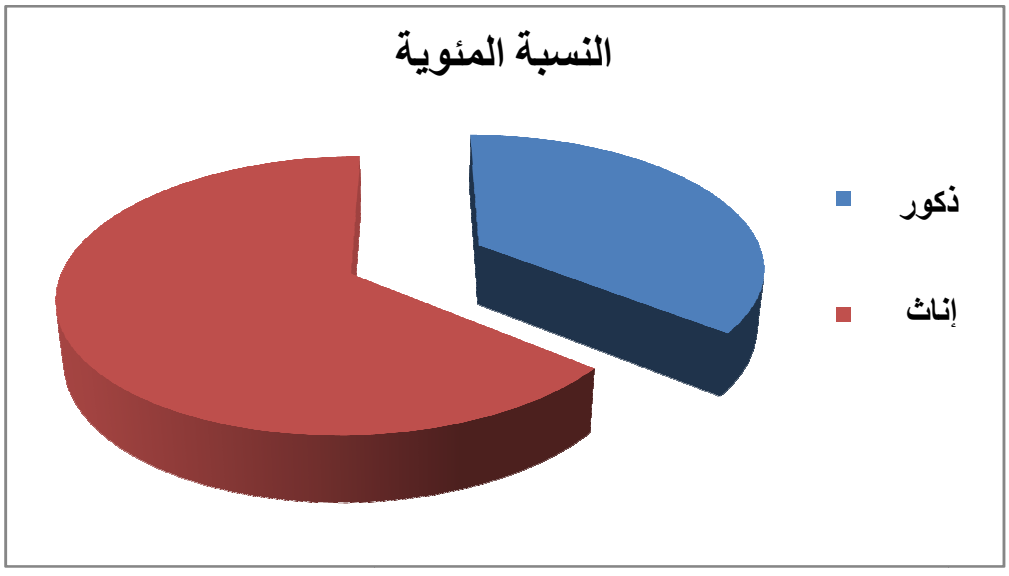

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا المعلومات السابقة

2- الفئة العمرية

الجدول(3-4): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرارات	النسب المؤوية%
27-18	**7**	**23.3**
37-28	**7**	**23.3**
47-38	**12**	**40.0**
48 سنة فاكثر	**4**	**13.3**
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من اعداد الطالبة (اعتمادا على مخرجات برنامجSPSS.17)

نلاحظ مما سبق نجد أن 7 أفراد من عينة الدراسة أي ما يعادل 23،3% تراوحت أعمارهم بين 18و27 سنة،و10أفراد من العينة بنسبة23،3% تراوحت أعمارهم مابين 28 و37سنة،و 12 أفراد من العينة بنسبة 40% تراوحت أعمارهم مابين 38 و47 سنة، وأخيرا تكونت الفئة ذات 48سنة فأكثر المتألفة من11فرد، وذلك بما يعادل 13،3% من عينة الدراسة،ونلاحظ من وجود تقارب بين الفئات الثلاثة الأولى والتي مثلت النسب الاعلى من عينة الدراسة،وهذا يدل على أنه مؤشر جيد للشركة.

الشكل(3-3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

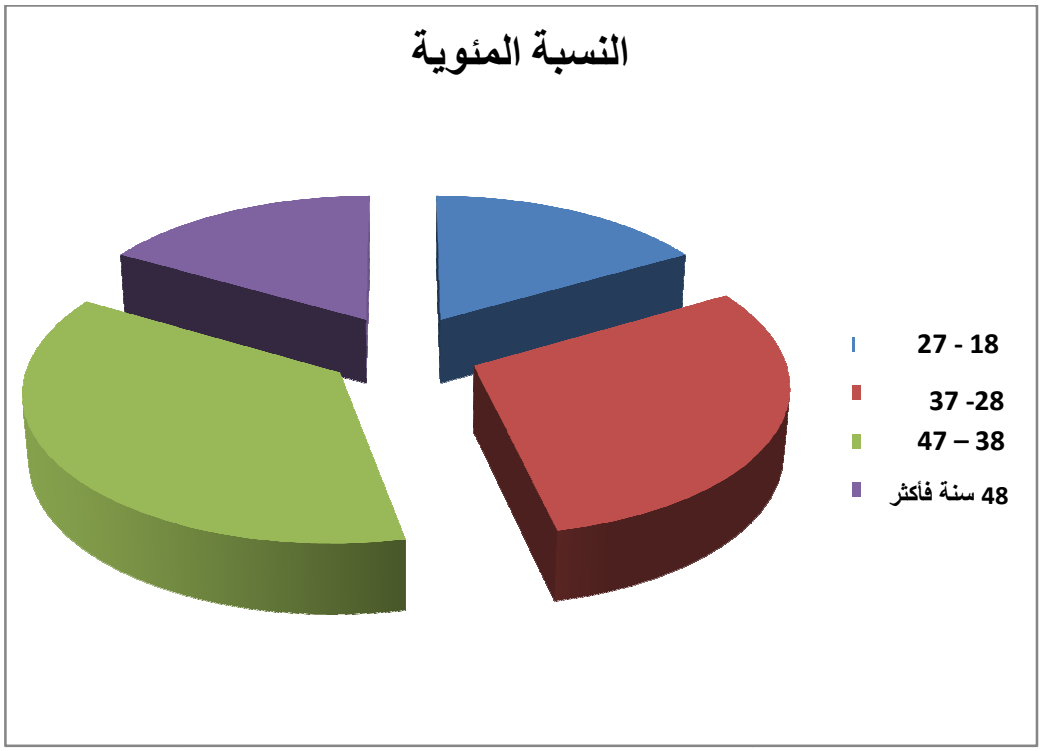

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات السابقة.

3-المستوى التعليمي

الجدول رقم (3-5): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بالمستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المؤوية%
بكالوريا فأقل	5	16,7
ليسانس	15	50,0
مهندس	6	20,0
ماجيستير فاكثر	4	13,3
المجموع	30	100,0

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العينة درجاتهم العلمية ليسانس،حيث نجد15فرد متحصل عليها، وذلك بما يعادل نسبة 50% من عينة الدراسة، وهذا دليل على وفرة العرض من طالبي العمل المؤهلين علميا والحاصلين على الشهادات الجامعية وخاصة شهادة ليسانس،كما نجد تقارب بين عدد الافراد الحاملين لشهادة

باكالوريا فأقل ،حيث نجد5 أفراد متحصل عليها بنسبة16،7%،و وشهادة مهندس حيث نجد6 أفراد متحصل عليها بنسبة 20%،وشهادة ماجستير فأكثر حيث نجد 4 أفراد متحصل عليها بنسبة13,3 %.

الشكل(3-4): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

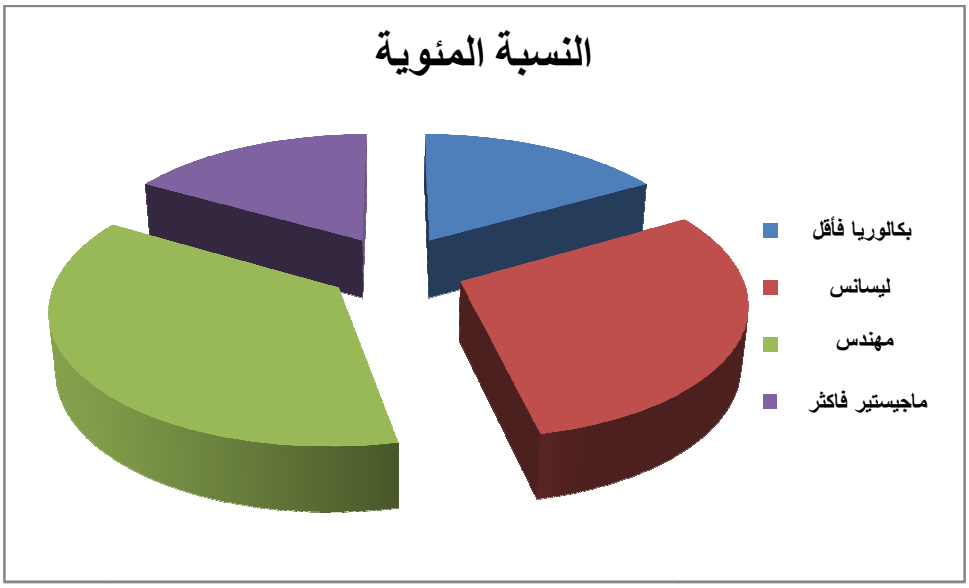

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على المعلومات السابقة.

4-عدد سنوات الخبرة:

يمكن توزيع عينة أفراد العينة حسب عدد السنوات كمايلي:

الجدول(3-6): نتائج الخصائص الديمغرافية المتعلقة بعدد سنوات الخبرة العلمية

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المؤوية
5-10سنوات	5	16,7
10-15 سنة	9	30,0
15- 30 سنة	11	36,7
15 سنة فأكثر	5	16,7
المجموع	30	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

من خلال الجدول نلاحظ عدد أفراد الفئة ذات الخبرة ما بين15 الى 30 سنة في المرتبة الاولى وهذا من أجل تجنبها نسبة من الأخطار التي يمكن أن تتحملها الشركة،وتليها فئة بين10و15سنة خبرة بنسبة 30% بما يعادل 9 أفراد.كما نجد التعادل في الفئتين المتبقيتين 5و10سنواتوبين 15سنة فأكثر وصل عدد أفرادها الى 5أفراد بما يعادل 16،7%، وهذا يبين أن شركة التأمين في الشكل الموالي:

الشكل(3-5) تمثيل عينة الدراسة حسب متغيرعدد سنوات الخبرة

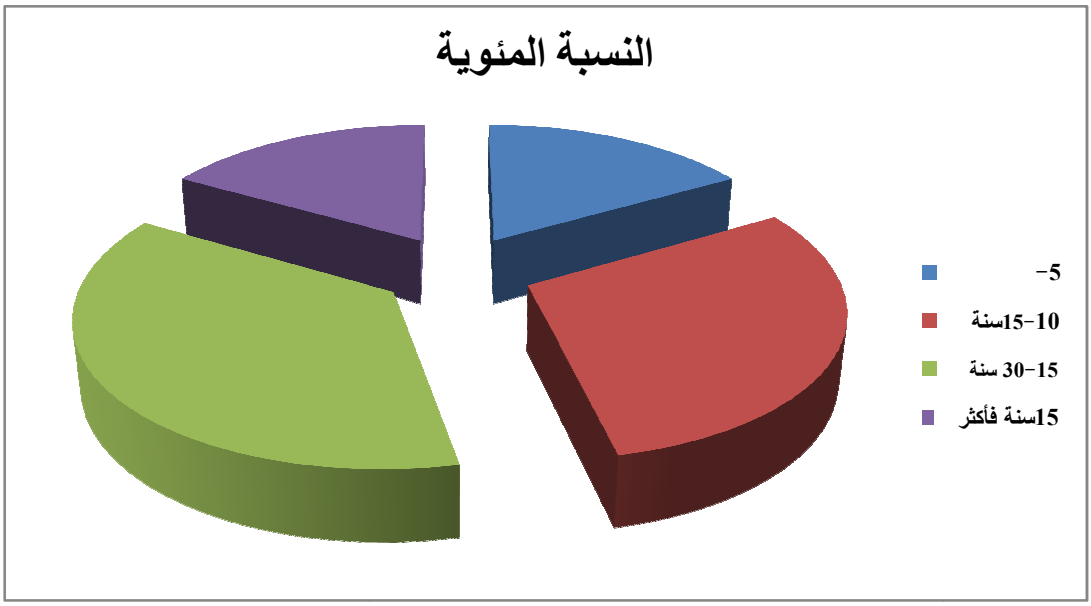

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: تحليل نتائج الدراسة للمتغيرين

كما قمنا بحساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات الاستمارة وكذلك بالنسبة لإجمالي المحاور وكانت النتائج كما يلي:

1- مجلس الإدارة

الجدول (3-7): النتائج المتعلقة بآلية: مجلس الإدارة

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
يقوم مجلس الادارة بالتحقيق من استقلالية المراجعين وتقديم أي اقتراحات لهم.	0.817	4.23
يقوم بمساعدة الادارة من تحقيق أهداف الرقابة عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية.	0.915	3.70
ينبغي أن يكون لقرارات مجلس الادارة تأثير كبير على أداء أي شركة	0.910	4.00
يلعب مجلس الادارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.	0.765	4.03
يعتبر مجلس الادارة من جهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الادارة،ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.	0.765	4.03
الاجمالي	0.56812	4.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في مجلس الادارة وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للإجابة"أتفق"، ومنه نجد أن أفراد العينة كانت متفاوتة على هذه العبارة، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 4 و5، وهو المجال المحدد للإجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبار4 و5 في المرتبة الأولى،العبارة 1 في المرتبة الثانية،العبارة 3 في المرتبة الثالثة ،والعبارة2 في المرتبة الرابعة،وبلغ الانحراف الجمالي 0,56812 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 4،00 وهذا ويدل أيضا على أن مجلس الإدارة يقوم بكامل مهامه على أكمل وجه.

2- المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة

الجدول (3-8): النتائج المتعلقة بآلية: المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرع ويعتبر أحد القيادات الادارية ويمكن له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الادارة.	1.564	3.03
يتم اصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات ادارة المراجعة الداخلية بناءا على دراسة المخاطر التي تواجه الشركة.	1.516	3.67
المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف و الأنشطة داخل الشركة.	1.031	4.20
يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية على مختلف المخاطر التي تواجه الشركة.	1.172	3.93

استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تساهم في تطبيق حوكمة الشركات.	0,770	4,60
الاجمالي	0,82158	3.8867

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للإجابة "أتفق"،أما بالنسبة للثلاث العبارات الأولى والثانية و الرابعة كان المجال محصور بين 3 و4، وهذا يدل الإجابة"أتفق"، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 4 و5، وهو المجال المحدد للإجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبار5 في المرتبة الأولى،العبارة 3 في المرتبة الثانية،العبارة4 في المرتبة الثالثة ،والعبارة 2 في المرتبة الرابعة، العبارة 1 المرتبة الخامسة، وبلغ الانحراف الجمالي 0,82158 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 3.8867 وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد ويدل أيضا على أن المراجعة الدخلية كآلية من آليات الرقابة داخل الشركة تقوم بمهاما.

3- ادارة المخاطر

الجدول (3-9): النتائج المتعلقة بآلية: ادارة المخاطر

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
تهدف لجنة المخاطر الى ضمان أكبر فعالية لتحديد المخاطر وهذا باكتشاف الأخطار وتقييم حجم الخسائر المحتملة لكل خطر.	0.868	3.93
يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة.	0.868	3.93
ينبغي أن يتم تحديد ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري.	0.860	3.87
تتبع لجنة المخاطرعدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين.	0.718	3.63
الاجمالي	0.57791	3.8417

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، ومنه نجد ان معظم الاجابات المحصورة بين هذا المجال وهذا يدل الاجابة "أتفق".

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغرها الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبار4 في المرتبة الأولى،العبارة 3 في المرتبة الثانية،العبارة4 و5 في المرتبة الثالثة ، وبلغ الانحراف الجمالي0,57791 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 3,8417 وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الشركة لا تواجه الكثير من المخاطر وهذا يدل على ان الشركة في تحسن مستمر.

4- المراجعة الخارجية

الجدول (3-10):النتائج المتعلقة بآلية: المراجعة الخارجية

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
تتم المراجعة الخارجية بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص البيانات السجلات المحاسبية .	0,791	3,83
يقوم المراجع الخارجي باعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية و القضاء على عدم تماثل المعلومات المحتواة بها.	0,702	3,70
الاجمالي	0,66609	3,7667

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في المراجعة الخارجية، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، ومنه نجد ان معظم الاجابات المحصورة بين هذا المجال وهذا يدل الاجابة "أتفق".

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغرها الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبارة 2 في المرتبة الأولى،العبارة 1 في المرتبة الثانية، وبلغ الانحراف الجمالي0,66609 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 3,7667وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد ويدل أيضا على أن المراجعة الخارجية تقوم بمهامه اتجاه الشركة.

5- الوكيل الاكتواري

الجدول (3-11): النتائج المتعلقة: الوكيل الاكتواري

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
يجب أن الوكيل الاكتواري على دراية بكل جوانب عمليات شركات التامين والتي تشمل التخطيط والتسعيروالبحوث.	1,591	3,77
استقلالية الخبير الاكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في الشركة.	0,809	4,37
امتلاكه المؤهلات العلمية والتقنية بتقديم النصائح والملاحظات بالقبول و الاختيار في أنظمة الرقابة والإشراف.	0,995	4,10
الإجمالي	0,89564	4,0778

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في الوكيل الاكتواري ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"،أما بانسبة للثلاث العبارات الأولى والثانية و الرابعة كان المجال محضور بين 3 و4 وهذا يدل الإجابة"أتفق"، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 4 و5، وهو المجال المحدد للإجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات إلى أكبرها كما يلي: العبارة2 في المرتبة الأولى،العبارة 3 في المرتبة الثانية،العبارة3 في

المرتبة الثالثة، وبلغ الانحراف الجمالي 0,89564 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 4,0778 وهذا يدل على "أتفق تماما" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الوكيل الاكتواري يقوم بمهامه داخل الشركة لأن عمله دقيق جدا .

1- حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية

الجدول (3-12):النتائج المتعلقة بنسبة:حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
تواجه الشركة مجموعة من الأخطار و لكنها قليلة و هي في تحسن مستمر	1,299	4,03
كلما زادت نسبة المخاطر زادت الخطورة على رأس مال الشركة	1,349	3,80
إذا زاد حجم التغير في الإكتتاب و حجم أخطار إعادة التأمين يعرض الشركة لخطر كبير	1,223	4,23
حجم الأخطارالتي تواجهه الشركة في نمو غير طبيعي	1,196	4,13
الإجمالي	1,12265	4,0500

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في الوكيل الاكتواري ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد

للاجابة "أتفق"،أما بالنسبة العبارات الثانية كان المجال محصور بين 3 و4 وهذا يدل الاجابة"أتفق"، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 4 و5، وهو المجال المحدد للاجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبارة4 في المرتبة الأولى،العبارة 3 في المرتبة الثانية،العبارة1 في المرتبة الثالثة، العبارة 2 في المرتبة الرابعة ،وبلغ الانحراف الجمالي 1,12265 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 4,0500 وهذا يدل على "أتفق تماما" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الشركة تواجه حجم معين من الأخطار ومجموع من الأخطار المالية أي أنها في حالة سيئة ،ولكن هذا لا يدل على أن الشركة ليست في استمرار بالعكس لأن هذه المخاطر قليلة والشركة تقوم بمعالجتها بالاستمرار.

2-رؤوس الأموال العاملة

الجدول (3-13):النتائج المتعلقة بآلية: رؤوس الأموال العاملة

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
الشركة في تحسن مستمر في رؤوس الأموال العاملة	1,501	3,77
يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الرئيسية التي تستعين بها الشركة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل	1,223	3,77
يظهر رأس المال العامل في الجزء من الأموال الدائمة	1,273	4,03
هو عبارة عن الفرق الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة	1,217	3,97
الاجمالي	1,05604	3,8883

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في الوكيل الاكتواري ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"،أما بالنسبة للثلاث العبارات الأولى والثانية و الثالثة كان المجال محصور بين 3 و4 وهذا يدل الاجابة "أتفق"، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 4 و5، وهو المجال المحدد للاجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على اتفاق تام مع هذه العبارات.

أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبارة4 في المرتبة الأولى،العبارة 2 في المرتبة الثانية،العبارة3 في المرتبة الثالثة، العبارة1 في المرتبة الرابعة ،وبلغ الانحراف الجمالي 1,05604مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 3,8883 وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الشركة رؤوس أموال عاملة.

3- احتياجات رأس المال العامل

الجدول (3-14):النتائج المتعلقة بنسبة: احتياجات رأس المال العامل

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
ينتج الإحتياج المالي لرأس المال العامل عندما لا تستطيع الشركة مواجهة ديونها	1.349	3.80
ينتج الاحتياج في رأس المال العامل عن الأنشطة المباشرة للشركة لمجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر	1.406	3.23
الإجمالي	1.18508	3.5167

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في الوكيل الاكتواري ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، ومنه نجد أن معظم الاجابات محصورة في هذا المجال.

ما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبارة1 في المرتبة الأولى،العبارة 2 في المرتبة الثانية،وبلغ الانحراف الجمالي1,18508 مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 3,5167 وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد الشركة تستطيع مواجهة ديونها.

4-الخزينة

الجدول (3-15):النتائج المتعلقة بنسبة الخزينة

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
الخزينة إيجابية في كل مرحلة ولا توجد فيها أموال عاطلة	1.349	3.80
في حالة العجز في تمويل ديون الخزينة	1.406	3.23
عندما تتمكن الشركة من تغطية كل إحتياجاتها تكون الخزينة موجبة	1.349	3.80
الاجمالي	1.04490	4.1222

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في الوكيل الاكتواري ، وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، ومنه نجد أن معظم الاجابات محصورة في هذا المجال.

ما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبارة1و2 في المرتبة الأولى،العبارة 2 في المرتبة الثانية،وبلغ الانحراف الجمالي1,04490مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 4,1222 وهذا يدل على "أتفق تماما" على هذا البعد كما يدل على أن الخزينة موجبة وتستطيع تغطية كل احتياجاتها.

4- النسب المالية

الجدول (3-16):النتائج المتعلقة بالنسب المالية

العبارات	الانحراف معياري	المتوسط الحسابي
تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.	1.259	4.00
تؤدي نسبة الرفع المالي الى تحقيق الشركة لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها الشركة .	1.196	3.87
تقيس نسبة السيولةالملاءة المالية للشركة في المدى القصير.	1.185	3.90

تؤدي نسبة السيولة إلى مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الأجل كما يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية .	1.185	4.10
تشير نسبة الربحية إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة و الرفع المالي و إدارة الأصول على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية.	1.217	3.97
الاجمالي	1.00356	3.9667

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن ايجابيات أفراد عينة الدراسة كانت أغلبها ايجابية وذلك بالنسبة لجميع العبارات الخاصة بآلية من آليات الحوكمة و المتمثلة في مجلس الادارة وهذا حسب نتائج المتوسطات الحسابية،حيث نجد الوسط الحسابي اذا انحصر بين 3 و4، فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، ومنه نجد أن أفراد العينة كانت متفاوتة على هذه العبارة، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 4 و5، وهو المجال المحدد للاجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على "اتفاق تام" مع هذه العبارات. أما الانحرافات المعيارية كانت متقاربة نسبيا وهذا يدل على أن ترتيبنا لهذه العبارات سيكون من أصغر الانحرافات الى أكبرها كما يلي: العبارة 3 و4 في المرتبة الأولى،العبارة 2 في المرتبة الثانية،العبارة 5 في المرتبة الثالثة ،والعبارة 1 في المرتبة الرابعة،وبلغ الانحراف الجمالي 1,00356مما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،أما المتوسط الحسابي الاجمالي فقد بلغ 3,9667 وهذا يدل على "أتفق" على هذا البعد ويدل أيضا على أن الشركة تستطيع تسديد ديونها على المدى القصير و الطويل.

المبحث الثالث: مدى مساهمة أليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي

المطلب الأول:النتائج النهائية للدراسة

نعرض من خلال هذا المطلب النتائج النهائية المتوصل اليها بعد دراسة كل من المتغير المستقل(آليات حوكمة الشركات)، والمتغير التابع (الأداء المالي)على النحو التالي:

الفرع الأول :النتائج النهائية للمتغير المستقل(آليات حوكمة الشركات)

يمكن تلخيص النتائج المتوصل اليها بعد دراسة المتغير المستقل (حوكمة الشركات) في الجدول التالي:

الجدول(3-17): النتائج النهائية للمتغير المستقل آليات حوكمة الشركات

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

آليات الحوكمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ترتيب الآليات
مجلس الإدارة	0.56812	4.00	**1**
المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة	0.82158	3.8867	**4**
إدارة المخاطر	0.57791	3.8417	**2**
المراجعة الخارجية	0.66609	3.7667	**3**
الخبير الاكتواري	0.89564	4.0778	**5**

التحليل:

من خلال نتائج المبينة في الجدول أعلاه،نلاحظ أن الوسط الحسابي لآليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الادارة ، المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة ،إدارة المخاطر، المراجعة الخارجية و الخبير الاكتواري حيث بلغ 4.00 ،3.8867، 3.8417، 4.0778،3.7667 على التوالي،أما الانحراف المعياري كانت نتائجه 0.56812، 0.82158، 0.57791، 0.66609، 0.89564، ومن خلال هذه النتائج نجد أن الوسط الحسابي لكل آلية من أليات الحوكمة متقارب في العبارات 2 و3 و4 حيث ينحصر بين 3 و4 فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 1 و5، وهو المجال المحدد

للاجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على "اتفاق تام" مع هذه العبارات.وبناءا على نتائج الانحراف المعياري رتبنا آليات الحوكمة حسب أهميتها في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي من وجهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي حيث احتل مجلس الادارة المرتبة الاولى نظرا لأهميته في شركات التأمين، وفي المرتبة الثانية ادارة المخاطر لأنه كلما كانت المخاطر في انخفاض يكون أداء الشركة في تحسن، وفي المرتبة الثالثة المراجعة الخارجية، وفي المرتبة الرابعة المراجعة الداخلية نظرا لأهمية الدور الرقابي الذي تقوم به داخل الشركة، وفي المرتبة الخامسة الوكيل الاكتواري نظرا لدقة العمل الذي يقوم به.

الفرع الثاني : النتائج النهائية للمتغير التابع (مؤشرات الأداء المالي)

يمكن تلخيص النتائج المتوصل اليها من خلال دراسة المتغير التابع (الأداء المالي) من خلال الجدول التالي:

الجدول(3-18): النتائج النهائية لمؤشرات الأداء المالي

مؤشرات الأداء المالي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ترتيب المؤشرات
حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية	1.12265	4.0500	4
رؤوس الأموال العاملة	1.05604	3.8883	3
احتياجات رأس المال العامل	1.18508	3.5167	5
الخزينة	1.04490	4.1222	2
النسب المالية	1.00356	3.9667	1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال نتائج المبينة في الجدول أعلاه،نلاحظ أن الوسط الحسابي لمؤشرات الأداء المالي المتمثلة في حجم الأخطار ومجموع الأخطار المالية، رؤوس الأموال العاملة، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، النسب المالية حيث بلغ على التوالي 4.0500،3,8883 ، 3,5167، 4,1222، 3,9667 أما الانحراف المعياري كانت نتائجه1.04490،1.18508،1.05604،1.12265، 1.00356ومن خلال هذه النتائج نجد أن الوسط الحسابي لكل آلية من آليات الحوكمة متقارب في العبارات 2 و3 و4 حيث ينحصر بين 3 و4 فهو يدل على المجال المحدد للاجابة "أتفق"، أما بالنسبة لباقي العبارات كانت بين 1 و5، وهو المجال المحدد للاجابة "أتفق تماما"، أي أن أفراد العينة كانت على "اتفاق تام" مع هذه العبارات.وبناءا على نتائج الانحراف المعياري رتبنا آليات الحوكمة حسب أهميتها في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي من وجهة نظر عينة الدراسة على النحو التالي حيث النسب المالية في المرتبة الأولى ثم الخزينة في المرتبة الثانية، و في المرتبة الثالثة احتياجات رأس المال العامل، وفي المرتبة الرابعة **حجم** الأخطار ومجموع الأخطار المالية و في المرتبة الأخيرة احتياجات رأس المال العامل.

المطلب الثاني:العلاقة بين آليات الحوكمة الأداء المالي

توجد علاقة بين آليات الحوكمة و الأداء المالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-19) العلاقة بين آليات الحوكمة و الأداء المالي

النتائج النهائية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
آليات الحوكمة	**0.43262**	**3.9246**
الأداء	**0.93970**	**3.9426**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج**SPSS.17**

التحليل:

من خلال نتائج المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن اجماليالمتوسطات الحسابية للآليات الحوكمة كانت على التوالي**3.9246،3.9426**بين **3** و**4**، وهو المجال المحدد للاجابة "أتفق"، أي أن أفراد العينة كانت على "اتفاق" مع هذه العباراتالمتعلقة بآليات الحوكمة ، أما إجمالي الانحرافات المعيارية 0.43262 ،0,93970،وهذا ما انعكس ايجابيا على أفراد العينة المختارة في الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي،ومنه نستنتج أن لآليات الحوكمة دور فعال في تحسين الأداء المالي

ثانيا:معادلة الارتباط بين آليات الحوكمة و الأداء المالي

REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA ZPP /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT الاداء /METHOD=ENTER الحوكمة

Régression

[Ensemble_de_données1] C:\Users\Ordinateur\Desktop\RACHIDA\SPSS.sav

Variables introduites/supprimées[b]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	الحوكمة[a]	.	Entrée

a. Toutes variables requises saisies.

b. Variable dépendante : الأداء

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,792[a]	,627	,613	,58440

a. Valeurs prédites : (constantes), الحوكمة

ANOVA[b]

Modèle	**Somme des carrés**	**Ddl**	**Moyenne des carrés**	**D**	**Sig.**

1	Régression	16,045	1	16,045	46,982	,000[a]
	Résidu	9,563	28	,342		
	Total	25,608	29			

a. Valeurs prédites : (constantes), آليات الحوكمة

b. Variable dépendante : الأداء

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Corrélations		
		A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partie
1	(Constante)	−2,805	0,990		−2,833	0,008			
	الحوكمة	1,719	0,251	0,792	6,854	0,000	0,792	0,792	0,792

a. Variable dépendante : الأداء

التحليل:

من خلال نتائج المبينة في الجدول أعلاه، نجد أن العلاقة بين آليات الحوكمة و الأداء المالي توجد علاقة ارتباط قوية وهذا من خلالما استنتجناه من معامل الارتباط الذي كان 0،792 وهو دال على أن هناك علاقة طردية أي كلما قامت آليات الحوكمة بدورها الرقابي على أحسن وجه داخل الشركة كلما زاد من أدائها المالي، كما يوضح لنا تأثير آليات الحوكمة على مؤشرات الأداء المالي للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، والذي كان في اتجاه موجب أي تعتبر الحوكمة و آلياتها كمساهم في تحسين الأداء المالي لشركات التامين.

خلاصة :

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة آليات الحوكمة و تحسين الأداء المالي في شركات التأمين التي تمت في شركة CRMA.

هدف هذه الدراسة لمعرفة ما هو دور أليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركة التأمين. وتمت هذه الدراسة من خلال وضع وعرض مناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج ونضام SPSS17 من أجل الكشف على ما مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وتم أيضا الإشارة إلى نوع المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة.

وبعد القيام بعملية التحليل الإحصائي باستعمال برنامج SPSS17 من خلال استخراج النتائج الخاصة بالبيانات العامة وتحليلها للشركة محل الدراسة. ثم إيجاد علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

لنلخص في ختام هذه الدراسة لعرض النتائج وتحليلها من أجل إيجاد العلاقة التي تربط أليات حوكمة بالأداء المالي.

الخاتمة

لقد اثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات الشركات في العالم في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات و الفضائح والتي كان لظهورها اثار سلبية على الاقتصاد، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني و الدولي الى اجراء دراسات معمقة في تحديد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء حدوث هذه الأزمات و التي كانت في أغلبها ترتبط و بشكل كبير بالتلاعب في حسابات الشركات المذكورة وضعف الشفافية و الرقابة على أعمالها و كانت الحوكمة و الياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث هذه الأزمات مستقبلا أو الحد منها على أقل تقدير لقد حاولنا الالمام في الجزء النظري بتقسيم اشكالية البحث الى فصلين ، حيث تناولنا في:

- **الفصل الأول** : والذي كان تحت عنوانحوكمة شركات التأمين ، اذ حاولنا معرفة التطور التاريخي للحوكمة ودوافع ظهورها والتي توصلنا فيها أن الحوكمة ظهرت بعد صراع المنفعة بين الملكية والتسيير، كما تطرقنا الى مفهوم الحوكمة حيث توصلنا الى أن الحوكمة هي نظام يراقب و يسير به الشركات من أجل الوصول الى أحسن أداء ،كما وجدنا أن اليات و مبادئ الحوكمة في شركات التأمين تختلف عن مبادئ وآليات الحوكمةفي الشركات الاقتصادية ، وحاولنا أيضا تبيان تعريف شركات التأمين ومختلف الأهداف التي تقوم بها ــ
- **الفصل الثاني:**كان تحت عنوان الاداء المالي في شركات التأمين،والذي تطرقنا فيه للاداء المالي الذي يكمن في تعبئة الوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق التوازن المالي لتحقيق أهداف الشركات، وكذا قياسه وتقييمه في شركات الاقتصادية وشركات التأمين ذلك بواسطة النسب والتوازنات المالية ،أما في شركات التأمين كان عن طريق مؤشرات مالية خاصة بها .
- **أما في الفصل التطبيقي** :والذي تحت عنوان دراسة حالة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي، حيث درسنا مدى علاقة الارتباط بين اليات الحوكمة والأداء المالي ، اذ وجدنا أن علاقة الارتباط بينهما كانت قوية وهذا يدل على أنها نتيجة ايجابية ومنه نستنتج أن اليات الحوكمة تساهم في تحسين الأداء المالي لشركات ومنه يؤدي تطبيق اليات الحوكمة الى نتائج ايجابية متعددة من أهمها على توليد الأرباح وتقليل المخاطر وزيادة القيمة السوقية كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أوالامتناع عنذلك، وكذلك التنبؤ باستمراره أوفشلها على المدى الطويل.

وتمكنا من خلال دراسة هذه الاشكالية للتوصل الى أهم النتائج التالية :

- ✓ تعد الحوكمة أحد الأسباب الرئيسية في تحسين الأداء المالي ، وذلك بتطبيق الآليات و المبادئ المنصوص عليها من طرف منظنة التعاون الدولية.
- ✓ تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين ، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية.
- ✓ يعتبر مجلس الادارة أهم آلية من آليات الحوكمة في شركات التأمين لأنه من الجهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الادارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقراراته تأثير كبير على أداء أي شركة.
- ✓ تحسن آليات الحوكمة من خلال مؤشرات التوازنات المالية وبالأخص فيما يتعلق بالخزينة وحجم الأخطار ومجموع الاخطار المالية ورؤوس الأموال العاملة، احتياجات رأس المال العامل.
- ✓ تعتبر المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائفو الأنشطة داخل الشركة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في شركات التأمين و الأداء المالي و هذا ما يدل على تأثير الحوكمة على شركات التأمين.

وبعد التطرق الى أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة الميدانية للصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي ،يمكن معرفة مدى تحقيق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

- **الفرضية الأولى** : وجدنا أن حوكمة هي رقابة التسيير أو مايعرف بالحكم الراشد للعدل بين جميع أفراد الشركة وتتمثل الأطراف المعنية بتطبيقها في:

✓ المساهمين ،مجلس الادراة ، الادراة ، وأصحاب المصالح ــ

- **الفرضية الثانية** : ترتكز الحوكمة على المبادئ والآليات في شركات التأمين والتي تتمثل في :

✓ المبادئ تمثلت في التحديد الدقيق للمسؤوليات ،المساءلة، الشفافية والافصاح، الشفافية والرقابة الخارجية، الرقابة الداخلية ــ

✓ أما آلياتها فكانت عبارة عن آليات داخلية واخرى خارجية ،حيث الاليات الداخلية تشمل مجلس الادارة ،المراجعة الداخلية كألية داخلية للرقابة وادارة المخاطر ،أما الخارجية فشملت المراجعة الجارجية ، و الوكيل الاكتواري.

- **الفرضية الثالثة** : توجد علاقة ارتباط بين اليات الحوكمة والأداء المالي لشركات التأمين حيث كان هذا الارتباط ايجابي و هذا يعني أن اليات الحوكمة لها دور في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات وهذا مالمسناه من خلال دراستنا للفصل التطبيقي
- **الفرضية الرابعة:** من خلال دراستنا الميدانية وجدنا أن الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي يعتمد على اليات حوكمية سليمة التي ساهمت في تحقيق أدائه المالي

من أهم التوصيات التي يمكن ادراجها في هذا البحث كالتالي :

- ✓ يجب على الشركات الدولية زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين ،وهذا من خلال الزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.
- ✓ يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في وضع مقياس للأداء المالي لشركات التأمين.
- ✓ لابد من جهة حكومية تشرف على شركات التأمين وأنظمتها ، وتراقب علاقتها بالمستأمنين، حتى لا يؤدي اهمال ذلك الى انفلات سوق التأمين والتلاعب بأموال الناس ، وخاصة الراغبيين الصغار ،فيدخل سوق شركات الصغيرة ،ومكاتب وسطاء مما يتسبب في ضياع ثروات الأمة .

أما عن الاقتراحات يمكن اقتراح ما يلي:

- ✓ دراسة اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في شركات التأمين التعاوني.
- ✓ دراسة دور آليات ومبادئ الحوكمة في تحسين الأداء للشركات الاقتصادية .
- ✓ دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي (بطاقة الأداء المتوازن).

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مبادئ التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.

2- احمد ابو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر والتامين، الطبعة العربية، دار البازوري العملة، عمان، الاردن، 2009.

3- ادوارد ببورودزيكيس ، ترجمة احمد المغربي ، ادارة المخاطر والازمات والامن ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2008.

4- جورج ريجدا ، تعريب ومراجعة محمد توفيق البلقيني ، إبراهيم محمد مهدي ، مبادئ إدارة الخطر والتامين ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006.

5- حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، التامين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.

6- دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

7- رشاد العصار وآخرون،الادارة و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001.

8- طارق عبد العال حماد، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

9- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب المتطلبات شركات قطاع عام وخاص والمصارف)،الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، القاهرة، 2007-2008.

10- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2005.

11- طارق عبد العال حماد،حوكمة الشركات و الأزمات المالية ،الدار الجامعية, الاسكندرية، 2005.

12- طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف)، مصر، 2005.

13- طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

14- عاطفة وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

15- عبد الستار الصياح، سعود العامري، الإدارة الماليّة أطر نظرية وحالات عمليّة، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر والتوزيع- عمان، الأردن 2007.

16- عبد الله أحمد عبد الله الدعاس، ادارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي، العلوم الادارية ، المجلد 37، العدد 1، 2010.

17- عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته،مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية ،مصر،2006 -2007 .

18- عدنان بن حيدر بن درويش،حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتجاهات المصارف العربية، الدار الجامعية، بدون بلد نشر، 2007.

19- عدنان تابعه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظريّة والتطبيق، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة- عمان، الأردن، 2008.

20- عدنان تابه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الادارة العامة المتقدمة،الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.

21- عز الدين الفلاح، التأمين (مبادئه ، أنواعه)، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، الأردن، 2008.

22- علي أحمد الزين، محمد حسنى عبد الجليل صبيحى، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر،2009.

23- علي محمود بدوي، التأمين(دراسة تطبيقية)،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2009.

24- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو،ادارة المخاطر و التأمين، الطبعة الأولى دار اليازوري العلمية ،عمان، الأردن،2009.

25- فايز سليم حداد،الادارة العامة المعاصرة،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2009

26- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004.

27- مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان،الأردن،.2007

28- محسن أحمد الخضري، حكومة الشركات،الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.

29- محمد جمال علي هلالي،عبد الرزاق شحاته، محاسبة المؤسسات المالية(البنوك التجارية وشركات التأمين)،الطبعة الاولى،دار المناهج للنشر و التوزيع،عمان ،الأردن،2009.

30- محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، الادارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)،الدار الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشر،2000

31- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل لإتخاذ القرارات ، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.

32- محمد علي العماري، الادارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2007.

33- محمد مصطفى سليمان، حكومة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

34- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري(دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

35- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

36- مختار محمود الهانسي, ابراهيم عبد النبي حمودة, مبادئ الخطر والتأمين, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2001.

37- مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.

38- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي)، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

39- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي (أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن)،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

40- إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارة المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين)، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2009.

41- اشرف درويش ابو موسري ، حوكمة الشركات واثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة ،2008.

42- بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات الماليّة المصرفيّة بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007- 2008.

43- جميلة مسعودي ، دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، تخصص مالية وحوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر 2011-2012.

44- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة، الدانمارك،2010.

45- شرون رقية، تقييم الأداء المالي للبنوكّ التجاريّة من خلال تحليل العائد والمخاطر، رسالة ماجستير، كلية الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود،2006-2007.

46- صباح ترغيني، دور إدارة المعرفة في تحسين أداء العاملين، رسالة دكتوراه في العلوم التسيير، فرع اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، تخصص اقتصاد وإدارة المعارف والمعرفة، 2010-2011.

47- عباسي عصام، تأثير جودة المعلومات تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.

48- عتاب يوسف حسون، تقييم كفاءة معايير التقييم المالي و الاداري المستخدمة في القطاع البحري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال، جامعة تشرين، سوريا، تخصص ادارة الأعمال2006-2007.

49- عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها بيئة الأعمال، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع مالية بنوك وتأمين، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2011-2012.

50- عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير، علوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة،2007-2006.

51- عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد, جامعة المدية، 2008-2009.

52- عهد علي سعيد، الأثر المتوقعلحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا، دراسة ميدانية، رسالة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2009.

53- فاتح غلاب،تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة(دراسة لبعض المؤسسات الصناعية)، مذكرة ماجستير، تخصص، العلوم الإقتصادية، فرع إدارة وأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

54- فكري عبد الغني، محمد جوده، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسيّة في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل لرقابة المعرفية، رسالة ماجستير. تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

55- ماجد اسماعيل ابو حمام ، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (رسالة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل كلية التاجارة ، الجامعة الاسلامية غزة ، 2009.

56- محمد جميل حبوش، مدى إلتزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليليةلأراء المراجعين الداخلين, المراجعين الخارجين ومدراء شركات الساهمة العامة)، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل(غير منشورة)، علوم التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

57- مرادي نورة، دور تدريب الموارد البشرية في تحسين الاداء البنوك التجارية ، رسالة ماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيصر، بسكرة، 2011- 2012.

58- نور الدين مزهودة، تقييم نظام المعلومات في المؤسسة،رسالة ماجستير، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقييم المؤسسات، 2007-2008.

59- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية التأمين لشركات التأمين ،جامعة منتوري ، قسنطينة، كلية علوم الاقتصاد وعلو التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، 2004،2005.

60- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،6-7ماي2012.

الدوريات التدريبية والملتقيات العلمية:

61- أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الخارجي،المنعقد بالفترة 03 و04 ديسمبر2000.

62- بن أعمارة أحمد، خولي محمد، دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة النزاهة، القوائم المالية، المؤتمر الدولي الأول لمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة باجي مختار، عنابة، المنعقد بفترة 04 و05 ديسمبر 2012.

63- بن أعمارة منصور، حولي محمد،دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية، المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، بجامعة مسيلة،المنعقد بالفترة 04-05 ديسمبر 2012.

64- بن التومي سارة، فوضيلي سمية، دور التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04- 05 ديسمبر 2012.

65- بن الطاهر حسين، بو طلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، يومي 6و7 ماي 2012.

66- حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة- المنعقد في 6-7 ماي 2012.

67- خنشورجمال،خير الدين جمعة، دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

68- رابح بوقرة ،هاجر غانم، الحكومة المفهوم و الأهمية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حكومة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، المنعقد بالفترة 6 و7 ماي 2012.

69- رحماني موسى، جودة سامية، تقنية المعلومات أداة إستراتيجية لحماية وأمن المعلومة، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر- بسكرة- المنعقد في 06-07 ماي 2012.

70- زينب حوري، دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحكومة، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع رهانات،وأفاق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، المنعقد بالفترة 07- 08 ديسمبر 2010.

71- ساعد بن فرحات،بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة 25-26 أفريل 2011.

72- سفيان عبد العزيز، المراجعة الداخلية كرافد لتثبيت ركائز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04- 05 ديسمبر 2012.

73- صديقى مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات فى تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأولحولالحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدى أم البواقى، المنعقدة بتاريخ 8/7 ديسمبر 2010.

74- طاري محمدالعربي، تغليسية لمين،مداخلة مدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، جامعة بسكرة محمد خيضر، كلية الاقتصاد، المنعقد في 6-7 ماي 2012.

75- عاشور مرزيق، صورية معموري، حوكمة الشركات حول فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، المنعقد بالفترة 6-7 ماي 2012.

76- عبد الرزاق بن الزاوى، ايمان نعمون،ارساء مبادئ الحوكمةفى شركات التأمين التعاونى مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الوطنى الأول حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والادارى،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بمحمد خيضر المنعقدة بالفترة 70/06 فيفرى 2012.

77- عبد الله غانم، بن الضيف محمد عدنان، تفعيل دور الحوكمة كإلية للحد من الفساد المالي و الإداري في الوطن العربي مع الإشارة الى تجارب دولية ، مداخلة مقدمة ضمن أعمال الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للفساد المالي و الإداري،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة المنعقدة يوم 6،7ماي 2007.

78- عبد المليك مزهودة، المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهومًا وقياسًا،مدخلاً ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، المنعقد بالفترة 8-9 مارس 2005.

79- عثمان بايكر أحمد، قطاع التأمين في السودان ، تجربة التحول من نظام التأمين التقليدي الى نظام التأمين الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة،2004.

80- عزيزة بن سمينة مريم، حوكة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وأفاق التطوير (تجارب الدول)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، كلية علوم الاقتصاد، منعقد بالفترة 3-4 ديسمبر 2012.

81- علاء بن ثابت بن جاب الله، الحوكمة المؤسساتية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول الناميّة، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في دول الناميّة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المنعقد بالفترة 4 و5 ديسمبر 2006.

82- علة مراد ، قمان عمر، دور المراجعة في ترقية الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات ، المؤتمر الدولي الأول، للمحاسبة والمراجعة في بيئة الأعمال الدولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، المنعقد بالفترة 04- 05 ديسمبر 2012.

83- نعيمة يحياوي، حكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،6-7ماي2012، تهدف هذه المداخلة الى تسليط الضوء على الدور الذي تؤديه الحاكمية المؤسسية للشركات

84- فريد كورتل، حوكمةالمؤسسات، منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الاول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق ،أيام 15و16اكتوبر.

85- قريشي العيد ، وليد بن تركي دور تطبيق آليات حوكمة الشركات في التقليل من الفساد المالي والاداري ، مداخلة مدمة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري جامعة بسكرة محمد خيضر ن المنعقد في 6-7 ماي 2012.

86- كنزة عبد العزيز،مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبقالحوكمة المصرفية ، مذكر ة ماستر، علوم الاقتصاد ،تخصص مالية وحوكمة الشركات جامعة محمد خيضر،بسكرة، المنعقد بالفترة 6،7 ماي 2012.

87- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، بحوث وأوراق عمل، مؤتمر حول متطلبات الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ، مصر،2007.

88- محمد نوري، يخلف سليمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، دراسة و تحليل التجارب الوطنية والدولية، المنعقد بالفترة 18،19 ماي2012.

89- مراد زايد، صبرينة ترغيني،البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري، كلية الاقتصاد، بسكرة ،المنعقد بالفترة 6-7 ماي 2012.

90- مصطفى نجم البشاري، أهمية تطبيق معايير الحوكمة لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، مداخلة أعمال المؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان،المنعقد بالفترة 20-21 يناير 2008. "

91- مناور حداد ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية ، مؤتمر العربي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي ، كلية الاقتصاد ، دمشق ، 15 -16 ترشين ، 2008.

92- هوام جمعة ، حوكمة الشركات كنظام للرقابة على الشركات التامين التكافلي ، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التامين التكافلي التامين التقلدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية لجامعة فرحات عباس ،سطيف ، المنعقد بالفترة 25-26 افريل 2011.

المجلات والدوريات:

93- جبار عبد الرزاق، الإلتزام بمتطلبات لجنة بارل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السابع، جامعة السلف الجزائر.

94- جون سوليفان، أخلاقيات العمل، المكون الرئيسي لحكومة الشركات، مركز المشروعات الدولية، 12 جانفي 2006.

95- دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة،2006

المراجع باللغة الاجنبية:

96- Alain Fient et autre, gouvernement d'entprise,deboech, paris, 2005

97- -FatehDabla, le systeme de gouvernement d'entprisenouvelmentprivatissesAnAlgerie. (Etude du quelquèas), Mémoirmagister en science economiques, 2006-2007.

98- -FredericPlachet, Pierre Thérondk, MarcJuillard, Modéles Financiers En Assurance (Analyses de risque dynamiques)2² édition,economica,paris,2011.

99- -Marios Bernard, Bompoint, Governement d' entreprise et Communication Financière ,economica, paris, 2004.

المواقع الإلكرونية:

100- http://www.oced.org,12/04/2013,13:35h OECD .principles and annotation corporategouvernance arabica translation.

101- إبراهيم أحمد عبد النبي حمودة الأسس العلمية والعملية لتقييم الأداء لشركات التأمين. متاح على الرابط(زيارة الموقع يوم07-03-2013 http ://www .faculty.ksu.edu.sa)

الملاحق

المحور الأول البيانات الشخصية

يهدف هذا المحور إلى تبيان بعض الخصائص الشخصية والوظيفة التي تساعد في تفسير الإختلاف من إجابات الأفراد، لذا الرجاء وضع العلامة (X) في المربع المناسب .

1- الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2- الفئة العمرية :

18-27 ☐ 28-37 ☐ 38-47 ☐ 48 سنة فاكثر ☐

3- المستوى التعليمي:

بكالوريا فأقل ☐ ليسانس ☐ مهندس ☐ ماجيستير فاكثر ☐

4- عدد سنوات الخبرة:

5-10سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ 15- 30 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐

المحور الثاني : مدى إلتزام شركة CRMA بتطبيق آليات الحوكمة

فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بآليات الحوكمة، والمرجو منكم تحديد درجة مواقتكم أو عدم موافقتكم عليها، وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب .

آليات حوكمة شركات التأمين		الأسئـــلة	اجابات أفراد العينة				
			أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
مجلس الادارة	1	يقوم مجلس الادارة بالتحقيق من استقلالية المراجعين وتقديم أي اقتراحات لهم.					
	2	يقوم بمساعدة الادارة من تحقيق أهداف الرقابة عن طريق تحليل المؤشرات المالية وغير المالية.					

	3	ينبغي أن يكون لقرارات مجلس الادارة تأثير كبير على أداء أي شركة					
	4	يلعب مجلس الادارة دورا هاما في اختيار وإدارة وتغيير المدراء التنفيذيين.					
	5	يعتبر مجلس الادارة من جهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الادارة،ويشرف عليها ويقوم بتقييمها.					
المراجعة الداخلية كآلية داخلية للرقابة	6	يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرع ويعتبر أحد القيادات الادارية ويمكن له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الادارة.					
	7	يتم اصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات ادارة المراجعة الداخلية بناءا على دراسة المخاطر التي تواجه الشركة.					
	8	المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف و الأنشطة داخل الشركة.					
	9	يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية على مختلف المخاطر التي تواجه الشركة.					
	10	استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تساهم في تطبيق حوكمة الشركات.					
	11	تهدف لجنة المخاطر الى ضمان					

		أكبر فعالية لتحديد المخاطر وهذا باكتشاف الأخطار وتقييم حجم الخسائر المحتملة لكل خطر.					
ادارة المخاطر	12	يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بآراء وتقارير مجلس الادارة ومراقبي الحسابات ومديري الشركة.					
	13	ينبغي أن يتم تحديد ومتابعة وتقييم المخاطر بشكل دوري.					
	14	تتبع لجنة المخاطرعدة طرق في إدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة في شركات التأمين.					
المراجعة الخارجية	15	تتم المراجعة الخارجية بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص البيانات السجلات المحاسبية .					
	16	يقوم المراجع الخارجي باعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية و القضاء على عدم تماثل المعلومات المحتواة بها.					
الوكيل الاكتواري	17	يجب أن يكون الوكيل الاكتواري على دراية بكل جوانب عمليات شركات التامين والتي تشمل التخطيط والتسعير والبحوث.					
	18	استقلالية الخبير الاكتواري عن مختلف الأطراف ذات المصلحة في الشركة.					

	19	امتلاكه المؤهلات العلمية والتقنية بتقديم النصائح والملاحظات بالقبول و الاختيار في أنظمة الرقابة والإشراف.					

المحور الثالث : فيما يلي بعض النسب المالية التي لها تأثير على الشركة وذلك لمعفة وضعيتها ، والمرجو منكم تحديد درجة مواقتكم أو عدم موافقتكم عليها، وذلك بوضع علامة (X) في المكان المناسب .

حجم الأخطار والاخطار المالية	20	تواجه الشركة مجموعة من الأخطار و لكنها قليلة و هي في تحسن مستمر					
	21	كلما زادت نسبة المخاطرزادت الخطورة على رأس مال الشركة					
	22	إذا زاد حجم التغير في الإكتتاب و حجم أخطار إعادة التأمين يعرض الشركة لخطر كبير					
	23	حجم الأخطارالتي تواجهه الشركة في نمو غير طبيعي					
رأس المال العامل	24	الشركة في تحسن مستمر في رؤوس الأموال العاملة					
	25	يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الرئيسية التي تستعين بها الشركة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل					
	26	يظهر رأس المال العامل في الجزء من الأموال الدائمة					
	27	عبارة عن الفرق الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة					

احتياجات رأس المال	28	ينتج الإحتياج المالي لرأس المال العامل عندما لا تستطيع الشركة مواجهة ديونها					
	29	ينتج الاحتياج في رأس المال العامل عن الأنشطة المباشرة للشركة لمجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر					
الخزينة	30	الخزينة إيجابية في كل مرحلة ولا توجد فيها أموال عاطلة					
	31	في حالة العجز في تمويل ديون الخزينة					
	32	عندما تتمكن الشركة من تغطية كل إحتياجاتها تكون الخزينة موجبة					
النسب المالية	33	تقيس نسبة الرفع المالي مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.					
	34	تؤدي نسبة الرفع المالي الى تحقيق الشركة لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها الشركة .					
	35	تقيس نسبة السيولة الملاءة المالية للشركة في المدى القصير.					

					تؤدي نسبة السيولة إلى مقدرة الشركة على تسديد الالتزامات المالية القصيرة الأجل كما يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية .	36	
					تشير نسبة الربحية إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة و الرفع المالي و إدارة الأصول على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية.	37	

Avec cette couverture d'assurance, vous aurez une protection contre la perte de récoltes consécutive :

- Au gel
- A la neige
- A la grêle
- A l'inondation
- Au sirocco
- A la tempête

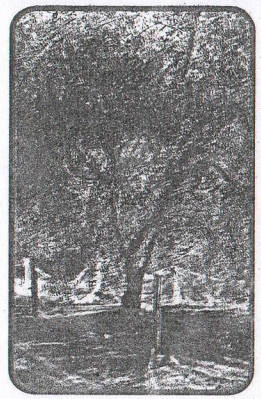

فضل **هذا التأمين** ، ستتحصلون على **حماية** د **خسائر** المحاصيل الناجمة عن :

- الجليد
- الثلج
- البرد
- الفيضان
- الرياح الساخنة (الشهيلي)
- العاصفة

Période de souscription :
Au plus tard le 31 juillet

مدة الإكتتاب :
لا تفوق 31 جويلية

Conditions de souscription :
Fournir un croquis et les détails parcellaires de l'oliveraie .

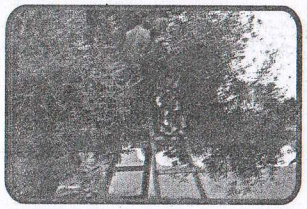

شروط الإكتتاب :
تقديم مخطط مفصل للقطعة الزراعية لشجرة الزيتون

L'ASSURANCE D'UN MONDE QUI AVANCE

مؤمن عالم في تطور

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE

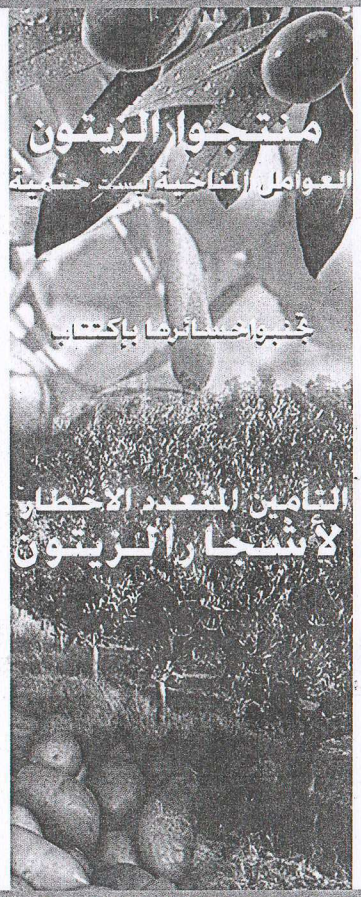

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
24 شارع فيكتور هيجو -الجزائر
الهاتف : 31 35 74 021 / 46 28 74 021 - فاكس : 48 91 71 021

Caisse Nationale de Mutualite Agricole
24 , Boulevard Victor Hugo , Alger
Tél : 021 74 28 46 / 021 74 35 31 / Fax : 021 71 91 48

L'ASSURANCE MULTIRISQUES BOVINE

التأمين المتعدد الأخطار للأبقار

Caisse Nationale de Mutualite Agricole
24, Boulevard Victor Hugo, Alger
Tel : 021 74 28 46 / 021 74 35 31 / Fax : 021 71 91 48

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
24 شارع فيكتور هيجو - الجزائر
الهاتف : 021 74 35 31 / 021 74 28 46 - فاكس : 021 71 91 48

L'assurance d'un monde qui avance

تؤمن عالم في تطور

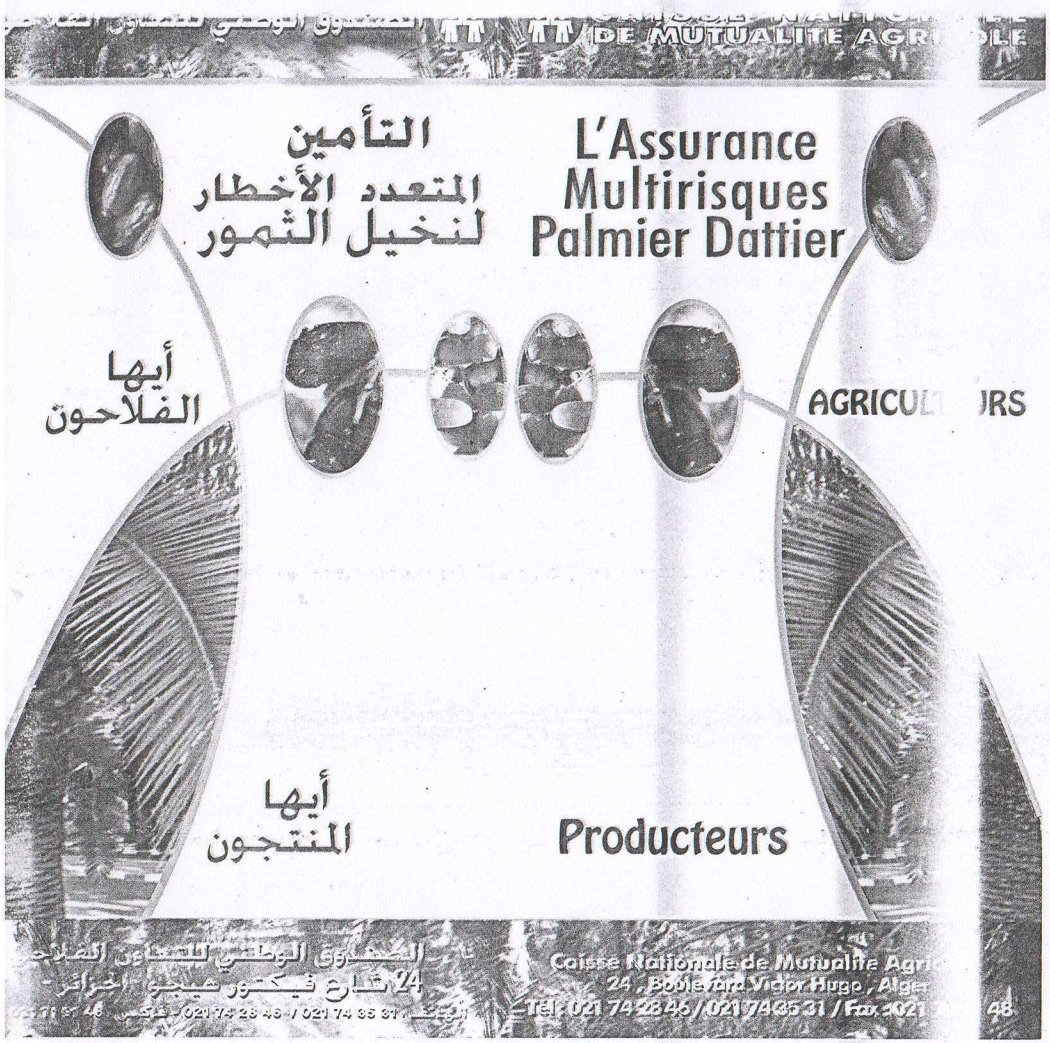
DE MUTUALITE AGR
التأمين
المتعدد الأخطار
لنخيل الثمور
L'Assurance
Multirisques
Palmier Dattier
أيها
الفلاحون
AGRICUL RS
أيها
المنتجون
Producteurs
Caisse Nationale de Mutualité Agri
24, Boulevard Victor Hugo, Alger
Tél. 021 74 28 45 / 021 74 35 31 / Fax. 021
74 28 48 / 021 74 35 31

حتى نقدم لكم أفضل التأمينات
الفلاحية*، نلتزم
بتعويض :
✓ الأضرار الناجمة عن :
• المطر
• البرد
• العاصفة
• الفيضان
• الحريق
✓ بتعويضكم تكاليف :
• إزالة، نزع، نقل
و إستبدال النخيل.
• نقل الأنقاض.
✓ فترة الإكتتاب :
من 15 مارس إلى 31 أوت
* لمزيد من المعلومات اقتربوا من صندوقكم الجهوي.
Pour vous offrir la meilleure des assurances
agricoles *, nous nous engageons
à indéminiser :
✓ Les dommages causés
à votre patrimoine
phoênicicole par :
• La pluie
• La grêle
• L'inondation
• La tempête
• L'incendie
✓ A vous rembourser les frais de :
• Déblais, enlèvement, déplacement
et remplacement des palmiers.
• Transport des décombres.
✓ Période de souscription :
Du 15 Mars au 31 Août.
* Pour plus de détails rapprochez-vous de votre caisse régionale
L'ASSURANCE D'UN MONDE QUI AVANCE
تؤمن عالم في تطور

La mise en place du Crédit Agricole Mutuel répond aux préoccupations des opérateurs économiques du secteur de l'Agriculture, de l'Agroindustrie, de l'Agroalimentaire et des activités connexes. Les Banques commerciales ne pouvant prendre en charge des risques financiers aussi aléatoires que ceux des agriculteurs, le système à base Mutualiste s'avère alors le plus apte à accompagner durablement le développement de ces secteurs.

C'est à partir de cette constatation que la Mutualité Agricole en concertation avec les pouvoirs publics a initié la mise en place de ce projet, avec la participation effective des agriculteurs.

Les opérations Crédit Agricole Mutuel sont :

La collecte de la ressource financière,
La distribution des crédits au profit des agriculteurs exemple :

- *les crédits de campagne,*
- *les crédits d'investissement,*
- *les crédits d'équipement.*

- Développement des produits traditionnels de banque à savoir :
  - *les bons de caisse,*
  - *les dépôts à terme,*
  - *les livrets d'épargne..*
- Mise en œuvre du Plan National du Développement Agricole (P.N.D.A.).

Partout avec vous
pour vous accompagner
dans vos investissements

Nos coordonnées,
Caisse Régionale:

MUTUALITE AGRICOLE
Caisse Nationale de Mutualité Agricole
24, Boulevard Victor Hugo. Alger
021.74.33.28 & 021.74.35.31

Crédit Agricole Mutuel

بحمي محاصيلكم من الضياع المباشر الناجم عن الحريق لـ :

- الحبوب (القمح الصلب - القمح اللين - الشعير - الخرطال)
- الحبوب الجافة
- أكياس الحبوب
- الأعلاف (جافة أو كمم)
- التبن (كمم أو حزم)

وقت اقتناء العقد :

يمكن إكتتاب عقد التأمين على مدار السنة

مدة الضمان :

ينتهي ضمان هذا العقد مع الحصد

في حالة النكبة :

- ✔ المدة المحددة للتصريح بالحادث لاتتجاوز سبعة *(07)* أيام بعد وقوعه
- ✔ يتم تعويض الخسائر شهر واحد *(01)* بعد غلق محضر الخبرة النهائي

Vous garantit contre les dommages d'incendie causés aux :

- Céréales (Blé dur - Blé tendre - Orge - Avoine)
- Lègumes secs
- Sacs de grains
- Fourrages (secs ou en meules)
- Pailles en meules ou en bottes

PERIODE DE SOUSCRIPTION :

L'assurance peut être contractée à toute époque de l'année.

PERIODE DE GARANTIE :

La garantie cesse dès que les récoltes ont été fauchées ou moissonnées .

EN CAS DE SINISTRE :

- ✔ Le délai de déclaration du sinistre est de sept (07) jours au maximum.
- ✔ Le réglement de l' indemnité des dommages aura lieu un (01) mois aprés la clôture du procès verbal d'expertise définitif .

SSURANCE AGRICOLE AU SERVICE DU DEVELOPPEMENT RURAL

CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOL

L'ASSURANCE INCENDIE RECOLTE

التأمين ضد حرائق المحاصيل

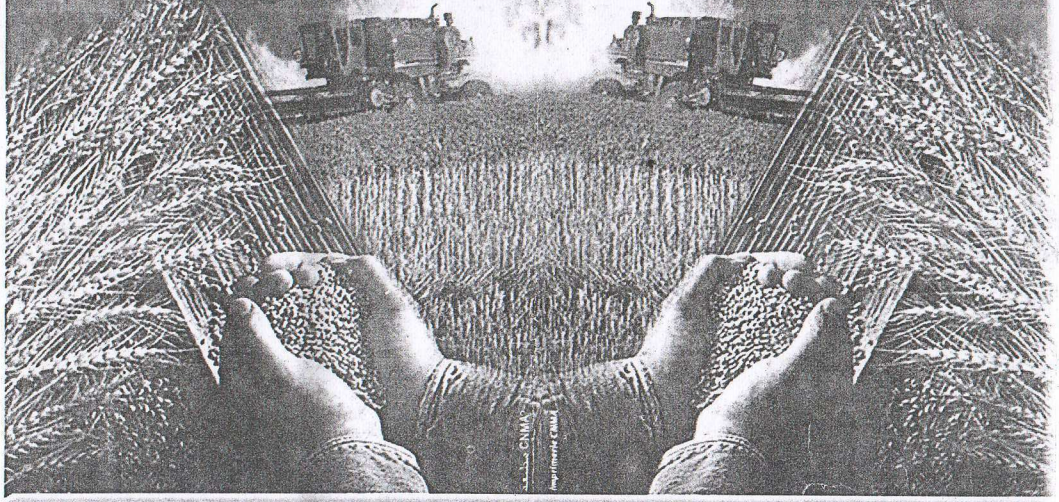

24 Boulevard Victor Hugo - Alger -
Tél : 021 74 28 46 - 021 74 95 31
Site : www.cnma.dz
E-mail : cnma@cnma.dz

الصندوق الجهوي

4. المسؤولية المدنية للمستثمرة.

تضمن التعويض المالي للحوادث الجسمانية والمادية المسببة للغير :

* داخل مباني التربية.
* الأماكن المجاورة.

استثمر مفيد
استثمر وآمن أحسن

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

مربو الأغنام
آحموا
مواشيكم

بـ

متعددة
الأخطار
للأغنام

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
المديرية العامة : 24، شارع فيكتور هيجو - الجزائر
الهاتف : 74.33.28 / 74.35.31 (021) - فاكس: 74.50.21 (021)
Site Web : www.cnma.dz - E-mail : cnma@cnma.dz

متعددة الأخطار للأغنام تضمن التعويضات ضد الأضرار الآتية .

1. وفايات الحيوانات.

تضمن التعويض المالي للخسائر الناجمة عن :

- الأمراض : الطفيلية، البكتيرية، الدموية أو الفيروسية.
- الحوادث التربية : كل إصابة ناجمة عن ضرر.
- الوفاة العادية.
- التسمم الغذائي والذي لم يتسبب فيه المؤمن.
- الذبح المأمور من طرف :
  - الطبيب البيطري،
  - السلطات العمومية،
  - المؤمن.

2. الحريق والاخطار اللاحقة.

تضمن التعويض المالي للخسارة المادية المتعرض لها :

- المباني التربية،
- المواد الأولية الأساسية للتربية.
- العتاد، الأثاث والوسائل التنشاط المتعارس.

3. أظرار المياد، الفياضانات و العواصف.

تضمن التعويض للخسائر اللاحقة :

- لمباني التربية،
- للوسائل، العتاد و الأثاث المستعمل في نشاط التربية،
- للأغنام داخل مكان التربية أو في الأماكن المجاورة،
- للمواد الأولية و منتوج التربية.

Assurance Cat-Nat

Conformément à l'article 1 de l'ordonnance 03-12 du 26 août 2003, l'obligation de souscrire un contart d'assurance pèse sur : «tout propriétaire, personne physique ou morale d'un bien immobilier construit et situé en Algérie» et sur « toute personne physique ou morale exerçant une activité industrielle et/ou commerciale. »

Cette assurance a pour objet de garantir l'assuré contre les dommages matériels directs causés aux biens assurés ayant pour cause une catastrophe naturelle.

Le dispositif réglementaire mis en place par le législateur algérien à travers l'ordonnance 03 12 du 26 Août 2003 a retenu quatre événements importants, à savoir :

- Tremblement de terre.
- Inondation et coulées de boue.
- Tempête et vents violents.
- Mouvements de terrain.

تأمين الكوارث الطبيعية

Assurance Catastrophe Naturelle

Assurance Auton ob le

Conformément à l'article 1 de l'ordonnance n° 74 du 3 nvier 1974 relative à l'obligation d'assurance des véhicules mob s et régime d'indemnisation des dommages, l'obligation pès r « ut véhicule terrestre à moteur ainsi que ses remorques ou s -rem ues et leur chargement».
par remorques et semi-remorques, il faut entendr

- Les véhicules terrestre construits en vue d'ê attel à un véhicule terrestre à moteur et destinés au transp de p sonnes ou de choses.
- Tout appareil terrestre attelé à un véhicule t estre moteur.
- Tout autre engin pouvant être assimilé, par ie de écret, aux remorques ou semi-remorques.

D'après le même article, «Tout propriétaire d'un v cule it, avant de le mettre en circulation, souscrire une assurance co rant l dommages causés aux tiers par ce véhicule».

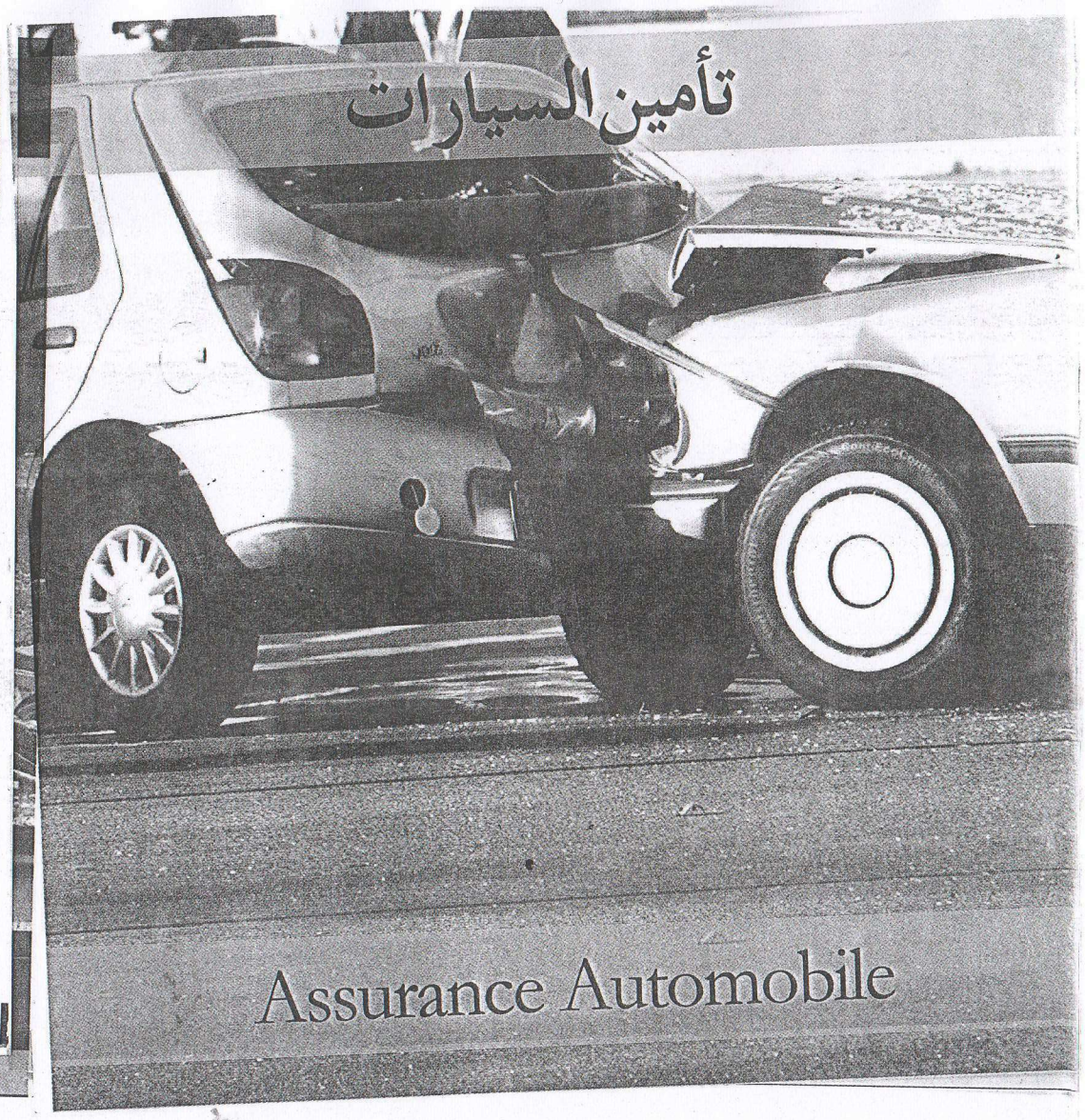

CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE

Réassurée, garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Régie par la Loi du 4 Juillet 1900
Agréée par arrêté du Ministère de l'Economie Nationale en date du 27 Avril 1964
Ordonnance N° 72-64 du 2 Décembre 1972
Siège 24, Boulevard Victor Hugo - ALGER

CAISSE	CATÉGORIE	N° SINISTRE
	C	
RISQUE	INDEMNITE	

QUITTANCE D'INDEMNITÉ DE SINISTRE

Je soussigné (1) : .....

demeurant à : .....

agissant (2) : ..... *reconnais*

avoir reçu de : ..... *Caisse Régionale d'Assurances Mutuelles Agricoles*

par les mains de : .....

agissant au nom de : ..... *son Sociétaire*

la somme de : .....

pour solde complet et définitif de l'indemnité me revenant par suite de l'accident survenu le : .....

.....

.....

Au moyen de ce paiement, je déclare tenir quitte et décharger SANS AUCUNE RESERVE la dite Caisse d'Assurances Mutuelles Agricoles ainsi que son Sociétaire de toutes leurs obligations relativement audit sinistre et au moyen de ce paiement accepté par moi en connaissance de cause, je me reconnais suffisamment indemnisé du préjudice qu'a pu ou pourra me causer dans l'avenir, directement ou indirectement, ledit accident quelles qu'en puissent être les suites tant matérielles que corporelles ou morales.

Je déclare (être ou ne pas être) assujetti à la Sécurité Sociale et être affilié à la Caisse .....

Je n'ai sollicité en raison de l'accident dont il s'agit aucun remboursement de frais, aucune indemnité ou pension d'invalidité, et m'engage à n'en solliciter aucun, promettant, en tout cas, garantie à la Société et à son assuré pour le cas où ils seraient de ce chef l'objet d'un recours de la part de tout organisme ou Caisse de Sécurité Sociale.

Bon pour quittance de la somme de : (3) .....

Fait à ....., le .....

***(Signature du bénéficiaire** (4)*

ANNULE

(1) Nom, prénoms, profession,
(2) Dire en quelle qualité agit le signataire (conjoint survivant, ascendant, tuteur, mandataire, etc...)
(3) Le signataire doit écrire de sa main, en toute lettres le montant de l'indemnité allouée,
(4) Le bénéficiaire ne sachant signer fera une croix en présence de deux témoins qui signeront et leurs noms, prénoms, résidence et qualités seront mentionnés au regard de leur signature.

CAISSE REGIONALE
DE MUTUALITÉ AGRICOLE

DA.:

DE : .....

ACTIVITE : .....

SERVICE : .....

ORDRE DE PAIEMENT

Veuillez payer la somme de (en toutes lettres)

BENEFICIAIRE : .....

OBJET DE LA DEPENSE : .....

.....

MODE DE REGLEMENT : - Par virement ☐
- Banque
- N° de compte

- Par chèque ordinaire ☐

- Par chèque de banque ☐

Pièces-jointes : .....

.....

.....

ANNULÉ

....., *le* .....

Signature et Griffe 1er signature	Signature et Griffe 2ème signature	Signature et Griffe 3ème signature	Signature et Griffe du Comptable de l'activité

Bon pour exécution
Le Directeur de la CRMA

Réglé le : .....

Par : .....

C - 3706

CONSTAT AMIABLE D'ACCIDENT AUTOMOBILE
à signer obligatoirement par les deux conducteurs

معاينة ودية لحادث سيارة
توقع هذه المعاينة إجباريا من طرف السائقين

Ne constitue pas une reconnaissance de responsabilité, mais un relevé des identités et des faits, servant à l'accélération du règlement.

و لا تشكل عترافا بالمسؤولية، بل كشفا بالبيانات و الوقائع، قصد الإسراع بالتسوية.

Date d'accidennt le ..... 200..... heure : .....

تاريخ الحادث : في ..... 200..... الساعة .....

Lieu précis : .....

المكان بالضبط : .....

Dégâts matériels autres qu'aux véhicules **A** et **B** OUI | NON

الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين **أ** و **ب** نعم | لا

Témoins : Nom et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule

préciser duquel : **A** ou **B** .....

الشهود : الإسم و العنوان، وإذا تعلق الأمر بمسافرين في إحدى السيارتين بين أيهما **أ** أو **ب** .....

Véhicule A سيارت أ

Véhicule : .....
Marque, Type : .....
N° d'immatri. : .....
Venant de : .....
Allant vers : .....
.....

Assuré (voir attest. d'assurance) **:** .....
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....
.....
Sté d'assurances : .....
N° Police : .....
Attest valable du ..... au .....
Agence : .....
.....

Conducteur (voir permis de conduire)) **:** ....
Nom : .....
Prénom : .....
Adresse : .....
.....
Permis de conduire N° : .....
Délivré le : .....
Par la Wilaya de : .....
Catégorie **A 1, A, B, C, D, E, F.**
(entourer la catégorie)
.....

Indiquer par une flèche → le point de choc initial.

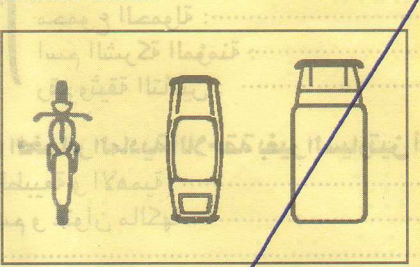

Dégâts apparents : .....
.....
.....
.....
.....

Observations : .....
.....
.....
.....
.....
.....

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles

آجعلوا علامة (x) داخل إحدى الخانات الصالحة.

1) Heurtait à l'arrière, en roulant dans le même sens et sur la même file.	1) إصطدام من الخلف و كان يسير في نفس الإتجاه و على نفس الصف.
2) Roulait dans le même sens et sur une file différente.	2) يسير في نفس الإتجاه و على صف مختلف.
3) Roulait en sens inverse.	3) يسير في الجهة المعاكسة.
4) Provenait d'une chaussée différente.	4) قادما من طريق مختلفة.
5) Vebait de droite (dans un carrefour).	5) قادما من اليمين (داخل مفترق).
6) S'engageait sur une place à sens giratoire.	6) داخلا في ساحة ذات إتجاه دائري.
7) Roulait sur une place à sens giratoire.	7) سائرا في ساحة ذات إتجاه دائري.
8) En stationnement.	8) في حالة وقوف.
9) Quittait un stationnement.	9) خارجا من الوقوف.
10) Prenait un stationnement.	10) على وشك الوقوف.
11) Reculait.	11) يتأخر.
12) Doublait.	12) يتجاوز.
13) Dépassement irrégulier.	13) تجاوز غير قانوني.
14) Changeait de file.	14) يغير خط السير.
15) Virait à droite.	15) ينحرف إلى اليمين.
16) Virait à gauche.	16) ينحرف إلى اليسار.
17) S'engageait dans un parking, un lieu privé, un chemin de terre.	17) يدخل في موقف عمومي في محل خصوصي، في طريق غير معبد.
18) Sortait d'un parking, d'un lieu privé, d'un chemin de terre.	18) يخرج من موقف عمومي، من محل خصوصي، من طريق غير معبد.
19) Empiétait sur la partie de la chaussée réservée à la circulation en sens inverse.	19) ينتهج جزء الطريق المخصص للتجاه المعاكس في السير.
20) Roulait en sens interdit	20) يسير في إتجاه ممنوع.
21) Inobservation d'un signal de priorité.	21) لم يحترم علامة الإسبقية.
22) Faisait un demi-tour.	22) يقيم بنصف دورة.
23) Ouvrait une portière.	23) يفتح باب سيارته.

Indiquer le nombre de cases ← marquées d'une croix →

بينوا عدد الخانات ← التي جعلت فيها علامة (x) →

Croquis de l'accident **مخطط الحادث**

Véhicule B سيارت ب

السيارة : .....
الصنف، الطراز : .....
رقم التسجيل : .....
القادمة من : .....
المتجهة إلى : .....
.....
المؤمن له (أنظر شهادة التأمين): .....
اللقب : .....
الإسم : .....
العنوان : .....
.....
شركة التأمين : .....
رقم وثيقة التأمين : .....
شهادت صالحة من : ..... إلى .....
الوكالة : .....
.....
السائق (أنظر رخصة السياقة) : .....
اللقب : .....
الإسم : .....
العنوان : .....
.....
رقم رخصة السياقة : .....
المسلمة في : .....
من طرف ولاية : .....
من صنف أ1 – ب – ج – د – و – ه
(أشر للصنف في دائرة)
.....
بينوا بواسطة سهم ← نقطة الإصطدام الأولية

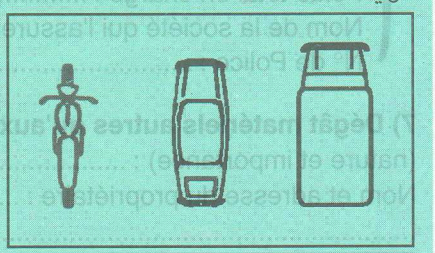

الخسائر الواضحة : .....
.....
.....
.....
.....
.....

ملاحظات : .....
.....
.....
.....
.....
.....

DECLARATION : à remplir par l'assuré et à transmettre dans les sept jours à son assureur (dans les trois jours en cas de vol du véhicules). **Ord. 95/07**

التصريح : يملاء هذا التصريح من طرف المؤمن له ويرسل في ظرف **أمر** أيام إلى المؤمن (في 3 أيام في حالة سرقة السيارة)

1) Nom de l'assuré : .....
Profession : ..... Tél. : .....

) **اسم المؤمن له** .....
هنة : رقم الهاتف

2) Plan :
Désigner les véhicules par **A** et **B** conformément au recto
Faire figurer :
- Tracé des voies
- La direction des véhicules
- Leur position au moment du choc

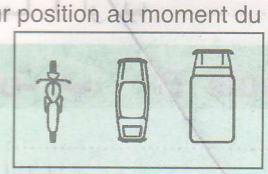

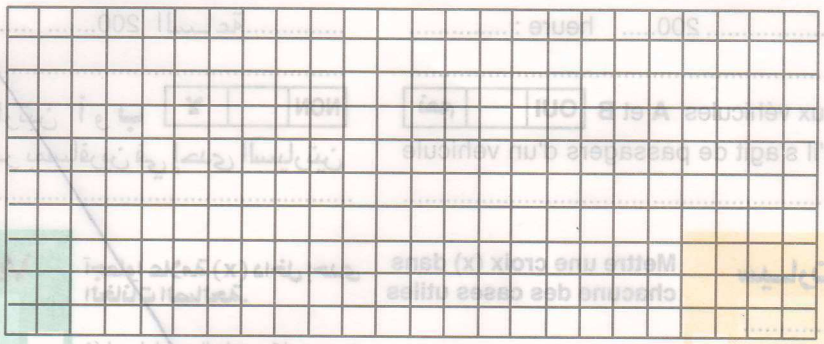

) **المخطط**
ينو السيارتين بحر في أ و ب
لبقا للصفحة الأولى
ضحوا كذلك
– مخطط الطريق
– إتجاه السيارات
– موضعها وقت الإصطدام

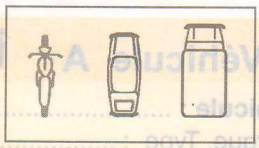

3) Circonstances de l'accident : .....
.....
.....

) **ظروف الحادث**

4) A-t-il été établi :

Un procès-verbal de gendarmerie ?	OUI		نعم	NON		لا
Un rapport de police ?	OUI		نعم	NON		لا

Si Oui : Brigade ou commissariat de ..... :

) **هل حرر**
حضر من طرف الدرك الوطني
قرير من طرف الشرطة
ي حالة الإجاب : فرع أو محافظة الشرطة المختصة

5) Conducteur du véhicule assuré est-il le conducteur habituel du véhicule ?

Réside-t-il habituellement chez l'assuré ?	OUI		نعم	NON		لا
	OUI		نعم	NON		لا

Date de naissance : .....

) **السائق للسيارة المؤمنة**
هل هو السائق الأعتيادي لها ؟
هل يسكن اعتياديا عند المؤمن له ؟
تاريخ الإزدياد .....

6) Véhicule assuré : lieu habituel du garage : .....
Quel est le motif du déplacement ? .....
Expertise des dégâts : garage où le véhicule sera visible : .....
.....
Quand ? ..... Eventuellement téléphonner à .....

) **السيارة المؤمنة**
ا هو سبب التنقل ؟
معاينة الخسائر: أين يمكن معاينة السيارة
.....
متي عند الحاجة اهتفوا

Si le Véhicule
- à été volé, indiquer son numéro de la série du type : .....
- est gégé : nom et adresse de l'organisme de crédit : .....
- est un poids lourd ; poids total en charge : .....
- était attelé à un autre véhicule (tracteur ou remorque) au moment de l'accident indiquer le numéro d'immatriculation de cet autre véhicule : .....
- Poids total en charge : .....
- Nom de la société qui l'assure : .....
- N° de Police : .....

إذا كان المركبة
- قد سرقت، بينوا الرقم في سلسلة الصنف : .....
- مرهونة إسم و عنوان هيئة القرض : .....
- من الوزن الثقيل جملة الحمولة : .....
- مرتبطة بسيارة أخرى (جار أو مجرور) في وقت الحادثة، بينوا رقم تسجيل السيارة الأخرى : .....
- مجموع الحمولة : .....
- اسم الشركة المؤمنة : .....
- رقم وثيقة التأمين : .....

7) Dégât matériels autres qu'aux véhicules A et B
(nature et importance) : .....
Nom et adresse du propriétaire : .....
.....

) **الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أو ب**
(الطبيعة و الأهمية) .....
سم و عنوان مالكها : .....

8) Blessé (s) :
Nom et prénom : .....
Age : .....
Adresse : .....
.....
Profession .....
Caisse de sécurité sociale et immatriculation : .....
Nature et gravité des blessures : .....
Situation au moment de l'accident :
(Piéton, Passager du véhicule A et B) .....
1ers soins, hospitalisation à : .....

) **الجريح**
اللقب و الإسم : .....
السن : .....
العنوان : .....
.....
المهنة : .....
صندوق الضمان الإجتماعي ورقم الإنخراط : .....
طبيعة و خطورة الجروح : .....
الوضعية وقت الحادثة :
(راجل، راكب في سيارة أ أو ب) .....
العلاج الأول أو الإقامة بالمستشفى : .....

A ..... le ..... 20 ..... 20 .....

EXERCICE 19

POLICE DELIVREE SOUS LA GARANTIE SOLIDAIRE DE LA

CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE

ENTREPRISE REGIE PAR LA LOI DU 4 JUILLET 1900
AGREEE PAR ARRETE DU MINISTERE DE L'ECONOMIE NATIONALE
EN DATE DU 27 AVRIL 1964 PUBLIE AU J.O.R.A.D.P. N° 64 DU 7 AOUT 1964

SIEGE 24, BOULEVARD VICTOR HUGO - ALGER

INCENDIE

QUITTANCE D'INDEMNITE DE SINISTRE

Je soussigné ..... *demeurant* .....

..... *agissant pour le compte de* (1) .....

reconnais avoir reçu de la **Caisse Régionale d'Assurances Mutuelles Agricoles,** *par les mains d* .....

la somme de .....

formant le montant à la charge de la Société, des dommages occasionnés par l'incendie survenu le ..... *aux objets assurés par la police n°* ..... *en date du* .....

Au moyen de ce paiement, je déclare tenir quitte et décharger la dite **Caisse Regionale** *de toutes ses obligations relativement au dit sinistre et renonce expressément à toute réclamation ultérieure. Je déclare en outre, pour confirmer les dispositions de la dite police, subroger la* **Caisse Régionale** *dans tous mes droits et actions contre les tiers responsables du sinistre.*

Bon pour quittance de la somme de (2) .....

A ..... , *le* .....

(Signature) (3)

(1) Indiquer pour le compte de qui on agit.

(2) Le signataire doit écrire en toutes lettres le montant de l'indemnité allouée.

(3) L'assuré ne sachant signer, fera une croix en présence de deux témoins qui signeront pour lui et dont les nom, prénoms, résidence et qualité seront mentionnés en regard.

TIMBRE

C - 852

الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
CAISSE REGIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE

Réassurée, Garantie et fédérée par la CAISSE NATIONALE DE MUTUALITE AGRICOLE
Agréée par arrêté du Ministère des Finances en date du 28 Avril 1964
Ordonnance n°72-64 du 2 Décembre 1972
Décret N° 90-147 du 22 Mai 1990

POLICE D'ASSURANCE - عقد التأمين

CE CONTRAT EST SOUMIS AUX DISPOSITIONS DE
Ordonnance N° 74/15 du 30 Janvier 1974
modifiée et complétée par
la Loi n°88/31 du 19 Juillet 1988
et l'Ordonnance N°95/07 du 25 Janvier 1995
Modifiée et complétée par la loi 06.04

حساب الإشتراك
Décompte de la Cotisaion

	Soci taire المؤمن له	الصنف Cat.	Nom, Qualité et Adresse du Sociètaire الإسم و اللقب و الصفة وعنوان المؤمن له

Police عقد التأمين	Inscription التسجيل

Date d'effet de l'Assurance تاريخ سريان العقد	Lieu du Garage مكان المرأب

D	C	D	S	E	Cotisation Annuelle القسط السنوي	Permis de Conduire رخصة السياقة

Echéance de Cotisation مدة القسط	Durée du Contrat مدة العقد	Date d'Expiration (Sauf tacité de reconduction) تاريخ انقضاء مدة العقد الا اذا تمديد

عدد الأسابيع Nombre de Quinzaines	
الإشتراك Cotisation	
الكلفة Complément	
الرسوم Taxes	
Total القسط الإجمالي à Payer للمخا لصة	

DESCRIPTION : الوصف

الصنف Marque	Nature de la carrosserie ou Genre نوع المركبة	Numéro dans la Série du type رقم التسلسلي في الطراز	القوة Puissance Fiscale	عدد المقاعد من ضمنها السائق Entre Places y Compris le conducteur	حمولة الحرولة Poids Total T+ CU en Qx	سنة أول إستعمال في السير 1ére Année de mise en circulation	Immatriculation رقم التسجل

N° 6716371 الرقم

ANNULE

لا تطبق الا الشروط المذكورة فيما بلي من هذا العقد
Seules les Clauses et Conditions ci-aprés énumérées sont applicables au présent contrat.

المبلغ الاجمالي المسلم
TOTAL A PERCEVOIR

أصرح بأن تسلمت نسخة من الشروط العامة للتأمين و أشهد بصحة التصريحات التي على أساسها تم تحرير هذا العقد
le Sociétaire reconnait avoir reçu un exemplaire des conditions générales d'assurance
t certifie que les déclarations qui ont servi de base à l'établissement du présent contrat sont sincéres t véritables.

بضمان جماعي من الصندق الوطني للتعاون الفلاحي
24. نهج فيكتور هيجو - الجزائر
Caisse Nationale de Mutualité Agricole
24, Boulevard Victor Hugo- Alger

حرر بـ في
Fait à....., le .....

المؤمن له
Le Sociétaire

عن الشركة
P/La Société.